وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

مطبوعة بيداغوجية في مقياس التغير الاجتماعي

السنة الثانية علم الاجتماع تكوين توجيهي

إعداد الدكتورة: سامية عـزيـز

السنة الجامعية: 2020-2021

السداسي الثالث:

وحدة التعليم الأساسية

المادة: التغير الاجتماعي 1

الأستاذ المسؤول على المقياس: د/ سامية عزيز

الرصيد: 05

المعامل: 02

أهداف التعليم: تعريف الطلبة بماهية التغير الاجتماعي والمفاهيم ذات الصلة به، والتعرف على أهم العوامل المساعدة على التغير الاجتماعي وتحقيق قفزة نوعية في المجتمع، وأهم النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي، وتحديد أهم العوامل التي تعوق تحقيق التغير الاجتماعي في المجتمع.

محتوى المادة

أولا- مفهوم التغير الاجتماعي

- مفاهيم مشابهة للتغير الاجتماعي (التقدم، التطور، التحول، النمو، التنمية... .)

ثانيا-عوامل التغير الاجتماعي.

1-العوامل الفيزيقية

2-العوامل الديمغرافية

3-العوامل الاقتصادية

4-العوامل التكنولوجية

5-العوامل السياسية

6-العوامل الفكرية والإيديولوجية

ثالثا- نظريات التغير الاجتماعي

1-النظريات الحتمية

2-النظريات البنائية الوظيفية

3-نظرية الصراع

4-النظريات التطورية

5-النظرية التفاعلية

رابعا- معوقات التغير الاجتماعي

خامسا- أنماط التغير الاجتماعي (التطور، الانتشار، التمثل الثقافي، التحديث، التحضر...).

سادسا- مجالات التغير الاجتماعي (الأسرة، السكان، التعليم، الاقتصاد)

المراجع:

1-معن خليل عمر، **التغير الاجتماعي**، دار الشروق، عمان، الأردن، 2004.

2-إبراهيم عثمان، قبس النوري، **التغير الاجتماعي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ، القاهرة، مصر، 2008.

3-السيد رشاد غنيم، **التكنولوجيا والتغير الاجتماعي**، ط01، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

الفهرس:

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	**محتوى عرض التكوين**	
02	**فهرس الموضوعات**	
03	**تقديم**	
04	**المحاضرة الأولى: ماهية التغير الاجتماعي**	
	1- مفهوم التغير الاجتماعي	11
	2- خصائص التغير الاجتماعي	17
	3- مصادر التغير الاجتماعي	18
	4- آليات التغير الاجتماعي	18
	5- مراحل التغير الاجتماعي	19
	6-أشكال التغير الاجتماعي	20
	7-أنواع التغير الاجتماعي	21
5	**المحاضرة الثانية: مفاهيم مشابهة للتغير الاجتماعي.**	
	1- مفهوم التقدم الاجتماعي	28
	2- مفهوم التطورالاجتماعي	30
	3- مفهوم النمو	32
	4 – مفهوم النمو الاجتماعي	33
	5- مفهوم التنمية والتنمية الاجتماعية	34
6	**المحاضرة الثالثة: عوامل التغير الاجتماعي**	

	أولا- العوامل الخارجية	41
	1- العوامل الفيزيقية	41
	2- العوامل الديمغرافية	42
	3- العوامل الاقتصادية	43
	4 – العوامل الثقافية	44
	ثانيا – العوامل الداخلية	45
	1 – العوامل السياسية	45
	2- العوامل التكنولوجية	46
	3- العوامل الفكرية و الاديولوجية	48
07	**المحاضرة الرابعة: نظريات التغير الاجتماعي**	
	1- النظرية الحتمية	52
	2- النظريات البنائية الوظيفية	54
	3- نظرية الصراع	58
	4- النظرية التطورية	61
	5- النظرية السيكولوجية والاجتماعية	72
	6-اتجاهات التحديث	76
08	**المحاضرة الخامسة: معوقات التغير الاجتماعي**	
	أولا- معوقات التغير الاجتماعي	84
	1- النزعة المحافظة	84
	2- العزلة الاجتماعية	84
	3-ضعف الابتكار والتجديد	85

	4- العوائق السياسية	85
	ثانيا-تكلفة التغير الاجتماعي	86
	1-النفاق الاجتماعي	86
	2-الوهن الشخصي	88
	3-ازدياد وانتشار المشكلات الاجتماعية	89
	4-ظهور مفردات لغوية وأجنبية	91
09	**المحاضرة السادسة: أنماط التغير الاجتماعي**	
	1- التطور	94
	ثانيا- الانتشار	95
	ثالثا- التغير الثقافي	101
	رابعا-التحديث	113
	خامسا-التصنيع	114
10	**المحاضرة الثامنة: مجالات التغير الاجتماعي**	
	أولا- الأسرة	117
	ثانيا -السكان	117
	ثالثا- التعليم	118
	رابعا-الاقتصاد	118
12	**خاتمة**	119
13	**قائمة المراجع**	121-123

تقديم:

منذ قديم الزمن كان من بين البشر من يعتقد أن الثبات وعدم التغير هو الصورة الفعلية للوجود والمجتمع، ومن بينهم أيضًا من اقتنع أن التغير والتحول هو الصورة الفعلية الكامنة في الفرد والجماعة والمجتمع. ومن المؤيدين للموقف الأول الفيلسوف اليوناني " **بارمنيدس** " الذي ذهب إلى أن الوجود هو الحقيقية الأزلية، وأن الحقيقة كائن ثابت غير متغير، أما التغير فهو عبارة عن وهم من الأوهام. ومن المؤيدين للموقف الآخر الفيلسوف اليوناني " **هيرقليطس** " صاحب المقولة الشهيرة: " **لا يمكن للإنسان أن يستحم في النهر الواحد مرتين** " فأنت لست أنت، والنهر ليس النهر. إشارة إلى التغير الكامن في البشر والوجود.

تبنى هيرقليطس لهذا الموقف لم يكن فيه مخترعًا لأمر جديد بقدر ما كان ملتقطًا لمشهد مسلمًا به من سيرة الطبيعة والحياة أي مكتشفًا لأمر موجودًا. ولكن من الصعب القول بأنه اكتشف ما لم يسبق إليه، لأن التغير في مختلف الحياة والطبيعية ومناحيها أمر معروف لعامة الناس، فهو لا يعدو كونه وصفًا لظاهر يدركه أقل الناس ثقافة وربما وعيًا، وخاصة أن هذه الظاهرة قديمة قدم الإنسان. لكن تكمن أهمية هيرقليطس على أية حال هي أنه استطاع أن يصوغ من حالة التغير هذه فلسفة أو رؤية فلسفية ستغدو مذهبًا أو مدرسة يسير على هديها المفكرون. وبعد أكثر من ألفي سنة جاء من فخر بالانتساب إلى هيرقليطس وفَخَر بتجاوزه، وهو كارل ماركس Karl Marx الذي أعاد الكرة ذاتها بالانتقال من المعرفة الشائعة المسلم بها في الممارسة اليومية، إلى النظرية الفلسفية للفكرة ذاتها بعد إعادة صوغها من جديد في قالب جديد عندما قال: " ليست مهمة الفلسفة تفسير العالم وإنما تغييره "، وفي

إشارة منه بذلك إلى أن الفلاسفة لم يقوموا إلا بتفسير العالم بطرق مختلفة، بينما الواجب هو تحويل العالم.

لذا يجب على الفلسفة بعد هذا التوضيح الالتفات إلى تفعيل مهمتها الجديدة في العمل على تغيير العالم تمهيدًا لإعادة بناء عالم الإنسانية حسب ماركس. هذه المهمة التي علّقها ماركس على كاهل الفلسفة ليست جديدة أيضا ولا هي اكتشاف، فقد أدركها الفلاسفة منذ القدم ولكن ينحصر فضل كارل ماركس في أنه صاغ هذه الفكرة في قالب نظرية فلسفية ستؤدي أيضا دورًا بارزًا في تاريخ الفكر البشري. فالتغير بهذا المعنى ظاهرة طبيعية تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال. وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحًا. وفعل التغيير ممارسة قام بها الإنسان في مختلف الميادين منذ القديم، في الطبيعة والأخلاق والسياسة والاقتصاد والاجتماع وغير ذلك.

بناءًا عليه تتصف المجتمعات الإنسانية بالتغير المستمر، فالتغير صفة ملازمة للحياة الاجتماعية، وآثاره واضحة في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية، فالنظم الاجتماعية والعلوم والعادات والتقاليد والقيم وأنماط السلوك جميعها معرضة للتغير بين فترة زمنية وأخرى، ولذا كان موضوع التغير الاجتماعي واحدًا من أهم الميادين التي يعنى بها علم الاجتماع بل اعتبره بعض علماء الاجتماع الموضوع الرئيسي لهذا العلم على اعتبار أن المجتمعات لا تتوقف عن عملية التغير. فهو ظاهرة اجتماعية. تم تقسيم البرنامج على سبع محاضرات كما هو موجود في عروض التكوين المقدمة للطلبة بالشكل التالي:

المحاضرة الأولى: تم التطرق فيها لمفهوم التغير الاجتماعي من جميع الجوانب وتحديد خصائصه، ومصادر التغير الاجتماعي وآلياته ومراحل التغير الاجتماعي وفي الاخير أنواع التغير الاجتماعي.

المحاضرة الثانية: تعرضنا فيها الى بعض المفاهيم المشابهة للتغير الاجتماعي نذكر منها: التقدم، التطور، النمو، التنمية.

المحاضرة الثالثة: ركزنا فيها على عوامل التغير الاجتماعي منها العوامل الفيزيقية، العوامل الديمغرافية، العوامل الاقتصادية، العوامل التكنولوجية، العوامل السياسية

المحاضرة الرابعة: حاولنا التركيز على نظريات التغير الاجتماعي مثل النظريات الحتمية والنظريات البنائية الوظيفية، النظرية الماركسية والتعريج على نظرية الصراع والنظريات التطورية

المحاضرة الخامسة: تعرضنا لبعض معوقات التغير الاجتماعي

المحاضرة السادسة: ركزنا على 'أنماط التغير الاجتماعي (التطور، الانتشار، التغير الثقافي ،التحديث، التصنيع)

والمحاضرة السابعة والأخيرة ركزنا على بعض مجالات التغير الاجتماعي كالأسرة والسكان والتعليم والاقتصاد.

المحاضرة الأولى: ماهية التغير الاجتماعي

1- تعريف التغير الاجتماعي
2- خصائص التغير الاجتماعي
3- مصادر التغير الاجتماعي
4- آليات التغير الاجتماعي
5- مراحل التغير الاجتماعي
6- أشكال التغير الاجتماعي

المحاضرة الأولى: ماهية التغير الاجتماعي

تمهيد:

نظـرًا لأن علـم الاجتمـاع يحصـر اهتمامـه بشـكل أساسـي فـي دراسـة العلاقـات الاجتماعية التي إحدى أهم موضوعاته الرئيسية، فإن التغير الاجتماعي ما هو إلا تغير في العلاقات والبناء الاجتماعي، ومن ثم فإن أي تغير في هذه العلاقات سينعكس على البناء الاجتماعي في جملته والعكس هو الصحيح وسنحاول في هذه المحاضرة التعرض بالشرح لهذا المفهوم.

1: تعريف التغير الاجتماعي:

كما جاء في لسان العرب " تغير الشيء عن حاله: تحول وغيره حوله وبدله، كأنه جمله في غير مكانه "[1]، وفي التنزيل العزيز يقول جل وعلا: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ **(سورة الأنفال، الآية: 35)**

والتغير هو الاختلاف الكمي أو الكيفي ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه في خلال فترة محددة من الزمن، وعندما تضاف كلمة الاجتماعي، يصبح التغير الاجتماعي change social وهو التغير المستمر الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول الذي يطرأ على أي من جوانب المجتمع خلال فترة زمنية محددة، وبسبب تأثير مجموعة من العوامل الاجتماعية، إلا أنه كل التغيرات التي تطرأ على المجتمع ذات التأثير المستمر، والتي تعتمد على مجموعة من الأفكار البشرية، والنظريات والآراء، والإيديولوجيات التي يتميز بها كل عنصر من العصور البشرية.

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لينان، 1988، ج2، ص38.

ب. اصطلاحًا:

يختلف مفهوم التغير الاجتماعي على حسب اختلاف نظر العلماء، فيعرف **ماكيونس** Macionis التغير الاجتماعي بأنه: " التحول في تنظيم المجتمع وفي أنماط الفكر والسلوك عبر الزمن "، أما **ريتزر** Ritzer فيقول: " إن التغير الاجتماعي يشير إلى التباين التاريخي في العلاقات بين الأفراد والجماعات والتنظيمات والثقافات والمجتمعات "، ويعرفه **فارلي** Fareley بأنه " التبدل في أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية والنظم والبناء الاجتماعي[1].

كما يعرف التغير الاجتماعي على أنه أيضا: " كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة "[2].

ويعرف معجم العلوم الاجتماعية التغير الاجتماعي هي على أنه: "كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية ويشمل ذلك كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون اليها"[3]

ويمكن تعريف التغير الاجتماعي أيضا على أنه " تلك الاختلافات والتبادلات التي تحدث أو تتبلور في النظام البيئوي المتمثل في نسق التدرج الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية من خلال الأدوار والمكانات الاجتماعية عبر الزمن "[4].

---

[1] إبراهيم عثمان وقيس النوري، **التغير الاجتماعي**، ط1، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2009، ص7.

[2] إبراهيم عثمان وقيس النوري، المرجع السابق، ص19.

[3])أحمد بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 382.

[4] معن خليل عمر، **التغير الاجتماعي**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص28.

عند **غي روشيو** Guy Rocher له أربع صفات وهي: [1]

1. **التغير الاجتماعي** ظاهرة عامة ومنتشرة لدى فئات واسعة من المجتمع بحيث يغير مسار حياتها.
2. **التغير الاجتماعي** كل تحول يصيب البناء الاجتماعي.
3. **يكون التغير الاجتماعي:** محددا بفترة زمنية معينة.
4. **يتصف التغير الاجتماعي** بالديمومة والاستمرارية؛ أي ليس مؤقتا سريع الزوال حيث يصعب فهمه.

ويعرفه **جيرت وملز** Gerth Mills على أنه " التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ في النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن ".

أما **جنزبرج** Ginsberg 1972 فيرى أن التغير الاجتماعي أنه " كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوار اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن "[2].

أما **أرنولد** Arnold 1967 فأوضح قائلا " التغير الاجتماعي يشير إلى التغير نمط من العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية في وضع معين يطرأ عليها أو يظهر عليها التغير أو الاختلاف من خلال فترة محددة من الزمن "[3].

هو التغير والاختلاق في أدوار الأفراد التي يقومون بها في المجتمع من مرحلة زمنية أخرى، وما يطرأ على هذه الأدوار من تغيرات وتعديلات من حيث الدرجة والسرة وفي ضوء ذلك يمكن القول ان التغير الاجتماعي صفة أساسية من صفات المجتمع، ولايمكن أن

---

[1] دلال ملحس استيتية، المرجع السابق، ص23.

[2] دلال ملحس استيتية، المرجع نفسه، ص22.

[3] دلال ملحس استيتية، المرجع نفسه، ص23.

تخضع لادارة معينة بل هي نتيجة تيارات اجتماعية، وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتداخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها في بعض ([1])

ان التغير الاجتماعي يحدث في كل مكان وان معدله يختلف من مكان الى أخر.

أما عند العلماء العرب، فيرى:

عبد الله الرشدان 1999 أن التغير الاجتماعي هو ذاك " التحول الذي يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينة "[(2)].

أما عند **عاطف غيث** فالتغير الاجتماعي في نظره هو " كل تغيير يطرأ في البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن وقد يكون هذا التغير إيجابيا أي تقدما وقد يكون سلبيا أي تخلفا، وقد يكون سريعا ومفاجئا أو بطيئا وتدريجيا أو زيادة أو نقصان... أي ليس هناك من اتجاه أو نمط محدد للمتغير الاجتماعي "[(3)].

كما يعرف أيضا: "كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة وقد يكون هذا التغير ايجابيا أي تقدما وقد يكون سلبيا أي تخلفا "([4])

كما يرى بأن " التغيرات الاجتماعية هي التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، وتأتي على عدة أشكال وهي: [(5)]

1. **التغير في القيم الاجتماعية:** تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية ومعايير التفاعل الاجتماعي.

---

[1])صلاح العيد، التغير الاجتماعي، علم الاجتماع دراسات نظرية وتطبيقية في تنمية وتحديد المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية، الازرايطة، ص40.

[(2)] دلال ملحس استيتية، المرجع نفسه، ص25.

[(3)] دلال ملحس استيتية، المرجع نفسه، ص24.

[4]) محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1987، ص19

[(5)] معن خليل عمر، المرجع السابق، ص69.

2. **التغير في النظام الاجتماعي:** أي في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار.

3. **التغير في مراكز الأشخاص:** ويحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت.

ويعرف التغير الاجتماعي على أنه أيضا: " تبدل في أنماط التنظيمات الاجتماعية لجماعات معينة تعيش ضمن مجتمع معين ".

ويرى **معن خليل عمر** أن هناك ثلاث أسس توجهنا إلى تحديد مفهوم التغير الاجتماعي وهي: [1]

أ. **الاختلافات:** أي اختلاف الظروف المحيطة بالفرد التي تؤثر فيه فيغير بعضا من سلوكه أو تفكيره أو موافقة مما تجعله مختلفا عما كان عليه قبل إحاطة الظروف المستجدة بع، وهذه بداية تحديد الخطوة الأولى لمتغير.

ب. **التتابع successive الذي يحصل عبر الزمن:** أي التتابع التغير من خلال المراحل الزمنية المتسلسلة وليس بالضرورة تمثل الحقبة الزمنية الراهنة التي نعيشها.

ج. **المقاومة persisting Identity:** أي معارضة الأفراد المتضررين من التغير، إذ أن الذي تغير له علاقة بما يحيط به من معايير وقيم ومكانات وأدوار اجتماعية.

وحتى نتوصل إلى مفهوم أدق لعمليات التغير يجب النظر في العناصر الأساسية التي تشكل المجتمع ليكون بإمكاننا تتبع أوجه التغيرات، وهي عناصر يمكن اعتبارها أساس ربط المجتمع وهي: الأفكار، القواعد التنظيمية، الأفعال، المصالح. وتتكون كلا منها من أجزاء بعضها ثقافي وآخر اجتماعي، ويمكن التعبير عنه كما يلي: [2]

---

[1] معن خليل عمر، المرجع نفسه، ص30.

[2] إبراهيم عيسى عثمان، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص338.

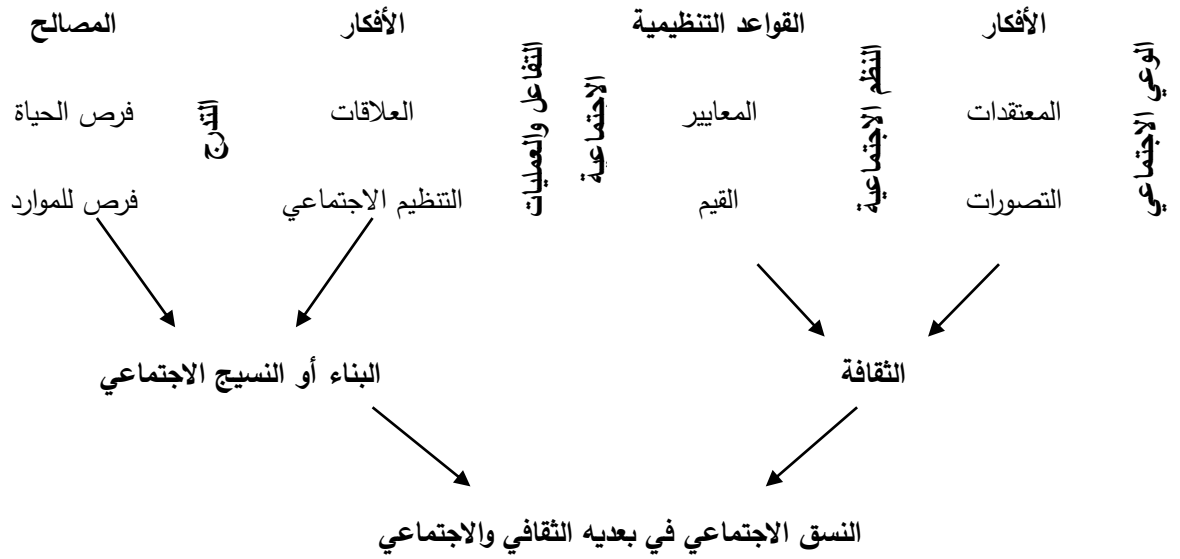

وعليه فعملية التغير إذن تشمل في بعدها الأعم جميع المستويات الاجتماعية والثقافية، بهذا يمكن القول أنه بمجمله حصيلة مجموع التغيرات في:

- **مستوى الفكر:** ويشمل ظهور الأفكار، وإعادة تشكيلها وظهور العقائد والإيديولوجيات واختفائها، كما يشمل الأسس الشرعية لهذا كله والطرق التي يتم إنتاج المعرفة بها.
- **مستوى الفعل والسلوك:** وما ينتج عن هذا من عمليات تفاعل وعلاقات، وحدات اجتماعية وتنظيمات، من حيث ظهورها واستمرارها أو تعديلها أو اختفائها، وتطور الروابط التنظيمية وتباينها وإعادة تشكيلها.
- **مستوى المصالح:** يظهر التغير في تبلور أو شل أو إعادة توزيع الفرص والمصالح، وفرص الحياة، ويظهر في قيام التباين أو تسويته، وتباين التدرج الاجتماعي وتسويته أيضا.
- **مستوى التنظيم والنظم:** ويظهر التغير الثقافي هنا في تأكيد أو رفض المعايير والقيم والقواعد السلوك، أو قيام نظم الأنساق الأخلاقية أو الذوقية أو القانونية أو انحلاليا أو تعديلها[1].

[1] إبراهيم عيسى عثمان، المرجع السابق، ص338.

هذه العناصر والمستويات مترابطة ومتداخلة، وبالتالي لا يحدث التغير في إحداها في معزل عن الأوجه الأخرى، فالتغير في أحد هذه الأوجه لابد أن يؤثر بشكل ما في الأوجه الأخرى.

وفي النهاية يمكننا تعريف التغير الاجتماعي على أنه " كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواءً في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية محددة، ويشمل ذلك كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في القيم والمعايير، التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها ".

2: خصائص التغير الاجتماعي:

يتصف مفهوم التغير الاجتماعي كظاهرة اجتماعية بمجموعة من خصائص العامة، وهي كالآتي:

1. التغير الاجتماعي حقيقة موجودة، وظاهرة عامة، وخاصية أساسية تتميز بها نشاطات ووقائع الحياة الاجتماعية. معنى ذلك أنه ظاهرة إنسانية توجد في كل المجتمعات وتؤثر في أسلوب حياة الأفراد وأفكارهم.
2. التغير الاجتماعي ضرورة حيوية لبقاء المجتمعات البشرية ونموها، وبالتغير يتهيأ لها التكيف مع واقعها، ويتحقق التوازن والاستقرار في أبنيتها وأنشطتها، وعن طريق التغير تواجه الجماعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتجددة.
3. يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية، ومن أجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده، أما التغير الذي ينتهي بسرعة فلا يمكن فهمه ولهذا فالتغير الاجتماعي يتضح من خلال ديمومته.
4. التغير الاجتماعي نسبي يحدث في كل المجتمعات بمعدلات متفاوتة كمًا وكيفًا.

5. التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي، أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء، والتغير المقصود هو التغير الذي يحدث أثرًا عميقًا في المجتمع، وهو الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة، أو على النظام الاقتصادي أو السياسي، وهذا التغير يمكن تسميته بـ " **التغير الاجتماعي** ".
6. التغير الاجتماعي محددًا بالزمن أي يبدأ بفترة زمنية وينتهي بفترة زمنية معينة، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة، ومن أجل الوقوف على مدى التغير الاجتماعي ولا يأتي ذلك إلا بالوقوف على الحالة السابقة أي أن قياس التغير يكون انطلاقا من نقطة مرجعية في الماضي.

3: مصادر التغير الاجتماعي:

للتغير الاجتماعي مصدرين أساسيين هما:

- **المصدر الداخلي:** الذي يكون نابع من داخل النسق الاجتماعي، وإطاره المجتمع نفسه، أي أنه نتيجة للتفاعلات التي تتم داخل المجتمع.
- **المصدر الخارجي:** الذي يأتي من خارج المجتمع نتيجة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى.

4- آليات التغير الاجتماعي:

بطبيعة الحال سواءً أكان التغير من داخل المجتمع أو من خارجه فإن ذلك يقوم على آليات محددة، وهي كالآتي:

1. **الاختراع الاكتشاف:** ويكون في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل، كاختراع الكهرباء وسائل المواصلات أو إعادة تحسين صناعة القطارات والطائرات، وكل ذلك بطبيعة الحال إلى تغيرات قد تتراكم وتؤدي إلى تغيرات اجتماعية. كذلك لأمر بالنسبة للاكتشافات التي تعني معرفة أشياء كانت موجودة أصلاً، كاكتشاف القارة الأمريكية

ورأس الرجاء الصالح، أو اكتشاف القوانين المختلفة وغيرها، وهذه بدورها تؤدي في النهاية إلى تغيرات اجتماعية، أي تشكل ميكانزمات للتغير الاجتماعي، وبطبيعة الحال فإن الحاجات هي التي الاكتشافات والاختراع، والحاجة كما نعلم قضية اجتماعية بالدرجة الأولى.

2. **الذكاء والبيئة الثقافية:** ليس بمقدور أي فرد الاختراع أو الاكتشاف، لأن ذلك يتطلب مستوى مرتفعًا من الذكاء أي أن الذكاء يؤدي إلى الاختراع، ويرى علماء النفس أن الذكاء يكون موروثًا ومكتسبًا، ولهذا لن يكتب النجاح للفرد الذكي ما لم تتوافر لديه البيئة الثقافية التي تساعده على الاكتشاف أو الاختراع.
3. **الانتشار:** إن الاختراعات لم يكتب لها النجاح ما لم تنتشر بين أفراد كثيرين في المجتمع حتى تشيع وتعم، وتؤدي إلى عملية التغير والانتشار يعني قبول التجديد من قبل أفراد المجتمع، ولهذا لن تقبل الاختراعات والاكتشافات إذا لم تصادف هوى وقبولاً لدى أفراد المجتمع، أو لدى مجموعة كبيرة منهم، وطبيعي أن عملية القبول لا تأتي فجأة وإنما عير مراحل معينة تتنوع حسب ثقافة المجتمعات، وقد تكون إرادية أو مفروضة، ولهذا فإن القبول يؤدي إلى سعة الانتشار.

5.مراحل التغير الاجتماعي:

في حقيقة الأمر يمر التغير الاجتماعي بعدة مراحل مختلفة، وهي كمايلي:

1. **مرحلة التحدي:** وهي نقطة البداية في عملية التطور وتتم من قبل المجتمع التقليدي ويزداد التحدي كلما تمسك المجتمع بالقيم، فالمجتمعات الزراعية يكون فيها التحدي أكثر من المجتمعات الصناعية.
2. **مرحلة الانتقال:** وهي مرحلة متدرجة تنتقل من أيدي التقليدين إلى أيدي التقدميين، وفي بعض الأحيان تكون أفكار التقليدين مشاركة لأفكار التقدميين. ويمكن أن تسمى هذه

المرحلة بمرحلة تقويم الأفكار الجديدة، فيكون الصراع هنا دائرًا بين القديم والحديث، وهذه المرحلة من اخطر المراحل على الأفكار الجديدة لأنها قد تنحرف إلى أفكار هدامة.

3. **مرحلة التمويل:** وهي مرحلة إعادة التنظيم الجذري للبناء المتغير من جميع جوانبه.
4. **مرحلة تطبيق الأفكار الجديدة:** وهي المرحلة التي آل إليها التغير، والتي تقوم عليها النظم على أسس جديدة ومتطورة من عملية التغير.

6- أشكال التغير الاجتماعي:

إن عملية التغير ضرورية لأي مجتمع قائم، والمجتمعات تختلف في أشكال تغيرها ويمكن أن نقسم التغير الاجتماعي إلى عدة أشكال وهي كالآتي:

1. **التغير البطيء:** الذي يحدث بشكل بطيء جدًا كما هو الحال في المجتمعات البدائية أو المتأخرة حضاريًا وتكون هذه المجتمعات في حالة جمود ويكون التغير بطيئًا إذ لا يوجد مجتمع ثابت ثباتًا مطلقًا.
2. **التغير المتدرج:** وهي تغير المرحلة نتيجة لتراكمات جزئية ويكون تغيرًا كميًا لا يؤثر في الكيفية التي يعيشها المجتمع ولكنه يؤثر في المدى البعيد في الكيفية أي في طريق العيش والحياة.
3. **التغير السريع:** وهو الذي يحدث بسرعة كبيرة والذي يمكن أن نلمسه أو نلاحظه بدون جهد وهذا التغير يختزل بعض مراحل التغير مثلما يحدث في المجتمعات الأمريكية والأوروبية، ومن خصائص التغير الاجتماعي انه تغير مستمر في المجتمعات وأغلب مظاهر التغير تحدث بتسلسل وتتابع، وقد مرّت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ بمراحل تغير مختلفة ويمكن أن نسميها مراحل التغير الحضاري. فمثلاً المجتمعات المشاعية البدائية ثم مجتمع القبيلة والإنتاج المشترك وتحدد الملكيات الخاصة وظهور نظام الإقطاع أو الملكية الخاصة كل ذلك أدى إلى نشوب الحروب وظهور التناقضات

في المجتمع وقيام الثورات التي تسعى إلى التغير في كل مرحلة من المراحل وفي كل نظام كان يصاحبه نظام تربوي معين وفلسفة تربوية خاصة.

7.أنواع التغير الاجتماعي:

في كتابه " التغير الاجتماعي " حاول **ريتشارد لابير** أن يميز بين نوعين من التغيرات الاجتماعية وهي التغيرات الكمية (Changements quantitative) والتغيرات النوعية (Changements qualitatives).

1- التغيرات الكمية:

وتشير إلى التغيرات الاجتماعية الواسعة المستوى والتي تتميز بقوى اجتماعية فاعلة وناشطة لها القدرة على تعديل أو تغيير النظام البيئي الاجتماعي المتمثل في نسق التدرج الاجتماعي (Stratification Social) والأبنية الاجتماعية، ففي هذه الحالة يصبح الفرد على درجة عالية من التحضر والمدن تتوسع أكثر لتصبح مراكز مترو بولية (Centers Metropoles) وأكثر في صورة نظام ميغابوليتان (Système Mégapoliten)، في هذه الحالة أو الوضعية يزداد الطلب على موارد الطاقة والغذاء وشبكة المواصلات والوسائل العامة ومصادر المعلوماتية سواء كانت إعلامية أو إلكترونية، وكلها تعبر عن رغبة ملحة على بلوغ تطور وتقدم ملموس تميزه تقنيات حديثة، بهذه الوتيرة تتغير ملامح ومعالم المجتمع في بناءاته لأدوار أفراده ومكانتهم الاجتماعية، حتى دور الدولة يتغير في هذه الحالة وتصبح جزءا من الكل، وعلى هذا النحو تصبح القاعدة أنه كلما زاد المجتمع تعقيدا في حجمه وتنظيماته وفئاته، كلما أصبحت واجبات الدولة أكثر تخصصا وموجهة بصورة أدق نحو إدارة الصراعات المتعددة والمتنوعة.

2- التغيرات النوعية:

يتميز هذا النوع بثلاث أنماط من التغير هي:

أ. **تغير قريب المدى:** يشتمل هذا النمط من التغير مجموعة من التحولات في مجال السلوك الفردي في سياق تفاعلاته المستحدثة التي تعتبر جديدة عن الأنماط السلوكية السابقة خاصة في المنظومات الاجتماعية الصغيرة الحجم كالأسرة النووية وجماعات الانتماء، وتظهر معايير جديدة إضافة إلى اتساع مدى الجماعات الاجتماعية من حيث نوعها وحجمها وطبيعتها، فعند تحول المجتمع إلى التحضر يظهر تأثيرها من خلال استحداث وبروز تشكيلة اجتماعية صغيرة من أفراد المجتمع على شاكلة جماعات ثانوية من الزملاء والمعارف أساسها ليس علاقات القرابة بل على أساس معايير أخرى، حيث تظهر هذه التشكيلات الاجتماعية في مجالات العمل، المؤسسات كالمدارس والجامعات، من خلال ذلك يصبح الفرد أكثر تمتعا بخيارات في بناء علاقاته، حيث يصبح متاحا أمامه اختيار ما يتناسب مع مؤهلاته أو رغباته أو مزاجه أو هواياته، بمعنى تحرره من التماثل من نماذج حياتية وضعت من قبل.

هذا الجانب الايجابي للتغير أما الجانب السلبي فإن التعدد والتنوع في الجماعات والمنظوماتي في المجتمع المتقدم يضع الفرد دوما في موضع تردد وعدم اقتناع وقلق واضطراب في الانتماء إلى إحدى الجماعات أو المجتمع ككل أو اللانتماء[1].

ومن خصائص هذا النوع من التغير الاجتماعي تجاوز الفرد في النواحي السلوكية للجماعات المرجعية الأولية إلى جماعات الانتماء والعمل وغيرها من الجماعات التي تنشأ استجابة للتحولات النظامية في المجتمع المتغير، فيصبح الفرد في هذه المرحلة أكثر ارتقاء في حالته الاستهلاكية والتعليمية والصحية، أكثر حرية من التعبير والتفكير وهذا يعكس الطابع النوعي للتغير الاجتماعي قريب المدى.

ب.**تغير متوسط المدى:** يحتوي هذا النوع من التغير على مجموعة من التحولات والتبادلات التي تمس المجتمعات المحلية والنظم الاقتصادية والمؤسسات الحكومية وكل الوحدات

[1] معن خليل العمر، **التغير الاجتماعي**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص501 .

الاجتماعية، ما يمكن الإشارة إليه هنا أن المجتمعات المحلية تحتوي نوعين من الاتجاهات على درجة من الفعالية في إحداث التغير وهما:

- ارتفاع وتزايد مستوى ودرجة الممارسات الديمقراطية في الحياة السياسية.
- نمو وتطور المؤسسات البيروقراطية **المركبة** والمعقدة.

وهنا يمكن أن نتساءل عن سر درجة الإبداعية التي يتميز بها بعض المجتمعات، وفي هذا الصدد يشير **رالف لينتون** إلى أن التغير الاجتماعي ينتج عن الطاقة الحيوية للعقل البشري، كما أن درجة إبداعية المجتمعات تختلف من مرحلة تاريخية إلى أخرى خلال الصيرورة الاجتماعية التي تضم عديد المتغيرات المحفزة للتغيرات الثقافية والاجتماعية مثل المصادر الطبيعية، النمو السكاني، العقيدة والفكر، نمط القيادة السياسية، وتجدر الإشارة إلى أن دواعي ومبررات التغيرات الاجتماعية لا يمكن ضبطها بدقة وليس بالإمكان تفسيرها ببساطة.

ج. **تغير اجتماعي ظرفي أو مرحلي:** يشير هذا النمط من التغير إلى تأثير شريحة أو فئة اجتماعية بمؤثر معين يظهر بسرعة وتمارس تأثيراته المختلفة لفترة زمنية قصيرة ثم يزول أو يختفي، وهذا بعد ظهور مؤثر آخر يتأثر به الأفراد ولا يبقى مستمرا في سلوكهم حتى لا يترك آثار على قواعد النسق الاجتماعي شبيه هذا النمط من التغير يحدث بصورة دائمة في الحياة اليومية ويصطلح عليه بعض المفكرين الاجتماعيين بالتغير النوعي على خلاف التغير الكمي الذي يمس فئات وشرائح اجتماعية متعددة ومتنوعة ويشمل المجتمع محليا ووطنيا وحتى إقليميا.

ويشير **معن خليل العمر** في مؤلفه " التغير الاجتماعي " إلى أن هذا النوع من التغير انعكاس لتأثر الأفراد بالابتكار المعلق بالذوق الجمالي والفني أو حدوث شيء مختلف يجذب إليه الأفراد فيتم تبنيه بسرعة ويستخدم أو يمارس لفترة زمنية قصيرة ثم يتم تجاوزه في حال ظهور ابتكار أو مستحدث آخر ينسي الأفراد في ما حدث سابقا.

إن ما يسجل على هذا النوع من للتغير الاجتماعي هو الانتشار والذيوع والانجذاب والتبني، ولا يبقي أثرا في حياة الأفراد الخاصة لفترة زمنية طويلة، ولا يشكل هامشا كبيرا من شخصيتهم ولا يمكن أن يصبح جزءا من معاييرهم في قواعد النسق الاجتماعي، بمعنى أن العلاقة بين ما هو جديد ونمطية السلوك (Regimentation) الاجتماعي المرافقة له لا تكون دائمة أو أبدية، والسبب يعود لكون المؤثر مرحلي أو ظرفي وعابر.

بمعنى آخر يكون تأثر الأفراد بالابتكارات والاكتشافات الجديدة سريع جدا فيتم تبنيها بنوع من العفوية والتلقائية، الشيء الذي يجعل انتشارها سريعا وأكثر استخداما لغاية ظهور اكتشاف أو اختراع جديد وخلال ذلك يحدث التغير النوعي في سلوك الأفراد خلال فترة قصيرة على هذا الأساس لا يأخذ التغير الجديد موقفا ثابتا في النسق الاجتماعي ولا يشكل قيمة اجتماعية في النمط أو النسق وعليه لا يمكن اعتبار هذا التغير تغيرا كميا، كذلك الذي يمس فئات اجتماعية كبيرة ويستمر في البقاء لفترة طويلة من الزمن ويتفاعل مع المؤشرات السابقة الحدوث والآنية من بعده، هذا النوع من التغير يترك آثاره ومظاهره على مستوى النسق الاجتماعي من خلال تكريس قواعد سلوكية ومعرفية في ممارسات الأفراد، لهذا اصطلح عليه بالتغير الكمي.

يمكن الإشارة في هذا السياق إلى أن أهم المؤشرات الوقتية المساهمة بصورة فعالة في التغير الاجتماعي الوقتي هي أزياء الموضة، الأزياء الشعبية، نجوم الإعلام والسينما والرياضة، ألوان الموسيقى والغناء ومواد التجميل والإكسسوارات، ألوان المكياج والزخارف والعمران وبعض الحركات الاجتماعية مثل حركة " الهبيز" و" البيلز" في المجتمعات الغربية في العقدين السادس والسابع من القرن الماضي.

ما يمكن استنتاجه بخصوص التغيرات الظرفية أو الآنية أنها تغيرات نوعية غير كمية، تمسح أو تتضمن العمليات التكنولوجية والوسائل المعتمد عليها في الحياة بصورة عامة

والتنظيمات الرسمية وإجراءاتها ووسائل ضبطها وقوانينها الداخلية والمفاهيم والمقولات المتداولة في أوساطها.

المحاضرة الثانية: المفاهيم المشابهة للتغير الاجتماعي

1- التقدم

2- التطور

3- التحول

4- النمو

5- التنمية

المحاضرة الثانية: المفاهيم المشابهة للتغير الاجتماعي

يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي حديثًا نسبيًا بوصفه دراسة علمية، ولكنه قديم المجتمعات البشرية من حيث الاهتمام والملاحظة، وقد كان يحمل معاني عدة ويقترب في معناه من بعض المصطلحات مثل التقدم، التطور، التحديث، النمو... إلخ.

لقد كانت الدراسات القديمة قائمة على التفكير المجرد الفلسفي، ولكنها شكلت إطارًا مرجعيًا للدراسات العلمية في الوقت الراهن. وإذا ألقينا نظرة تأملية في تاريخ دراسات التغير لدى بعض المفكرين، أمكننا القول أن نظرتهم اختلفت عبر العصور، فقد كانت النظرة في القديم تقوم على الملاحظة الخارجية للتغير، مقارنة أجزاء الثقافة التي تتغير ببطء والسريعة التغير.

أما مع مطلع عام 1922 أخذت الدراسات السوسيولوجية في حقيقة الأمر مسار علميًا بعد أن وضع **وليم أوجبرن** كتابه الشهير بـ " **التغير الاجتماعي** ". وبعد ذلك تتابعت الدراسات حول مفهوم التغير في ضوء التقدم الذي في مناهج الدراسات الاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر أن نظرة العلماء للتغير في القرن الثامن عشر نظرة تشاؤمية، مبنية على الخوف من المستقبل، واعتبار أم حالة المجتمعات في القديم أفضل من الحالة الراهنة والمستقبلية، لكن العلماء أخذوا ينظرون بعد ذلك على التاريخ نظرة تفاؤلية معتبرين حالة المجتمعات الراهنة أفضل من سابقتها، وأن العصر الذهبي أمامنا وليس خلفنا على حد تعبير **سان سيمون**. وقد صاغ فلاسفة التاريخ وعلماء الاجتماع نظريات عامة كان الخلط فيها واضحًا بين مصطلح التغير وغيره من المصطلحات.

بناء عليه سنحاول توضيح تلك المصطلحات المشابهة لمصطلح التغير الاجتماعي، الذي يعني كل تحول يطرأ في البناء الاجتماعي، في النظام والقيم والأدوار، وما يمكن مشاهدته خلال فترة معينة من الزمن. وهذا يعني أن (التغير الاجتماعي) مصطلح لا يعني

نفس المعنى التي تعنيه المصطلحات الأخرى مثل: التقدم، التطور، التحديث، التحضر، النمو، التنمية، الثروة، الإصلاح، التخلف، التراجع، التردي.

1.التقدم الاجتماعي (Social Progress): التقدم الاجتماعي " هو تغير المجتمع من حالة إلى حالة أفضل سواء في الجوانب المادية أو المعنوية، ويشير إلى عملية مستمرة بمقتضاها ينتقل المجتمع الإنساني من حالة إلى حالة أفضل، أو يسير في اتجاه مرغوب ".

ارتبط التقدم ببعض النظريات القرن التاسع عشر سواء في فلسفة التاريخ (كما في نظرية كوندرسيه) أو في مجال علم الاجتماع (نظرية أوغست كونت)، حيث أكدت هذه النظريات على أن التاريخ يسير في خط تقدمي، أوشك أن يبلغ ذروته بعد ثورة الصناعة والديمقراطية.

ويُعرف بأنه العملية التي تأخذ شكلا محددًا واتجاها واحدًا مستقيما يتضمن توجيها واعيا مخططا ومقصودا لتوجيه عملية التغير نحو الأمام، بهدف تحقيق بعض الأهداف المرسومة والمنشودة المقبولة أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خيرًا أو تنتهي إلى نفع، كما تشير إلى التحسن الايجابي المستمر الصاعد نحو الأمام وينطوي على مراحل ارتقائية، أي أن كل مرحلة تالية أفضل من سابقتها من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية والسيطرة على الطبيعة، بينما (التغير الاجتماعي) قد يكون ايجابيا أو سلبيا، أي تقدمًا وازدهارا أو تخلفا وتأخرًا ونكوصًا.

ومن هنا يستدل على الاختلاف بين المفهومين: التقدم الاجتماعي والتغير الاجتماعي، إذ الأول يحمل معنى التحسن المستمر نحو الأمام، أي أنه يسير في خط صاعد، في حين أن التغير قد يكون تقدمًا أو تخلفًا، وبالتالي يكون مصطلح التغير أكثر علمية، لأنه يتوافق وواقع المجتمعات (واقع التقدم وواقع التخلف)، فالمجتمعات ليست دائمًا في تقدم مستمر وإنما يعتريها التخلف أيضا.

أ. ويعني تغيرا مضطردا ومستمرا نحو الأفضل، والحكم على اتجاه التغير ونوعيته، إذ يتضمن حكما قيميا ينطوي على أن الأوضاع اللاحقة أفضل من السابقة[1]، كما ينطوي معناه أيضا على الاعتراف بتباين المجتمعات البشرية، من حيث درجة التقدم والتخلف، وقد يشمل معناه الأوجه المادية والمعنوية في الحياة الاجتماعية[2]، فقد ربط البعض مفهوم التقدم بتطور الفكر، ونجد هذا في كتابات **هيجل** الذي يرى أن تطور العقل والوعي يوصلان الإنسان إلى مجتمع مثالي، كما نجد هذا المعنى متضمنا في قانون المراحل الثلاثة **لكونت**، وأساسه التقدم من الفكر الديني والميتافيزيقي إلى الفكر الوضعي العلمي، ومن المجتمعات العسكرية القهرية إلى المجتمعات الصناعية ذات العلاقات الطوعية[3]، في حين نره أن البعض يأخذ بالمؤشرات الاقتصادية كدخل الفرد، أو الدخل القوي، فقد نتج عن استخدام هذا المفهوم تصنيفات للمجتمعات الإنسانية[4].

كما يرى **معن خليل عمر** أن مصطلح التقدم يشير إلى أنه: [5]

1. الصيرورة المباشرة ذات الاتجاه المستقيم.
2. يدفع النسق إلى حالة الرفاهية والرجاء والرضا والعدالة... لكي يوصل المجتمع إلى حالة النمذجة أو المأمولة، أي أقرب إلى صورة (اليوتوبيا الاجتماعية) المجتمع الفاضل.

وتمر حركة التقدم بثلاث مراحل وهي: [6]

1. قوه الدفع الحركي Moving forces أي قوه تقوم بتوجيه الصيرورة في اتجاه التقدم.
2. الأخذ بعين الاعتبار شكل أو هيئة الصيرورة التي تكمن في التقدم.
3. اختبار نموذج عملية النسق الاجتماعي الناتج عن التقدم.

---

[1] إبراهيم عثمان وقيس النوري، المرجع نفسه، ص8

[2] إبراهيم عيسى عثمان، المرجع السابق، ص ص339-340.

[3] إبراهيم عثمان وقيس النوري، المرجع السابق، ص ص8-9.

[4] إبراهيم عيسى عثمان، المرجع السابق، ص340.

[5] معن خليل عمر، المرجع السابق، ص51.

[6] معن خليل عمر، المرجع نفسه، ص55.

2.التطـور الاجتمـاعي (Social Evolution): يشـير إلـى التحـول المـنظم مـن الأشـكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدًا، وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيدًا، ولقد تـأثرت العلـوم الاجتماعيـة فـي اسـتخدامها للمفهـوم بـالعلوم الطبيعيـة، وخاصة علم الأحياء، كما تأثرت أكثر (بنظرية داروين) عن تطور الكائنات الحية.

فالحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية، والحياة الاجتماعية تخضـع فـي تطورها لمبدأ الصراع ومبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية للحيوانات.

ويعنـي مفهـوم التطـور الاجتمـاعي النمـو البطـيء المتـدرج الـذي يـؤدي إلـى تحـولات منتظمة ومتلاحقة، تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة.

ويعرف معجم علم الاجتماع مفهوم التطور الاجتماعي: " **بالعمليـة التـي بموجبهـا تحقق المجتمعات الإنسانية نموًا مستمرًا مرورًا بمراحل متلاحقة مترابطة** "، أي أن التطور الاجتمـاعي بهـذا المفهـوم يحمـل معنـى التقـدم التـدريجي دون طفـرات. وقـد اسـتعمل مفهـوم التطور الاجتماعي بشكل واسع في العلوم الاجتماعية وفي علم الاجتماع بشكل خاص، بعد أن وضـع دارون كتابـه المعروف " **أصـل الأنـواع** " عـام 1859، مبينًـا فيـه نظريتـه التطوريـة البيولوجية للكائنات الحية.

وقد استعمل هربوت سبنسر مصطلح التطور الاجتماعي ليشير إلـى تطـور المجتمـع الذي يأتي على غرار تطور الكائن العضوي، وذلك في كتابه أصول علم الاجتماع.

وهناك اختلافًا واضحًا بين التطور العضوي والتطور البشري، ذلك أن الأول يسير في خط مستقيم (حتمي) بينما الثاني يسير في عدة خطوط حسب اختلاف العوامل، وهنا تطرح نظرية المتعدد الخطوط، فالعوامل المختلفة تؤدي إلى اختلاف التطور.

وهكذا فإن التطور العضوي يعني أن الأنواع الحية قد نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد، فهو إضافة (حجمية) دون حذف أو استبدال لبنى قديمة. أما التطور المجتمعي فيعني أن ثقافة المجتمعات قد نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد، بإضافة (كمية ونوعية) مع حذف واستبدال لبنى قديمة.

أي أن التطور الاجتماعي قد أهمل جانبًا مهمًا في تغير المجتمع حيث استبعد فكرة التخلف الاجتماعي التي تنطبق على واقع المجتمعات، فيكون مصطلح التغير الاجتماعي هو الأكثر علمية وواقعية لحالة المجتمعات الإنسانية، وهذا يعني أن التطور حالة من حالات التغير.

ب. ويعني بها التحول الشامل في جميع قطاعات المجتمع أو أحدها، حيث يتحول القطاع الاجتماعي أو المجتمع نفسه من التجانس إلى اللاتجانس، أو يحصل تحول شامل في الأجزاء البسيطة والصغيرة إلى المعقدة والكبيرة، مثل تحول القرية إلى مدينة وتحول الصناعة اليدوية إلى صناعة تكنولوجيا حديثة[1]، على أن لا ننسى أن عملية التطور هذه لا تحصل في فترة زمنية وجيزة بل تأخذ فترة طويلة قد تأخذ سنين أو أجيالا أو قرونا بسبب المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والسياسية لتطورها، ويقوم هذا المفهوم على افتراض أن المجتمع الإنساني كبعض الظواهر الطبيعية الأخرى يسير في اتجاه تحكمه في الغالب نواميس وقوانين طبيعية[2]، بمعنى أن مثل هذه التغيرات خارجة عن إرادة الإنسان، بل قد يعتبر تدخل الإنسان أو تنظيماته عاملا معيقا للمسيرة الطبيعية للأشياء، والتي تتضمن في ذاتيا معنى الارتقاء والأخذ بمبادئ كالارتقاء والبقاء للأصلح، وقد تم استخدام هذا المعنى في دراسات **سبنسر – سمنر**، وكما توجه البعض إلى الدعوة لتقبل الواقع كأمر طبيعي، تتضمن تحرير الإنسان من مسؤوليته عما هو قائم اجتماعيا، واستخدم مفهوم

[1] معن خليل عمر، المرجع السابق، ص74.

[2] إبراهيم عثمان وقيس النوري، المرجع السابق، ص9.

التطور في الماركسة والمادية التاريخية، لوصف عمليات التحول الاجتماعي تاريخيا، ويختلف المفهوم هنا عن التقدم في أن الأخير لا ينفي دور الإنسان في عملية التغيير [1].

وقد حدد **جارلس دوران** العوامل التي تؤثر في عملية التطور الاجتماعي في النقاط التالية:

- **الوراثة:** انتقال الصفات من الأصل إلى الفرع كما هي دون تغير.
- **التحول:** أي كل أفراد المجتمع تتشابه ولكن لا تتماثل أي لا تكون نسخة مطابقة.
- **التوالد:** أي أن ما يولد من الناس أكثر مما يقدر له البقاء، فالطبيعة تسرف في الإنجاب والإنفناء.
- **التنازع على البقاء:** وهو عامل مطرد التأثير غير منقطع الفعل، فالإنسان يسعه إلى الرزق ويكافح في سبيله ويجاهد غيره لمحصول على ضرورات الحياة.
- **البقاء للأصلح:** فالأفراد الأقوياء أكثر احتمالا للبقاء في الحياة.

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن التطور الاجتماعي في الوقت الحالي يمكن تلخيصه في: [2]

- زيادة قدرة المجتمعات الإنسانية بالسيطرة على البيئة مشيرا بذلك إلى التطور التكنولوجي.

ظهور تباينات واختلافات اجتماعية متمثلة في زيادة تفرعات وانقسامات الوحدات الاجتماعية المتخصصة على شكل جماعات وتنظيمات ومؤسسات اجتماعية.

3. النمو: إذا كان التطور هو التغير الطبيعي للمجتمع، فإن العلمية النمو تعني الزيادة الطبيعية الثابتة أو المستمرة في جانب اجتماعي محدد، كالزيادة السكانية ولا يرتبط مفهوم النمو بحكم تقيمي، بل يعبر فقط عن الزيادة الطبيعية في أحد الأوجه الاجتماعية، وقد أصبح من المفاهيم المركزية في عملية التنشئة بما يرتبط بالنمو الجسماني والعقلي والوجداني والأخلاقي للإنسان[3]، والنمو يحدث في الغالب الأعم عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي[4].

---

[1] إبراهيم عيسى عثمان، المرجع السابق، ص340.

[2] معن خليل عمر، المرجع السابق، ص ص74-75.

[3] إبراهيم عيسى عثمان، المرجع السابق، ص341.

[4] معن خليل عمر، المرجع السابق، ص68.

4.النمو الاجتماعي (Social Grouth)**:** يشير مفهوم (النمو) إلى الزيادة في جانب واحد من جوانب الحياة، ويتصف بالثبات المستمر نسبيًا، ويكون بطيئًا وتدريجيًا، ويشير إلى الجوانب الكمية، ويتعلق غالبا بالجانب المادي من المجتمع، ويسير في خط مستقيم نحو الأمام (الزيادة)، بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه، وهو إرادي. ومن أمثلة التغيرات الكمية التي يعبر عنها مفهوم النمو التغيرات التي تطرأ على حجم السكان وكثافتهم، والتغيرات في أعداد المواليد والوفيات، ومعدلات الخصوبة وكذلك التغيرات في حجم الدخل القومي ونصيب الفرد منه، والتغيرات في أنواع الإنتاج المختلفة كالتغير في الإنتاج الزراعي أو الصناعي، وتشترك كل هذه التغيرات في أنه يمكن قياسها كميًا، ولذلك فإن مفهوم النمو أكثر انتشارًا في الدراسات السكانية والاقتصادية.

بينما التغير يشمل البناء الاجتماعي والنظام والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، وقد يتصف بالثبات النسبي أو العكس، وقد يكون فجائيًا سريعًا أو تدريجيًا بطيئًا، ويتعلق بالجوانب الكمية أو الكيفية أو كلتيهما، ويتصل بالجانب المادي أو المعنوي أو كليهما، ويشير إلى الجوانب الكمية أو الكيفية أو كلتيهما، ولا يكون سيره مستقيمًا بالضرورة فقد يكون تصاعديًا إلى الأمام أو نكوصيًا إلى الخلف، وقد يكون تلقائيا عفويا أو إداريا مخططًا.

وعلى العموم يرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير ارتباطًا وثيقًا، ذلك أن التغير الاجتماعي له جوانب عديدة، ومن هذه الجوانب؛ الجوانب الكمية التي يمكن أن تقام من خلالها معدلات النمو التي تعتبر أحد المؤشرات الهامة للتغير الاجتماعي.

كما أن مصطلح النمو لا يعبر إلا عن جزء من التغير الذي يشير إلى الأفضل مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام، أما الجزء الآخر من التغير فلا يتضمن ذلك الجزء الذي يشير إلى التخلف الاجتماعي. والخلاصة أن النمو يختلف عن التغير في عدة نقاط، وهي كالآتي:

- يشير النمو إلى الزيادة الثابتة نسبيًا، والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة، أما التغير فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، وقد يكون هذا التحول ايجابيا أو سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقا.
- يكون النمو بطيئًا وتدريجيًا، أما التغير الاجتماعي فيكون على عكس ذلك فقط يكون سريعًا ويتضمن قفزات إلى الأمام أو الخلف.
- يسير النمو في خط مستقيم، بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه، أما التغير فلا يكون سيره مستقيمًا باستمرار، وقد تعددت النظرة الاجتماعية نحو اتجاهه. والتغير قد يكون إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم كما قد يكون إلى الوراء فيؤدي إلى التخلف.

وفي الدراسات السوسيولوجية نهتم بالتغير الاجتماعي لأنه يعبر عن حقيقة ديناميكية المجتمع، أما النمو فيدخل في الدراسات الاقتصادية نظرًا لطبيعة عملية النمو وخصائصها، فالنمو حالة من حالات التغير.

5.التنمية:

يرى والتر إلكان Walter Elkan إن كلمة التنمية كلمة مهمة، وأنه ليس هناك تعريف بسيط لها، ولكنه يرى خصائص البلدان النامية واضحة، ويؤكد هذا القول عالم الاجتماع الفرنسي جابريال لوبرا Gabriel Lebras أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صرفة، وإنما هي مجموعة من الظواهر من نوع مختلف ذات طبيعة سوسيولوجية وسيكولوجية (1).

ومفهوم التنمية مرتبط إلى حد ما بالعالم الثالث باعتبارها فلسفة وإيديولوجية للتغيير في هذه المجتمعات في ضوء حقائق العلم و التكنولوجيا من جهة، والأوضاع السياسية والاجتماعية المحلية والدولية من جهة أخرى (2).

---

(1) – عبد الرحيم تمام أبو كريشة، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2003، ص. 38.

(2) – حمود العودي، **التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلدان النامية**، دراسة تطبيقية في المجتمع اليمني، عالم الكتب، ب ب، ط 2، 1981، ص. 88.

- **مفهـوم التنميـة بالـدول المتقدمـة:** أنهـا العمـل مـن أجـل اسـتخدام المعرفـة العلميـة والتكنولوجية السائدة في هذه البلاد من أجل استقلال مواردها البشرية والمادية بما يؤدي إلى الوصول إلى مستوى اقتصادي واجتماعي أكثر ارتفاعا لشعوبها (1).

- **مفهوم التنميـة بالدول الناميـة:**

محاولة ايجابية بواسطة شعب من أجل اللحاق بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لمستويات شعوب أخرى سبقتها في التقدم، واستطاعت أن تحقق لنفسها مستويات اقتصادية واجتماعية مرتفعة نسبيا. (2)

أما التعريف الذي قدمته الأمم المتحدة فقد استقر في الأذهان لفترة طويلة وهذا التعريف يرى بأن التنمية هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة، بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية والعمل على خروج المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية وتساهم في التقدم العام للبلاد (3).

كما ترى أن التنمية تتضمن النمو والتغير معا، وضروري أن يحدث التغير في المجالات الاجتماعية والثقافية وأن يشمل على جانبيه الكمي والكيفي (4) ويعرفها محمد الجوهري كما يلي:

عملية تغيير ثقافي دينامي (أي متصلة وواعية) وموجهة تتم في إطار اجتماعي عين(بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع) وترتبط بازدياد عدد المشاركين في أبناء الجماعة في دفع هذا التغير وتوجيه، وكذلك في الانتفاع بنتاجه وثمراته أي أن التنمية بهذا المعنى

---

(1) – خليل المعايظة وآخرون، **مدخل إلى الخدمة الاجتماعية**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ب ب، ص. 36.

(2) – نفس المرجع، ص. 36.

(3) علي غربي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، الدار الجزائرية للنشر والطبع والتوزيع، الجزائر، 2003، ص. 32.

(4) –عبد العزيز عبد الله مختار، **التخطيط لتنمية المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ص 91.

تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم (5).

وغير بعيد عن هذا التصور يضع محمود الكردي تعريفا للتنمية عندما يقر بأنها هدف عام وشامل، لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع يتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفة التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المالية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة مستطاعه، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية في أفراد المجتمع (1).

وفي إطار السياق العام للتعريفين السابقين يصوغ كمال التابعي تعريفه للتنمية: هي عملية دينامية متكاملة تحدث في المجتمع من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مشتركة مرسومة تتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفة التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع وتعتمد هذه العملية على موارد المجتمع المادية والطبيعية المتاحة والمتيسرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع، وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع (2).

---

(5) – محمد الجوهري، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**، دار المعارف، الطبعة 1، القاهرة، 1978، ص. ص. 144. 145.

(1) – محمود الكردي، **التخطيط للتنمية الاجتماعية**، دراسة لتجربة التخطيط الاقليمي في الأسوان، دار المعارف، القاهرة، ص. 72.

(2) – كمال التابعي، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية**، دار المعارف، الطبعة 01، القاهرة، 1985، ص. 50.

ويعرفها سعد الدين إبراهيم كما يلي: بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا. (3)

- وفي ستينات القرن العشرين أدخلت تعديلات على مفهوم التنمية فأصبحت تتضمن إلى جانب هذه العمليات ذات الطبيعة الاقتصادية عمليات اجتماعية، ثقافية وسياسية ونفسية مثل تطوير نسق القيم والتقاليد حتى تتناسب مع النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والمشاركة السياسية (4).
- كما وضع الأستاذ صلاح الفوال تعريفا للتنمية:

بما أنها محصلة الجهود العملية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع[1]

6.التنمية الاجتماعية (Développement Social): وهي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية، والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي، كما أنها تشير إلى عملية ارتقاء تدريجي كارتقاء نمو الطفل أو الشخصية.

كما تعرف التنمية الاجتماعية: " بأنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق

---

(3) – محمد نبيل جامع، **التنمية في خدمة الأمن القومي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص. ص. 52– 53.

(4) – مجد الدين عمر خيري خمش، **علم الاجتماع الموضوع والمنهج**، دار مجدلاوي، الطبعة 01، الأردن، 1999، ص. 217.

5)- عبد الهادي الجوهري وأخرون ، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، مكتبة الطليعة ، أسيوط ، مصر ،1979، ص108.

مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في شتى مناحيها كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية ". وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة، ولا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية نظرًا للترابط الوثيق بينهما.

ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث والذي يعني التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية، علاقات تقليدية ونظام سياسي تقليدي إلى نمط متطور تكنولوجيا واقتصاديا وسياسيًا. ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الاجتماعية، فهي العملية التي تخلق من الظروف ما يجعل المجتمع يحقق غاية التنمية.

ومن الواضح أن مفهوم التنمية ومفهوم التحديث يمكن أن يكون لهما علاقة وثيقة بعملية التغير، فالتحديث والتنمية يحدثان تغيرًا اجتماعيًا، ولكنهما ليس بديلين لمفهوم التغير، لأنهما يعبران عن حالة خاصة تتعلق بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية أو حديثة، أما التغير فهو يشتمل على مفهوم أشمل من مفهوم التنمية وله أبعاد أكثر اتساعًا، وبذلك فالتنمية نوع من أنواع التغير يختص بالتغير المنظم المقصود والمخطط له، دون التغير العشوائي العبثي أو العفوي التلقائي.

- **أما الاتجاهات السائدة في تعريف التنمية وهي:**

- **الرأسمالي:** إن التنمية عبارة عن مراحل نمو تدريجي مستمر، وهي تتضمن إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات، ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية، ولذلك فهي تعني الرعاية الاجتماعية التي تتضمن جانبًا واحدًا من الخدمات الاجتماعية.
- **الاشتراكي:** إن التنمية تعني عملية التغير الاجتماعي الموجهة إلى تغيير البناء الاجتماعي عن طريق الثورة، وإقامة بناء جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة،

بالإضافة إلى تغيير علاقات الإنتاج القديمة، وذلك لصالح الطبقة العاملة، فالتغير يتجه أولا إلى البناء التحتي- الاقتصادي- من أجل إحداث التغير الاجتماعي المطلوب.

- **الاجتماعي:** وهو اتجاه المفكرين الاجتماعيين حيث يرون أن التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي.

- **العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي:**

- إن مفهوم التنمية الاجتماعية هو اقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم والنمو والتطور.
- إن المفهوم (الحديث) للتغير الاجتماعي يتطابق ومفهوم التنمية الاجتماعية بالرجوع إلى مضمون المفهومين.
- أما المفهوم المطلق للتغير الاجتماعي فيعني التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي متضمنًا تبدل النظام الاجتماعي والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي (إيجابا وسلبًا). إن التنمية الاجتماعية (ايجابية) دائما، في حين أن التغير الاجتماعي قد يكون تخلفًا.

المحاضرة الثالثة: عوامل التغير الاجتماعي

1- العوامل الفيزيقية

2- العوامل الديمغرافية

3- العوامل الاقتصادية

4- العوامل التكنولوجية

5- العوامل السياسية

6- العوامل الفكرية والاديولوجية

المحاضرة الثالثة: عوامل التغير الاجتماعي:

إن البحث في أسباب وعوامل التغير الاجتماعي عملية معقدة بسبب التداخل الشديد بين هذه العوامل، ولكن على العموم التغير لا يحدث دون سبب يحركه أو يدفعه إلى الأمام. وعلى سبيل المثال يعتبر الاتصال الثقافي أحد العوامل الهامة في إحداث عملية التغير الاجتماعي، ولكن هذا الاتصال يتم في كثير من الأحيان عن طريق أفراد يلعبون دورًا داخل مجتمعاتهم، كما يرتبط التغير أحيانًا أخرى بأشكال التجديد الداخلي، وهنا تتضافر العوامل الخارجية مع الداخلية في إحداث عملية التغير الاجتماعي.

وعلى العموم يمكن لنا تصنيف عوامل التغير الاجتماعي في مجموعتين أساسيتين هما؛ **العوامل الخارجية** وهي تلك العوامل التي ترتبط بمؤثرات لا دخل للإنسان فيها، كالعوامل الفيزيقية أو التغيرات الطبيعية في السكان والتي ترتبط بمؤشرات ثقافية قادمة من الخارج، كتلك المرتبطة بعمليات الاتصال والانتشار الثقافيتين. أما **العوامل الداخلية** فيقصد بها العوامل الناتجة عن تفاعلات أو خصائص داخلية، كالدور الذي يقوم به التنظيم السياسي ودور الاختراعات التكنولوجية ودور الأفراد، ودائما ما يحدث التغيير في ضوء تفاعل هذه العوامل مجتمعة.

أولا- العوامل الخارجية:

وهي التي لا دخل للإنسان بها والتي تحدث تغيرًا تلقائيًا، وهي كالآتي:

1. العوامل الفيزيقية (البيئية): تحدث البيئة أثرا كبيرا في تطور الحياة الاجتماعية ونظمها، فالناس في كل مكان عليهم أن ينظموا أنماط حياتهم وفقًا لظروف الطقس وتقلباته، كما أنها تحدد نشاطهم أكان زراعة أو رعي أم تجارة، ولا يعني أن العوامل الفيزيقية هي العوامل الأساسية الوحيدة في إحداث التغير، فقد أدى ظهور البترول إلى إحداث تغيرات اجتماعية بعيدة المدى، بالرغم من أنه اكتشف بجهود بشرية، إلا أن ارتباطه بالطبيعة قد أثر على

مسار التطور في المناطق التي اكتشف بها، كذلك أدت الظروف البيئية كالزلازل والبراكين والفيضانات إلى زوال مجتمعات بأسرها. وتنحصر العوامل الفيزيقية التي قد تلعب دورًا في إحداث التغير، بمايلي:

- **المناخ:** الحرارة، الرطوبة، الرياح، الأمطار.
- **التبدلات الجيولوجية والجغرافية:** التصحر مثلاَ.
- **وجود الموارد الطبيعية:** البترول، الغابات، المعادن أو نفاذ هذه الموارد.
- **الطاقة الكامنة في المادة:** الطاقة الذرية الطاقة الشمسية.
- **الكوارث البيولوجية:** الأوبئة والأمراض.
- **الكوارث الطبيعية:** الفيضانات، الزلازل، البراكين والأعاصير.
- **الموقع الجغرافي:** كالقرب أو البعد من مصادر الطاقة أو الطرق العامة أو البحار.
- **تلوث البيئة:** عوامل طبيعية أو صناعية.

2. العوامل الديموغرافية: ويقصد بها حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم إلى غير ذلك من العوامل الديموغرافية الأخرى.

وترتبط عملية النمو السكاني بعمليتي التحضر والتصنيع، فقد تزايد عدد سكان الكرة الأرضية بشكل سريع خاصة بعد الثورة الصناعية التي صاحبتها بالضرورة ثورة حضرية. ولا يرتبط هذا التزايد بالثورة الصناعية أو الحضرية بحد ذاتها، بل بالتطور والتقدم الذي تحقق على صعيد الرعاية الصحية والطبية، مما أدى ارتفاع متوسط عمر الإنسان وانخفاض معدلات الوفيات، بسبب اكتشاف الأدوية للعديد من الأمراض والأوبئة التي فتكت بالإنسان.

وتعتبر زيادة الموارد البشرية المؤهلة (القوى العاملة) من أهم عوامل بقاء وتطور المجتمعات بوصفها عنصرًا أساسيا من عناصر الإنتاج والوسيلة الهامة في إحداث عملية التغير الاجتماعي، إلا أن هذه الزيادة يجب أن تتوافق مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي

وإلا كانت تلك الزيادة السكانية عاملاً سلبيًا في انتشار المشاكل الاجتماعية وضبط الروابط الاجتماعية، فالمجتمعات التي تنمو بسرعة هائلة تشكل طلبًا متزايدًا على المصادر الطبيعية والمرافق الخدمية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الهجرة والنزوح الجماعي وارتفاع معدلات البطالة وما يترتب عليها من آثار سلبية في الواقع الاجتماعي. ناهيك عن انتشار التنافس بين أفراد المجتمع من أجل تحسين مراكزهم الوظيفية والاجتماعية داخل المجتمع، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفوضى والاضطرابات والضغط على مصادر الطاقة والحياة، بذلك تصبح الزيادة السكانية عاملاً سلبيًا في تغير المجتمع.

وفيما يتعلق بعلاقة الهجرة كمتغير ديمغرافي بعملية التغير الاجتماعي، نجد أن التحركات السكانية سواءً كانت قسرية أو عفوية أو مقصودة، فإنها بطبيعة الحالة تحدث تغيرات هائلة في بنية المجتمع، وبالأخص في الأماكن التي ينزح منها السكان مما يؤدي إلى وجود خلل بالقوى العاملة فيؤثر سلبًا على الأنشطة الاقتصادية القائمة، كما أن قدوم جماعات كبيرة من المهاجرين إلى مكان ما أو مدينة ما يؤدي إلى ظهور مشاكل لا حصر لها داخل المدينة تتصل بطبيعة العلاقة بين المهاجرين وسكان المدينة الجاذبة من ناحية، وبطبيعة حياتهم الاجتماعية والثقافية ونوعية هذه الحياة من أخرى.

3.العوامل الاقتصادية: وتتمثل في شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائد في المجتمع والتصنيع، حيث تلعب تلك العوامل دورًا هامًا في إحداث ظاهرة التغير الاجتماعي، وترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى كالسكان والبيئة والتكنولوجيا، وقد يكون للعوامل الاقتصادية السبق في التعجيل بسرعة التغير إلا أن ذلك ليس العامل الوحيد المسبب للتغيير والمترتبة عليه بقية العوامل.

لذلك نستطيع أن نستخلص أن العامل الاقتصادي قد يكون ذا أهمية كبرى في التعجيل بالتغير الاجتماعي، ولكنه ليس العامل الحتمي لأن باقي عوامل التغير الاجتماعي تتفاعل وتتضافر معه لتغير المجتمع.

4. العوامل الثقافية: تعد العوامل الثقافية من العوامل المؤثرة في عملية التغير الاجتماعي وخاصة بعد الثورة التكنولوجية وبالأخص فيما يتعلق بالاتصالات، حيث تعمل وسائل الاتصال في أغلب بلدان العالم على نشر الثقافات، فالمجتمعات التي تقع عند مفترق الطرق كانت ومازالت دائمًا مراكز للتغير، وحيث أن معظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار، فإن هذه المجتمعات الوثيقة بغيرها من المجتمعات، هي أكثر عرضة للتغير السريع، ويؤدي الاتصال بين المجتمعات دورًا بالغ الأهمية في تنشيط العمليات الاجتماعية وبالتالي يضفي بعدًا ديناميا على البناء الاجتماعي القائم. والاتصال هو تلك العملية التي تنتقل بواسطتها الرسالة أو الفكرة أو الاختراع من المرسل (المصدر) حتى تصل إلى المستقبل. وعلى الرغم من أن الاتصال والتغير الاجتماعي ليسا مترادفين، إلا أن هذا الاتصال هو العنصر المهم والفعال خلال عملية التغير الاجتماعي.

إن الاتصال هو عملية حيوية لابد منها لإحداث التغير الاجتماعي، لكن طبيعة هذا التغير الناجم عن انتشار الأفكار الجديدة تتوقف على النسق الاجتماعي نفسه، فانتشار الأفكار الجديدة في مجتمع ما تلقي الضوء على مراحل عملية التغير الاجتماعي، وتتمثل المراحل في:

- **الاختراع:** وهي مرحلة خلق الأفكار الجديدة وتطويرها.
- **الانتشار:** وهي مرحلة وصول الأفكار إلى أعضاء النسق الاجتماعي.
- **النتائج:** وهي التغيرات التي تنجم عن استخدام الفكرة الجديدة أو رفضها.

أ. **عوامل التحديث:** إن التحديث عملية معقدة تستهدف إحداث التغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإيديولوجية، لذلك فإنه كمطلب سابق للتحديث يجب أن يكون هناك اتصال عن طريق وسائل الاتصال، والاحتكاك بين الثقافات والمجتمعات المختلفة.

لا يعتبر التصنيع دائمًا هو العامل الحاسم في عملية التحديث في بعض الحالات، إذ أن كثيرًا من الدول النامية بدأت عملية التحديث عندما سعت إلى بناء الدولة الوطنية وتنمية أنساقها السياسية الحديثة، إلا أنه لا يكفي الحديث عن التحديث باعتباره العملية التي من خلالها يبحث المجتمع عن الاستقرار السياسي. لذا يجب علينا طرح تساؤلات تتعلق بطبيعة التحديث الأكثر ملائمة للمجتمع، لأننا نرفض نمط التحديث الذي يؤدي إلى انفصال المجتمع عن جذوره وتراثه بحجة وجود تكوينات تنتمي إلى البناء التقليدي. فالتحديث الحقيقي ينبغي أن يركز على كيفية تحديث هذه الجذور والتراث الثقافي حتى لا يصبح مجتمع بلا هوية ثقافية ومن ثم يسقط في بئر التبعية.

وعلى الصعيد الآخر يلعب التحديث دورًا هامًا في عملية التنمية التي تستلزم تشبعًا وتعقيدًا مستمرًا في النظم الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع. فالتنمية والتحديث يسيران قدومًا منذ أكثر من قرن في أجزاء كثيرة من العالم، وبهذا يتضح لنا أن التحديث هو أحد عوامل التغير الاجتماعي الهامة، إذ بواسطته ينتقل المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث.

ثانيا- العوامل الداخلية:

ونقصد بها العوامل الفاعلة من داخل المجتمع ذاته، وتتراوح هذه العوامل بين:

- العوامل النظامية، كالدور الذي يلعبه النظام السياسي في إحداث التغير.
- الدور الذي تلعبه التغيرات التكنولوجية الناتجة عن التجديدات والاختراعات، وبين العوامل المتصلة بالأفراد المؤثرين على التغير كالقادة السياسيين والمنظمين.

1. العوامل السياسية: لم يكن النظام السياسي يلعب دورًا في المجتمعات البسيطة (زراعية كانت أم رعوية) ولم يكن يحقق في هذه المجتمعات درجة من الاستقلال تمنحه القدرة على الحركة والتأثير، ولقد كانت هذه المجتمعات برمتها مجتمعات ستاتيكية بطيئة في التغير، ولقد ظهر دور النظام السياسي في التغير الاجتماعي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة

عن المجتمع المدني، لقد أصبحت هذه النظام هي التي تشرع لهذا المجتمع المدني، وترسم السياسات لتنظيم عملية التغير الاجتماعي، وتحاول جاهدة أن تعبئ طاقات المجتمع لتنفيذ هذه السياسات. يقوم النظام السياسي في أي مجتمع بتنظيم العلاقات الخارجية، كما يقوم بوضع إستراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن، وكلما كان النظام السياسي قويًا استطاع أن يكون فاعلاً في إحداث التغيرات الداخلية وضبطها. يلعب النظام السياسي في الدول النامية دورًا أساسيًا في عملية التغير الاجتماعي، ولا يقتصر دوره على رسم السياسات أو التدخل في الجوانب الاقتصادية لتنظيمها وضبط مسارها، حيث إن دوره يمتد لتطوير البناء السياسي ذاته، فعملية التنمية الاجتماعية ليست عملية ذات جوانب اجتماعية واقتصادية ونفسية فحسب بل إنها عملية تنمية سياسية أيضا.

فيرى البعض أن عملية التنمية السياسية هي وعاء يجمع كل التغيرات الأخرى لأن أحد أهدافها هو تحقيق المشاركة السياسية الواسعة النطاق ومن ثم الاستقرار السياسي القائم على الشرعية، وقد يلعب النظام السياسي دورًا سلبيًا في إحداث التغير ويرتبط ذلك بظرفين، وهما:

- أن يكون النظام السياسي تابعًا لنظام آخر ينفذ سياساته دون مراعاة للمصالح الداخلية للمواطنين، أي أن هذا النظام يكون نظامًا عميلاً متواطئا ضد شعبه.
- أن يكون النظام السياسي نظامًا عدوانيًا يمارس التهديد العسكري للدول الأخرى، أو يبدد ثروات الشعب في حروب لا طائل من ورائها.

2. العوامل التكنولوجية: للاختراعات الحديثة أثرها في إحداث تغيير كبير في المجتمعات الإنسانية كالسيارة والمذياع.

ويخشى علماء الاجتماع من رد فعل العوامل التكنولوجية على إحداث تغييرات تهدد المجتمعات بمشكلات اجتماعية خطيرة كالجريمة، التشرد، اهتزاز القيم والأخلاق. لكن

بالمقابل أدت الاختراعات الحديثة إلى زيادة الاتصالات بين الشعوب وأدى ذلك إلى احتمال حدوث تغيرات اجتماعية بين المجتمعات بسبب هذه الاتصالات ونتيجة التلاحم، لذلك فإن أية تغيرات في أي مجتمع سيكون لها صدى واثر على المجتمعات الأخرى. ولعل قناعة **أوجبرن** بدور التكنولوجيا في المجتمع الحديث هي التي دعته إلى اعتبارها عاملاً رئيسيًا في التغير الاجتماعي، وفي التخلف الثقافي أيضا، ويقول إن التكنولوجيا تؤدي إلى التغير الاجتماعي، كما أنها تؤدي إلى الاختراعات الاجتماعية أيضا.

ويرى الباحثون أن معظم التغيرات الاجتماعية ليست ناتجة عن التغير في العمل أو في الدولة، ولكن نتيجة للتغيرات التكنولوجية، فأي اختراع جديد قد يحطم الأساس الاقتصادي للمدينة ويوزع آلاف العمال، وقد يكون ذلك مجالاً لإنشاء مدن جديدة في أماكن أخرى، ويوفر فرص عمل أكثر، وذلك عن طريق انتقال الناس إليها مستغلين فرص العمل الجديدة. فالتغير التكنولوجي ينتج اضطرابًا مستمرًا في المجتمع وذلك بتغيير مراكز العمل التي قد تؤدي إلى توزيع جغرافي جديد مثال ذلك الانتقال المستمر بسبب مراكز الطاقة النووية. فالتغير التكنولوجي لا يقلب السكان رأسًا على عقب وإنما يغير حياتهم الاجتماعية.

وقد يعطي الاختراع مجالاً أكبر لعمل الزوجة، الأطفال والمقعدين، كما قد يؤدي إلى الاستغناء عن مهارات فنية معينة، وقد يزيد أو ينقص بنية الطبقة العاملة، ويخفف الفروق الاجتماعية والقيم التقدم التكنولوجي يزيل الفوارق ويجعل المجتمعات متشابهة وبذلك يتوفر دخل موحد.

ويرى **ماركيوز** أن التكنولوجيا يسرت الرفاهية الفائقة للإنسان، وحققت له التقدم والرقي بكافة مجالات الحياة، فأصبحت التكنولوجيا بهذا المعنى وسيلة الإنسان الأساسية للتغير والتطور الحضاري والثقافي، وكثيرًا ما تحدق المفكرون المعاصرون عن فضل التكنولوجيا وآثارها الايجابية على المجتمع ككل، من حيث إنها وفرت الوقت والجهد وزادت من سيطرة الإنسان على الطبيعة والمجتمع. إلا أن ماركيوز كان له نظرة مختلفة عن موضوع

التكنولوجيا وآثارها السلبية على الإنسان المعاصر فيقول " إن التكنولوجيا في الناقل الأكبر للتشيؤ، ذلك التشيؤ الذي بلغ أكمل أشكاله وأنجحها. فالوضع الاجتماعي للفرد وعلاقته مع سائر الأفراد تتحدد على ما يبدو بصفات وقوانين موضوعية، لكن هذه القوانين وهذه الصفات كفت عن أن تكون غامضة، وباتت مراقبتها ممكنة، إذ لا تعدو أن تكون أكثر من ظاهرة يمكن للعقلانية العلمية أن تقيسها وتحسبها ".

فالتكنولوجيا وفقا لذلك تعد من أهم أدوات السيطرة على الإنسان وسببًا من أسباب قمعه واستلابه، فهي لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن استخداماتها وآثارها والدوافع الكامنة ورائها. لذا يصر ما ركيوز على رفض مبدأ حيادية التكنولوجيا من خلال تأكيده على مظاهر الكلية (الشمولية) للمجتمع التكنولوجي الذي أصبح فيه من غير الممكن الحديث عن " حياد " التكنولوجيا، ولا عاد ممكنًا عزل التكنولوجيا على الاستعمال المكرس له، فالمجتمع التكنولوجي نظام سيطرة يعمل على نفس المستوى تصورات التقنية وإنشائها. فعن طريق التكنولوجيا تلتغم الثقافة والسياسة والاقتصاد، وتجعل من العقل البشر عقلاً خاضعًا لوقائع الحياة وتزيد من قدرته على تجديد عناصر هذا النوع من الحياة بصورة ديناميكية.

وفي النهاية يمكن القول أن التكنولوجيا التي سيطر بها الإنسان على الطبيعة ثم امتدت سيطرتها لتشمل الإنسان ذاته من خلال العقلانية التكنولوجي، لا تنفي بالمقابل دور عامل التنظيم والفكر، في إدارة التغير الذي سينجم عن التركيب التكنولوجي، وهذا يعني أن التقدم التكنولوجي ليس عاملاً أساسيا وحيدا في إحداث عملية التغير الاجتماعي، وأن هناك عوامل أخرى تحدث التغير.

3. العوامل الفكرية والفلسفية: تحدث معظم التغيرات الاجتماعية نتيجة لأفكار متعددة، ينتج عنها استمرار تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، مثال ذلك الفكر الماركسي ومدى تأثيره في بناء روسيا، وقد كان للحركات الفكرية التي سادت العالم أثر كبير في الحياة

الاجتماعية وفي التغير الاجتماعي، ويرى أحد علماء الاجتماع أن الإيديولوجية تتكون من عناصر أربعة على الوجه الآتي:

- الأفكار التي يعتنقها الناس عن البناء الاجتماعي والعمليات الداخلية بما في ذلك عمليات التغير الاجتماعي الدائرة في المجتمع، والمركز الدولي الذي يحتله هذا المجتمع.
- الأفكار التي يعتنقها الناس عن تاريخ هذا المجتمع.
- تقييم ما يعتنقونه من حقائق.
- القيم والأهداف التي ارتضتها القوى الشعبية للمجتمع الذي تنتمي إليه.

ويرى **ماركس فيبر** أن للعوامل الفكرية أثر كبير في التغير الاجتماعي، فالتغيرات الاقتصادية في نظره وما ينشأ عنها من تغيرات اجتماعية، إنما تنشأ عن تغيرات ثقافية. ويذهب كل من أوغست كونت وماركس فيبر على أن العوامل الفكرية هي العوامل الحاسمة في التغير. والتاريخ حافل بحركات فكرية كثيرة أحدثت تغيرات عميقة في النظم الاجتماعية والإنسانية: الديانات السماوية، حركة النهضة، حركة الإصلاح الديني، عصر التنوير، الثورات السياسية، الثورة الانجليزية، الثورة الأمريكية، الثورة الفرنسية.

ومما يجب ملاحظته هو اختلاف التغيرات الثورية عن ظاهر التطور التي تحدث في سياق العملية التاريخية العادية للمجتمع. كما تختلف عمليات الإصلاح والحركات الاجتماعية الأخرى من حيث شمولها واتصالها بأعمال المشكلات الجذرية وأهدافها الايجابية. وعلى العموم يتصف التغير الثوري بالخصائص التالية: السرعة، والانطلاق من داخل الجماعة، والجذرية والشمول، الإيجاب الهادفة، والتقدمية، والشعبية والاعتماد على الأسلوب العلمي.

وبطبيعة الحال فإن أي تغير يطرأ على إيديولوجية المجتمع لابد وأن ينعكس على الظواهر والمؤسسات الاجتماعية، وبالتالي ينعكس على حياة الناس أنفسهم ونظرتهم إلى المجتمع ونظرتهم إلى الحياة.

المحاضرة الرابعة: نظريات التغير الاجتماعي

1- النظريات الحتمية

2- النظريات البنائية الوظيفية

3- نظرية الصراع

4- النظريات التطورية

5- النظرية التفاعلية

المحاضرة الرابعة: نظريات التغير الاجتماعي:

ارتبطت اتجاهات التغير الاجتماعي في البدء ارتباطًا وثيقًا بالتفسيرات الفلسفية للتاريخ، ذلك أن فلسفة التاريخ كانت إحدى المحاولات لتفسير الحياة الاجتماعية، إذ اتجه كتابها إلى تفسير تطور المجتمع الإنساني في مراحل متعاقبة ينظمها قانون واحد شامل. وتكاد تجمع كثير من الكتابات السوسيولوجية على أن علماء الاجتماع يفتقدون إلى نظرية شاملة متكاملة في التغير الاجتماعي، والواقع أن علماء الاجتماع لا يعانون من قلة النظريات بل يعانون من كثرتها وتعددها. والدارس للاتجاهات النظرية للتغير الاجتماعي يجد نفسه أمام أكثر من تصنيف بسبب تعدد الاعتبارات.

وفي هذا السياق سنحاول استعراض بعض الاتجاهات النظرية في هذا المجال لاسيما فيما يتعلق بالاتجاهات النظرية الكلاسيكية والاتجاهات النظرية المعاصرة التي تفسر التغير الاجتماعي من جميع جوانبه، وهي كالآتي:

1. النظريات الحتمية:

وتتضمن النظريات التي ركزت في تناولها للتغير الاجتماعي على عامل واحد، وتسمى كذلك النظريات العالمية (Les Theories Factorials)، وتفترض هذه النظريات أن عاملا واحدا كالعامل الاقتصادي، العامل المناخي، العامل التكنولوجي والعامل الديموغرافي، أو غيرها من العوامل، حسب هذه النظرية واحدا من هذه العوامل يعتبر العامل المحرك للعوامل الأخرى الشيء الذي جعل منها نظريات اختزالية تختزل العوامل مجتمعة إلى عامل واحد تعتقد أنه كاف لإحداث التغير الاجتماعي، كما تفترض أن الأمور محسومة ومحددة سلفا، وتنقسم النظريات الحتمية حسب العوامل إلى:

أ. **الحتمية الجغرافية:** مضمون هذا الاتجاه أن هناك علاقة بين نوع المناخ الجغرافي الذي يعيش فيه الإنسان وبين طبيعته الاجتماعية كالمزاج الذي يميز أفراد بيئة جغرافية معينة، وبالرغم من قدم فكرة الحتمية الجغرافية إلا أن عدد من المفكرين الاجتماعيين تبنوها في تفسير نشأة المجتمعات وتغييرها.

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه، الجغرافي الأمريكي **هنتيجتون** (Huntington) الذي أقر في إحدى مؤلفاته أنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد وتمييز صفات الناس وسلوكياتهم فإن هذه الصفات والسلوكيات لن تتغير إلا بتغير الظروف الجغرافية التي كانت إحدى مسبباتها ولكي يبرر فكرته قدم شواهد من التغيرات التي حدثت في حوض المتوسط خلال الثلاثة آلاف عام الماضية[1].

ب. **الحتمية البيولوجية:** ينطلق هذا الاتجاه من فرضية أن الأفراد في المجتمع الإنساني ينقسمون إلى أجناس وسلالات وجماعات متميزة من الناحية البيولوجية، كما أن نوعية الحياة لدى جماعة أو شعب مؤشر على قدراته وإمكانياته البيولوجية وأن الأجناس تختلف من حيث قدراتها على تطوير الحياة الاجتماعية؛ وتنميتها وتأسست الحتمية البيولوجية على فرضية قديمة تشير إلى تفوق وامتياز طبقات داخل المجتمع الواحد على حساب طبقات أخرى وارتباط هذا الامتياز بخصائص بيولوجية وأهم المتغيرات البيولوجية التي ركزت عليها هذه الحتمية: [2]

- أثر التفاوت الوارثي على أو في إحداث التغير الاجتماعي.
- أثر التفاوت بين الأفراد في الذكاء والإمكانيات الجسمية والنفسية المختلفة (دور الكاريزما في الزعامة).

---

[1] دلال استيتية، **التغير الاجتماعي والثقافي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص42.

[2] محمد الأمين الزغبي، **التغير الاجتماعي**، ط1، دار الطليعة للطباع والنشر، بيروت، لبنان، 1987، ص65.

- أثـر البيئـة الصـحية العامـة لشـعب مـن الشـعوب علـى تطـوير نظامـه الاقتصـادي والاجتماعي.
- أثر الانتخاب الطبيعي والاصطناعي على الأشكال المختلفة لهرم السكان (نسبة الذكور إلى عدد الإناث نسبة المواليد إلى الوفيات، نسبة المسنين إلى الصغار).

تجدر الإشارة إلى أن الاتجاهات النظرية الحتمية سادت في مرحلة من مراحل تطور التفكير العلمي وبالرغم من تبنيها من قبل مفكرين وقت ظهورها وكذلك في العصر الحديث إلا أن التفكير العلمي بمبادئه يميل إلى رفضها.

2. **النظرية البنائية الوظيفية:**

أ. **الوظيفيـة الكلاسيكية:** حاولت الوظيفية الكلاسيكية تفسير التغير الاجتماعي من خلال محاولة فهم المجتمع في ضوء الظروف التي يمر بها، من خلال محاولة فهم العلاقات المتبادلة بين مكوناته وهنا يمكن الإشارة إلى مفهومي البناء والوظيفة التي أسست عليهما الوظيفية كل طروحاتها الكلاسيكية والمعاصرة، حيث يشير البناء إلى العلاقات المستمرة والثابتة بين الوحدات الاجتماعية ويكشف عن الجوانب الهيكلية الثابتة في حين تشير الوظيفة إلى النتائج أو التبعات المترتبة عن النشاط الاجتماعي كما أن الوظيفة تعبر عن الجوانب الدينامية داخل البناء الاجتماعي.

من وجهة النظر الكلاسيكية نجد **هربرت سبنسر** (Herbert spencer) يحاول تفسير التغير الاجتماعي بتقديم مقاربة عضوية بين المجتمع والمادة الحية، فبرأيه يتغير المجتمع في ضوء نفس القوانين التي يتحول بها عالم المادة والتي تتحول من وضعية اللاتجانس واللاتحدد إلى وضعية التجانس والانتظام والتحدد.

في المقابل **إميل دوركهايم** (Emil Durkheim) يتقاطع في مقاربته حول التغير الاجتماعي مع سبنسر، فينطلق في تفسيره للتغير الاجتماعي من منظور وظيفي ينبني على منطلقي التباين والتضامن.

أما آلية تقسيم العمل فتصاحبها لازمية مختلفة من التباين والتمايز الاجتماعي متمثلة في الزيادة السكانية وزيادة التنوع الثقافي والأخلاقي والقيمي، فالمجتمعات تميل بصورة واضحة أثناء تطورها وتغيرها إلى تباين وتمايز في مكوناتها وأجزائها بل الزيادة في درجة التباين تؤدي إلى زياد التنوع الثقافي والأخلاقي متمثلا في اختلاف القيم والاتجاهات والمعتقدات والمعايير داخل الأبنية الاجتماعية بفئاتها ومستوياتها.

ب.**نظرية التوازن الدينامي:** تطورت الوظيفية في القرن الماضي على غرار القرن 19، على فكرة التوازن الدينامي في عملية التغير الاجتماعي، ويعد **تالكوت بارسونز (** Talcot Pesons**)** أشهر من طور الأفكار والآراء الوظيفية في هذا المنحى، حيث يعتبر المجتمع أحد الأنساق الرئيسية للفعل كما حددها في النسق العضوي ونسق الشخصية والثقافة والمجتمع، الذي بدوره ينقسم إلى أربع أنساق فرعية وهي النسق الاقتصادي والنسق السياسي والروابط الاجتماعية ونظم التنشئة الاجتماعية، والمجتمع كنسق يعيش في حالة من التوازن، حيث يتوازن من الداخل من خلال أنساق علاقات منتظمة ومتوازن[1].

وحسب **بارسونز** عندما يتعرض المجتمع لحالة تغير فإنه لا يفقد خاصية توازنه، فهذا التوازن حركي ومستمر، لذلك يمكن للمجتمع أن يمتلك خاصية التكيف مع التغيرات الجديدة ويدمجها داخل بناءاته وفي مقاربة **بارسونز** نميز بين نوعين من التغير الاجتماعي:

- **التغيرات قصيرة المدى:** وتشير إلى ما يحدث من تحولات جزئية داخل المجتمع نتيجة لعوامل داخلية، أي من داخل المجتمع كالتوترات التي تفرض اتجاها معينا للتغير كالناتجة عن الاكتشافات والأفكار الجديدة أو النماذج الثقافية المستحدثة، أو نتيجة لعوامل خارجية تظهر في أحد الأنساق الفرعية كالتغير في البنية العمرية للسكان، تغيير أساليب استغلال الطبيعة، الحروب والهجرات، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التغيرات تحدث تأثيرات عل وضعية التوازن التي ينتظم فيها المجتمع، بمعنى أنها تهدد المجتمع

(1) Guy Rocher, **Introduction à la sociologie générale: Le changement social,** Tome3, Editions H. M. H, Paris, 1981, p19.

في توازنه واستقراره نتيجة لما تخلفه من توترات في تشكيل العلاقات الداخلية بين مكونات النسق الاجتماعي[1].

في حالة حدوث اختلالات وتوترات وضغوط مولدة للتغير داخل المجتمع تؤثر على حالة التوازن، لكن المجتمع لديه قدرة تكيفية داخلية مصدرها حالة التوازن الدينامي، في ضوء هذا التوصيف للتغيرات قصيرة المدى نستنتج أنها تتميز بمجموعة من الخصائص:

- تغيرات تدريجية لا تؤدي إلى انهيار النسق أو تغيره بشكل جدري.
- أنها ترتبط بعمليتين متلازمتين هما التوازن واللاتوازن وتعتبر العملية الأولى دائمة أما الثانية فهي عملية عارضة أو ظرفية.
- جوهر التغير هنا هو التباين البنائي الوظيفي فمزيد من التغير داخل النسق الاجتماعي يعني تباين مكوناته وتعدد وظائفه.
- الاتفاق العام على القيم وأدوات الضبط الاجتماعي هما اللذان يضمنان للنسق الاجتماعي توازنه الدائم وتغيره العارض أو المطرد.

- **التغيرات بعيدة المدى:** على عكس سابقتها التغيرات بعيدة المدى واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة، فسرت هذه التغيرات بالاعتماد على مفهوم العموميات التطورية وتعني التحديد البنائي الذي يتميز بالقدرة على الاستمرار والبقاء، يخلق بدوره تجديدات وتطورات أخرى لأنها تخلق نوعا من الانكسار في البناء القائم وتدفعه إلى مستويات جديدة من التغيير.

حسب زعم **بارسونز** عندما تظهر العموميات التطورية فإنها تخلق تباينا اجتماعيا واسع النطاق تنجر عنه تحولات بنائية ملموسة، لكن هذا التباين يقتضي أن تقابله عمليات تكامل تضبط هذا التحول وتقوده إلى أن يصبح هذا التحول الذي حدث نتيجة للعمومية التطورية

[1] أحمد زايد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، ط1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1984، ص127.

تحولا عاما أو طبيعيا أو يصبح تحولا معمما، واستخدم **بارسونز** هذا النوع من التحليل لرصد حركة التطور في المجتمعات وتحليلها.

ج. **نظرية التحديث:** عند تحول علماء الاجتماع إلى بحث إشكالية التنمية والتخلف والتفاوت بين العالم المتقدم والنامي خاصة في منتصف القرن الماضي، أخذ البعض منهم بإسقاط مقولات البنائية الوظيفية في التغير الاجتماعي على بعض المجتمعات النامية، والتي أخذت تتحول وتتغير على نفس خطى نمط التحول والتغير الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة، مع العلم أن المجتمعات النامية تعرف أبنية اجتماعية وثقافية تقليدية، وتقاس التقليدية هنا بدرجة سكون البناء الاجتماعي وتجانسه وانخفاض مستوى العامل التكنولوجي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وجمود العناصر الثقافية وتحجرها[1].

إن التغير يحدث في الأبنية التقليدية من خلال تأثير عوامل خارجية ناتجة عن عملية اتصالها بمصدر الثقافة الغربية الحديثة، والاتصال الثقافي بالثقافة الغربية يؤدي إلى انتشارها بشكل دوائر تتسع باستمرار إلى أن تشمل جميع قطاعات ومكونات المجتمع عند حدوث هذا الاتصال وتبدأ الثقافة التقليدية في الخروج من جمودها وتشهد عمليات تباين واسعة النطاق تؤدي إلى تغيرها لكي تنحو نحو النموذج المثالي السائد في المجتمعات الغربية، ويصطلح على هذه العملية عملية التنمية أو التحديث وهي عملية تتمثل في اكتساب واستيعاب المجتمعات النامية لقيم العمومية والانجاز والتخصص، وهي القيم التي تتأسس عليها الثقافة الحديثة[2].

يتضح مما سبق أن التغير الاجتماعي المرتبط بعمليتي التنمية والتحديث، ليس تغيرا جذريا بل هو تغير تدريجي خطي وتقدمي يتم من خلاله تحول الأبنية التقليدية إلى أبنية

---

[1] عبد الهادي الجوهري، **مقدمة في علم اجتماع التنمية**، ط1، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1979، ص55.

[2] السيد الحسيني، **التنمية والتخلف (دراسة تاريخية بنائية)**، ط1، دار قطري بن الفجاء، الدوحة، قطر، 1986، ص34.

حديثة، بمعنى تحولها من أبنية متجانسة ساكنة وبسيطة، إلى أبنية غير متجانسة ومتحركة ومعقدة وينتج التغير أثناء حدوثه مشكلات كالتناقض بين القديم والحديث وحدوث هوة ثقافية بين تغير العناصر المادية وتغير العناصر المعنوية، وتتناقض وتتضارب الأدوار، أما بالنسبة للتوتر والتناقضات الأحرى تكون طبيعية خلال الانتقال من التقليد إلى الحداثة، لتختفي بالتدرج مع اتساع وانتشار عملية التغير باختلاف المجتمعات في استيعاب هذه التناقضات وتجاوزها، المعروف أن المجتمعات تختلف فيما بينها في قدرتها على تطوير النظم والجماعات والتشكيلات الاجتماعية، وكذلك في تحديد مبادئ التكامل الاجتماعي وعليه فإنها تختلف في درجة القابلية للتكيف الداخلي مع شروط وحالات التغير في منظومات اجتماعية، وكلما امتلك المجتمع خصائص التكيف الداخلي ومرونة أكثر كلما زادت قدرته في التغلب على مشكلات التحول[1].

في تقييم لنظرية التحديث نقف على ملاحظة وهي أن نظرية التحديث تميل ميلا ووظيفيا، بافتراضها وجود تغيرات تدريجية مرتبطة بعمليات التباين والتكامل كما تفترض كذلك أن تجربة التغير في المجتمعات المتقدمة ممكنة التكرار والحدوث في المجتمعات النامية.

3. النظريات الماركسية ونظرية الصراع:

أ. **الماركسية الكلاسيكية:** ركزت النظرية الماركسية في دراستها لتغير المجتمعات على التغيرات الثورية التي ينتقل من خلالها المجتمع من حالة إلى حالة متناقضة، وجوهر المادية التاريخية يرتكز على فكرتي الصراع والتناقض، من وجهة النظر هاته الصراع هو المحرك الأساسي للمجتمعات وتاريخها في حركيته هو تاريخ الصراع بين الطبقات.

[1] أحمد زايد، المرجع السابق، ص19.

كما تنظر الماركسية إلى الحياة الاجتماعية على أنها في حركة دائمة وتمثل حركتها شكلا خاصا من أشكال حركة المادة، بحيث أنها تتضمن بداخلها على عناصر التغير ويمكن إسقاط عليها نفس قوانين حركة المادة.

وحسب المنظور الماركسي فالمجتمع يتأسس على مبدأ اقتصادي مادي يتمثل في علاقات الإنتاج وأنماطه السائدة في مرحلة تاريخية ما، بمعنى أن الاقتصاد هو المحور الأساسي الذي يرتكز عليه المجتمع.

ما يمكن التذكير به هو أن **ماركس** (Marx) ميز في تاريخ المجتمعات بين خمس مراحل تنطلق بمرحلة البدائية أو المشاعية ثم مرحلة النتاج الأسيوي ثم المرحلة الإقطاعية بعدها مرحلة الرأسمالية ثم أخيرا المرحلة الشيوعية، وتختص كل مرحلة بوجود نمط إنتاج معين وطبقتين متعرضتين عدا المرحلتين البدائية والشيوعية حيث يفترض ماركس خلوهما من النظام الطبقي والملكية الخاصة، كما يعتقد **ماركس** أن الصراع الطبقي حالة طبيعية في المجتمع الإنساني بل يذهب إلى أكثر من ذلك ويعتبره المحرك الأساسي للتاريخ، بحيث أنه إذا كان التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو الذي يحرك البناء الاجتماعي نحو التغير، فإن الصراع الطبقي هو الذي ينجز أو يتولى تنفيذ مهمة التغير، فالمجتمعات حسب زعمه لا تتغير إلا بوعي من أفرادها ولذلك فإن مهمة التغير من مرحلة إلى أخرى تقع دوما على عاتق طبقة معينة، فالطبقة البورجوازية هي من قادت التغير من مرحلة الإقطاعية إلى المرحلة الرأسمالية ويفترض حسب الماركسية الكلاسيكية أن تقوم مهمة التغيير من الرأسمالية إلى الشيوعية الطبقة العاملة.

ب.**نظرية التبعية:** تعود هذه النظرية إلى آراء مفكرين حاولوا تفسير إشكالية التخلف في العالم النامي، كما أنها جاءت كرد فعل لنظرية التحديث الوظيفية التي أقرت أن التحول أو التغير في العالم النامي يسير بصورة منتظمة نحو تحقيق النموذج المثالي للمجتمعات الغربية، في المقابل يرى مؤيد ونظرية النسق الرأسمالي أن منحى التغير في العالم يتجه

نحو مزيدا من التخلف أو بالأحرى تنمية التخلف، وأنه إذا كان هناك تنمية في جانب أو قطاع معين فإنها تبقى تنمي تابعة للمركز الرأسمالي، كما ترى هذه النظرية أن البناء الاجتماعي في دول العالم الثالث أنه بناء متخلف تابع محكوم بنمط محدد لتقسيم العمل الدولي، ويرجع تخلف هذا البناء إلى تبعيته لنظام التقسيم الدولي للعمل، كما أنه اكتسب تخلفه نتيجة علاقته التاريخية مع الرأسمالية العالمية، حيث أن هذه العلاقات لم تؤدي إلى تحويل الأبنية التقليدية في الدول النامية إلى أبنية حديثة، بل جعلت منها أبنية متخلفة تابعة حسب منظومة نظرية المركز والأطراف، وهذا حسب منطق اللاتكافؤ في العلاقات الاقتصادية العالمية من خلال تحالف البرجوازية العالمية مع البرجوازيات المحلية، وذلك لتسهيل عملية نقل الفائض وتدعيم شبكة العلاقات غير المتكافئة بالإضافة إلى منظومة الدساتير والقوانين التي تشتغل في إطارها هذه العلاقات كما تعمل الإيديولوجيا والثقافات على اختلافها وتنوعها في العلم على تشكيل أطر ومنظومات فكرية تعمل في ضوء هذه العلاقات محصلة هذا الارتباط حدوث نمط خاص من التغير في الدول النامية يوسم بأنه تغير تابع أو تنمية تابعة أو رثة[1].

ج- الاتجاه الصراعي التضادي:

يقول أصحاب هذا الاتجاه أن حركة التغير الاجتماعي في الثقافة والمجتمع تحصل نتيجة لعدم الانسجام بين العناصر المكونة للثقافة أو المجتمع، ولهذا يحدث صراع بين العناصر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ويبقى العامل المهم هو ديناميكية الحياة في المجتمع. ويعد الفيلسوف **جورج فيلهلم فريدريك هيجل** (1770-1831) من أبرز المفكرين الذين تناولوا حركة التغير الاجتماعي على أساس الصراع، ويؤكد هيجل أن الصراع هو قانون النمو، وأن الإنسان في رأيه يبلغ أعلى درجات نضجه الفكري عن طريق المواجهات الصعبة والمسؤوليات والمعاناة، أما عالم الاجتماع الألماني كارل ماركس (1818-1883)

[1] أندريه جندر فرانك، **البرجوازية الرثة والتطور الرث**، دار العودة، بيروت، لبنان، 1973، ص75.

فقد اعتبر الصراع الطبقي الأساس الأول في تطور المجتمع وهذا يأتي من خلال الصراع بين الطبقة البرجوازية والطبقة الفقيرة، وقد حاول ماركس أن يقدم نظرية منظمة عن البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي معتمدًا على المادية التاريخية التي تسلّم بأن المجتمع هو كل منظم تعتمد أجزاؤه الواحد على الآخر. ويعتقد ماركس أنه كلما تعددت الديمقراطية خفت حدة الديكتاتورية والاستبداد عند ممارسة السلطة السياسية. وهنا يظهر تناقض جوهري على حد تعبير ماركس بين وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج. أي هناك نوع من التناقض بين ظروف العمل وهي (الظروف المادية) وبين قوة العمل وهي (الظروف الإنسانية) لدفع عملية الإنتاج. أي هناك صراع وهذا الصراع يكمن بين الطبقة البرجوازية والطبقة العمالية وبين وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج وهذا الصراع يقود إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي وإلى تطور المجتمع.

4. النظريات التطورية:

حاولت هذه النظريات تفسير التغير الاجتماعي في مختلف المجتمعات على اعتبارها تسير في مسار واحد محدد سلفا عبر مراحل يمكن التعرف عليها؛ وانتشرت هذه النظريات في القرن التاسع عشر تزامنا إلى حد ما مع النظريات الحتمية واستمدت جذورها من الفلسفات القديمة ويتفق التطوريون على الاعتقاد السابق لكنهم يختلفون حول ثلاث قضايا رئيسية.

1. تتصل بمراحل التطور أي مجموع المراحل التي يمر بها مسار التطور الاجتماعي.
2. حول العامل الرئيسي المحرك للتطور، هل يظهر التطور كنتيجة للتغير في الأفكار والمعتقدات أم يظهر كنتيجة للتغير في التكنولوجيا والعناصر المادية ؟
3. ترتبط بوجهة التطور ترتبط بوجهة التطور هل يسير في مسار خطي تقدمي أم يتخذ مسارا دائري يجب أن يعود من حيث أنطلق ؟، ويتم عرض الاتجاهات التطورية وفقا للأبعاد الخلافية:

أ. **النظريات الخطية:** أهم ما تتميز به هذه النظريات أن جوهر اهتمامها التحولات التقدمية المستمرة والمطردة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد والمجتمع الإنساني يمر في حالة تحوله نحو تحقيق غاياته وأهدافه بمراحل وخطوات ثابتة، هذا الطرح يعتبر كلاسيكي والذي قام بتبنيه **فيكو** (vico) الذي حدد مسار المجتمعات في ثلاث مراحل أساسية في ضوء علاقة الإنسان بقوى ما فوق الطبيعة وتم تبني هذه الفكرة في القرن التاسع عشر عندما اهتم المفكرون الاجتماعيون بالبحث عن الاصول الأولى لمجتمعاتهم ومحاولة تحديد المرحلة التاريخية التي بلغتها هذه المجتمعات ومن خلال هذا المقترب مر الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور:

- التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية أو الثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي مرت بها المجتمعات طبقا لهذا العنصر من هنا اتجه بعض التطوريون إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية واتجه البعض الآخر إلى التركيز على الأسرة كمؤسسة اجتماعية انطلاقا من تحولاتها من الأسرة المشاعية إلى الأسرة ذات النسب الأبوي، حيث يشار إلى أن المراحل التطورية في هذه النقطة ترتبط بمتغير واحد كالاقتصاد ومن خلال تطورات الأسرة تتحدد مراحل التطور حسب هذا المقترب[1].
- على غرار بعض التطوريين اتجه البعض منهم إلى النظر إلى التطور الكلي في البناء الاجتماعي أو الثقافي وتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر لوحده، وتنطوي تحت هذا الموقف أغلب الإسهامات التطورية في القرن التاسع عشر ومن أهم ممثليها **أوغست كونت** في (Auguste Comte) في نظريته حول تطور المجتمعات من المرحلة اللاهوتية إلى المرحلة الميتافيزيقية وصولا إلى المرحلة العقلية (العلمية)، وكذلك نظرية ماركس في التحول من المجتمع المشاعي إلى المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع

[1] دلال استيتية، المرجع السابق، ص421.

الرأسمالي ثم إلى المجتمع الاشتراكي كذلك نظرية **لويس مورغان** (Louise Morgan) عن التحول من العبودية إلى الهمجية البربرية ثم إلى المدنية بالإضافة

ب. الاتجاه التطور المتعدد:

اعتمدت تلك الاتجاهات على المفهوم الداروينى الذي شبه المجتمع بالكائن الحي في تطوره. وكان لكتاب **تشارلز روبرت داروين** (1809–1882) **أصل الأنواع** عام 1859 الأثر الكبير في ذلك، إذ كانت نظريته في النشوء والارتقاء والتطور والتقدم تقوم على مبدأ الصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح، وأن الظواهر الاجتماعية تسير بحسب قوانين الظواهر البيولوجية من حيث النمو والاكتمال.

ويعتبر **هربرت سبنسر** عالم الاجتماع الانجليزي (1820–1903) أول من مثل هذا الاتجاه التطوري إذ شبه تقدم المجتمع وتطوره بتطور الكائن العضوي التطور يكون من التجانس إلى اللاتجانس، إذ أشار إلى ذلك في كتابه **(السكون الاجتماعي)** عام 1851، حيث يقول: إن المجموعة الاجتماعية تكون متجانسة في حالة صغر حجمها وكلما كبر حجمها فإنها تكتسب اللاتجانس وتصير أكثر تعقيدًا في حياته الاجتماعية.

وقد أدرك سبنسر الاختلاف في العلاقة بين أجزاء الكائن الحي وأجزاء المجتمع، فالأول علاقتهم مباشرة، في حين علاقة أعضاء المجتمع خارجية تخضع للعادات والتقاليد واللغة. ويرى سبنسر أن الظواهر الاجتماعية تتأثر بنوعين من العوامل:

- **داخلية:** خاصة بالفرد كتكوينه العضوي والوجداني والاجتماعي.
- **خارجية:** تتعلق بالبيئة الجغرافية التي تؤثر في الأفراد من حيث النشاط، أي أنها تؤثر في النهاية في الظواهر الاجتماعية.

أما فيتعلق بالمجتمع ومراحل تطوره يعتقد سبنسر أن تطور المجتمع عبارة عن تنشئة اجتماعية تدريجية للإنسانية، كعملية تحدث في استقلال تام عن الممارسة البشرية.

ويعتبر سبنسر المجتمع " **كشيء** " ينمو بدءً " بحشود أو تجمعات " بسيطة البناء، انتهاءً ببناءات معقدة. بمعنى أن الحقيقة الرئيسية للتطور من وجهة نظر سبنسر في الحركة من المجتمعات البسيطة إلى المجتمعات المركبة، فالمجتمع المركب انبثق عن المجتمع البسيط الأسرة، أما المركب فيتكون من أسر تتحدد من أسر تتحدد في عشائر، ويتكون مركب المركب المجتمعات الحالية، ومن الضروري أن يحدث بين هذه التجمعات والعشائر والقبائل اتحادًا حتى تصل إلى أرقى مظهر وأكثر تطورًا من مظاهر الحياة الاجتماعية. كما يرى سبنسر أن المجتمعات الإنسانية في تطورها تخضع لقوانين التطور والتي تم الإشارة إليها سابقا حيث تنتقل المجتمعات من المجتمعات الحربية إلى المجتمعات الصناعية، وهي على النحو التالي:

- **المجتمعات الحربية:** وهي تمثل المجتمعات البدائية والمتخلفة، حيث يسودها مبدأ النزعة العسكرية، وهي تفتقر إلى التمايز البنائي المعقد، وتسيطر عليها المركزية والديكتاتورية، خاصة في مظاهر السلوك والتنظيم الاجتماعي، وعندما يسود السلام النسبي بين هذه المجتمعات تتجه نحو التصنيع، ومن هنا ينتقل المجتمع إلى المرحلة الثانية.
- **المجتمعات الصناعية:** التي تطورت من خلال القانون العام للتطور، فكانت أكثر تعقيدًا وتمايزًا من الناحية البنائية، وتتميز بتعدد المعتقدات والنظم المستقلة واللامركزية والميل نحو الفردية، ويشيع في هذه المجتمعات نمط التعاون الاختياري، وتتميز بالسلم والصناعة والأخلاق الحسنة ومرونة التنظيم الاجتماعي والرخاء.

وفي النهاية يرى سبنسر أن تطور نظام الأسرة إلى نظام القبيلة والمدينة والدولة، هو دليل على تطور وارتقاء المجتمع الإنساني. لكن نظرة سبنسر التشاؤمية تفترض أن يعد كل تطور ونشوء فناء وانحلال، ويحدث ذلك في دورة كاملة. كما يرى سبنسر تشابهًا بين المجتمع والكائن العضوي في عدة مجالات منها:

- هناك اتفاق بينهما في عملية النمو التدريجي.

- كلما زاد حجم المجتمع والكائن العضوي ازداد البنيان تعقيدًا وتركيبًا وبالتالي تزداد الوظائف تخصيصًا. وكلما ازداد الأعضاء تفردًا وتخصصًا كلما زادت استقلالاً. ويرى الإسراف في التخصص لا يعني استقلال كل كائن عن الآخر وكل طائفة اجتماعية عن بقية المجتمع ولكن هذا التخصص ينطوي على التضامن والتعاون ويتجه نحو التآلف.

ويضرب أمثلة للتدليل على فكريته، فرئيس القبيلة كان يقول بوظائف عديدة منها: الحكم والتشريع ويدعم العادات والتقاليد وغير ذلك. في حين إذا ازداد حجم القبيلة وتحولت إلى مجتمع أو دولة، تتوزع تلك الوظائف التي كان يقوم بها على أعضاء آخرين، من أجل القيام بتلك الوظائف على أكمل وجه، أي أن التخصص قد زاد وتعقد من أجل كمال مسيرة المجتمعات.

ويعتقد سبنسر أن عملية الصراع من أجل البقاء جعلت كثيرًا من المجتمعات تتح مع بعضها، مما جعل متكاملة ومتطورة، ويمكن ملاحظة ذلك في المجتمعات المعاصرة التي تتكتل مع بعضها تحقيقا للتوازن والانسجام، الذي يقود إلى ظهور التصنيع كدليل على الانسجام بين المتكتلين مع بعضهم البعض.

إلى نظرية **هربرت سبنسر** في التحول من أشكال الحياة البسيطة إلى أشكال الحياة المعقدة غير المستقرة وغير المتجانسة [1].

ما يمكن استخلاصه بخصوص النظرية التطورية هو أنها سواء كان تركيزها على متغير واحد أو عدة متغيرات مجتمعة معا، فإنها تتميز بتحديد مراحل متقدمة تتجه نحو هدف محدد والمسألة الخلافية بين التطوريين تكمن في جانبين، الأول مرتبط بعدد مراحل التطور والثاني مرتبط بطبيعة العامل المحرك للتغير.

ج. النظريات الدائرية: يعتقد أصحاب هذه النظريات أن التغير يتجه صعودا وهبوطا على شكل أنصاف دوائر متتالية، وبنظام مطرد حيث يرجع المجتمع من حيث انطلق في دورة

[1] توم بوتومور، **تمهيد في علم الاجتماع**، تر: محمد الجوهري، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص511.

محددة ويقسم الباحثون النظريات الدائرية المفسرة للتغير الاجتماعي إلى نوعين: نوع يفسر جانب محدد من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة أو نظاما اجتماعيا معينا والنوع الآخر يهدف إلى تفسير المسار العام للتاريخ متناولا مختلف الظواهر والأنساق والنظم دون تجزئتها أو اختزالها وأهم من يمثل هذا الاتجاه في التراث السوسيولوجي نجد"عبد الرحمن ابن خلدون (Abd Errahmane IbenSheldon)، فيكو (Vico)، شبنجلر (Spengler) وأرنولد توينبي (Arnold twinbi).

في هذا الاتجاه يذهب **عبد الرحمان ابن خلدون** في مقاربته إلى أن المجتمع الإنساني شبيه بالكائن البشري، يمر بمجموعة من المراحل منذ ولادته وصولا إلى وفاته واعتبر الدول كالأشخاص لها أعمار سواء بسواء وعمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال والجيل أربعون سنة وعمر الدول حسابيا مائة وعشرون سنة وخلال هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بمراحل ثلاث هي: [1]

- **مرحلة النشأة والتكوين:** وتتميز بالبداوة ويقتصر فيها الأفراد على الضروري من أحوالهم المعيشية وتتميز هذه المرحلة بخشونة الحياة وتوحش الأفراد وبسالتهم كما تتميز بسيطرة العصبية على العلاقات الاجتماعية.
- **مرحلة النضج والاكتمال:** وهي مرحلة الملك وخلالها يتحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة ومن العوز إلى الثراء والخصب ومن الاشتراك في المجد والقوة إلى التفرد وفيها تنتقل السلطة إلى يد شخص أو عصبة أو عائلة أو أمة واحدة بعد إن كانت مشتركة وعامة وشائعة.
- **مرحلة الشيخوخة والهرم:** وتتميز بالدعة والترف وقمة الحضارة وفيها يتجاوز الأفراد البداوة والخشونة نهائيا وتزول العصبية ويبلغ الترف قمته وينسى الأفراد الحماية والمجابهة ويؤدي الفرط في البذخ إلى زوال الدولة تسبقه حالة من الضعف والاستكانة

[1] محمد الهادي عفيفي، **التربية والتغير الاجتماعي**، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1975، ص71.

وفساد الخلق، توصف هذه المرحلة بالضمور والاضمحلال وتنتهي الحال بالمجتمع إلى الزوال والهرم.

وبصورة لا تختلف كثيرا عن الطرح **الخلدوني** وضع عالم الاجتماع الايطالي **فيكو** في القرن السابع عشر نظريته الدائرية في تفسير وتطور المجتمعات وتغيرها مضمونها أن المجتمع الإنساني يمر بثلاث مراحل تبعا: [1]

1. **المرحلة الدينية أو الإلهية:** وفيها يرجع الناس كل الأمور والأشياء والظواهر التي تحدث إلى الآلهة.
2. **المرحلة البطولية:** ويرجع فيها الأفراد ما يحدث من تحول أو تغيير يطرأ على المجتمع وفي صالحه إلى العظماء أو الأبطال.
3. **المرحلة الإنسانية:** وتصبح فيه الجماهير أو الشعوب أو القوة المحركة للتغيير وكل ما يحدث من تطور في المجتمعات.

يشير مضمون نظرية **فيكو** (vico) إلى أن الإنسانية لا يمكن لها أن تستقر ولكنها تسير دائريا فعند استقرارها يكون ذلك مؤشرا لبدء حركتها الأولى لكن بشكل مختلف وبصورة أكثر تطورا بمعنى آخر مرحلة من مراحل التغير هي تمهيد للمرحلة الأولى المقبلة ولكن بشكل أكثر تقدما لذا يصطلح على نظريته بقانون النكوص.

في منحى آخر يذهب **أرلوند شبنجلر** (Oswald Spengler) في مؤلفه " تدهور الحضارة الغربية " أو " انهيار الغرب "، إلى أن مصير المدنيات ينتهي بنهاية حتمية فكل مدينة لها دورة حياة مماثلة للكائن الحي من مرحلة الولادة إلى مرحلة النضج إلى الشيخوخة فالموت وقد تناول **شبنغلر** العديد من الحضارات القديمة تبين له أنها مرت بمراحل نشأة وتطور ونضج ثم انحدار فزوال[2].

---

[1] عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث العلمي**، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985، ص125.

[2] أرلوند شبنجلر، **تدهور الحضارة الغربية**، تر: أحمد الشباني، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 2005، ص211.

أما المؤرخ البريطاني **أرنولد توينبي** فنظر إلى التغير في سياقه التاريخي في مؤلفه دراسة التاريخ أن هذا الأخير هو مجموعة متصلة من دوائر النمو والهلاك لكن جميع الحضارات الجديدة لديها أو تمتلك من القدرة على الاستفادة من الثقافات والحضارات الأخرى والتعلم من إخفاقاتها وأخطائها وهناك إمكانية لكل دورة أن تظهر مستوى عالٍ من الانجاز، وأن هذه الدوائر قائمة واحدة فوف الأخرى بدلا من كونها سلما دائريا.

كما يمكن استخلاص أن **توينبي** قد حصر نطاق التغير في ثلاثة أحوال أساسية:

- **الحالة الأولى:** حالة التوازن أو التكافؤ، الثانية الانتقال إلى حالة اللاتوازن، ثم الحالة الأخيرة حل الأزمة أو المشكلة ثم الانتقال إلى حالة جديدة، ومن خلال تناوله لأحدى عشرة حضارة في مختلف أنحاء العالم شرقا وغربا في محاولة منه إلى الوصول إلى القوانين العامة التي تتحكم في قيامها وتطورها وانحلالها توصل إلى ثلاثة استنتاجات مفسرة للانهيار الحضاري هي: [1]

أ. يشير إلى إخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة وعندئذ تتحول تلك الأقلية غلى أقلية مسيطرة.

ب. يشير إلى رد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية بسحب الولاء لهذه الأقلية وعدم محاكاتها.

ج. يستتبع الثقة بين أقلية المجتمع الحاكمة وأغلبيته المحكومة وضياع وحدة المجتمع وانهياره.

وضمن نظريات التطور الدائري تندرج نظرية **بيترمسوركين** (Sorokin)، حيث يعتقد أن المجتمع يتحرك ذهابا وإيابا من نمط معين من التحضر إلى آخر وحاجة الكائنات البشرية في بداية الأمر إلى اكتساب المعارف لكي يتحكم في اتجاه التغير[2].

---

[1] عبد الله الرشدان، **علم اجتماع التربية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص382.

[2] علي عبد الرزاق جلبي، **علم اجتماع الثقافة**، ط1، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص671.

ولكي يفهم التغير الاجتماعي بعمق يقتضي الأمر الإلمام بالنماذج المختلفة للمجتمعات، قدم **بيترمسوروكين** (Petremsorkeen) ثلاث أنواع للحضارات وهي الحضارة الحسية، التصورية والمثالية، للإشارة فإن هذه النماذج الثلاثة توجد فقط كنماذج مثالية ولا يوجد فيها نوع خالص.

فالحضارة الحسية تظهر عندما تتقبل ذهنية الجماهير حقيقة الأشياء، ويمكن ملاحظتها بالحواس لذلك لا تهتم الحضارة الحسية بالبحث أو اكتشاف المعرفة المطلقة وإنما تتجه نحو استخدام الامبريقية كمصدر للحقيقة، أما الحضارة التصورية فتتضمن الحس الروحي حيث تعتمد على التدين إلى حد بعيد كمصدر للحقيقة ولا تهتم بالجوانب الحسية ففي مقابل اكتساب الشخص الحسي للمعرفة من الظواهر التي يمكن ملاحظتها وتحسسها فإن الشخص الصوري يطابق بين الأنماط الحسية وظروفها في تعابير معينة ويضع تنبؤات خيالية ومن ثم يكون صاحب تلك الثقافة عنصريا، في حين تعتبر الحضارة المثالية مزيج بين النموذجين السابقين، بالرغم من ذلك يرتقي هذا النوع فوق النمطين السابقين نتيجة لإضافة السبب كمصدر للحقيقة فلكي تكون الثقافة المثالية يجب أن يكون هناك تلاقحا بين عناصر الثقافة الحسية والصورية في شكل متناسق، يضيف **سوروكين** نمطا رابعا وهو نمط متحيل من تكامل النسق الفكري والذي سماه " الثقافة المختلطة " (Mixed culture)، وهو مزيج من الثقافة الحسية والصورية بدون علة أو سبب كمصدر للحقيقة، كما يجب أن تعتمد هذه الثقافة إلى حد بعيد عن الامبريقية والزهد والتقشف بالإضافة إلى إمكانية الفصل بين الثقافة الحسية والصورية.

2- الصور الحديثة للنظرية التطورية:

أ.نظرية مراحل النمو: وتعود للمفكر الاقتصادي **والت روستو** (Walt Rostow) عام 1961 التي قدمها في مؤلفه (مراحل النمو الاقتصادي)، حيث تقوم نظريته على فرضية مؤداها أن النمو الاقتصادي في المجتمعات جميعا يمر بمراحل محددة، وأن الفرق بين مجتمع وآخر

هو في الدرجة أو المستوى الذي وصل إليه في مسار النمو الاقتصادي، ومعنى ذلك أن المجتمعات غير المتطورة حتما سوف تمر على خط النمو الذي مرت به المجتمعات المتقدمة وقد حدد **روستو** مراحل النمو بخمس مراحل هي:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاتجاه نحو النضج.
- مرحلة الاستهلاك الواسع.

يعتقد **روستو** أن المجتمعات لابد أن تمر عبر هذه المراحل تبعا مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الوقت اللازم لكل مرحلة، ويربط روستو بين البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وانتقال المجتمع نحو التحديث لا يكون إلا بتغير البنائين معا.

ب.نظرية الالتقاء أو التقارب: طرح هذا المقترب **كلارك كير** (kelark Kerr) وفريق بحثه سنة 1960 واصطلح عليه مقترب الالتقاء أو التقارب أو الوفاق (Convergence Theory) ويتأسس على فرضية أن العالم قد دخل مرحلة جديدة وهي مرحلة التصنيع الشامل ومما لاشك فيه أن هناك من الأفكار ما يقترب أو يتقاطع مع هذه المرحلة والبعض الآخر لا يزال بعيد عنها كما أن التصنيع خاصية جوهرية وهي جعله للمجتمعات متماثلة كما أنه قادر على تجسيد أنظمة متشابهة، حيث وصلت المجتمعات الصناعية إلى هذا الالتقاء أو التقارب الذي يعد مستقبل المجتمعات غير الصناعية ويقوم هذا التشابه على ما يلي:

- الإنتاج الواسع النطاق الذي يعتمد على المهارات والمنافسة وتقسيم العمل.
- الحراك الاجتماعي الرأسي والأفقي.

- تطور التعليم وتفرعه إلى التركيز على التعليم الفني المتخصص والتعليم الإداري.
- التحضر وزيادة سكان المدن.
- تحقيق درجة من الاتفاق على القيم.
- نمو الاعتماد المتبادل وتناقص فرص قيام الحرب.

يمكن أن تكون هذه المؤشرات نموذجا مثاليا يهدف التغير الاجتماعي في أي مجتمع إلى تحقيقه، على اعتبار أن هذه المؤشرات هي سمات عامة ومشتركة لدى المجتمعات الصناعية فإن التغير الاجتماعي سيؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق نوع من الالتقاء أو التقارب بين مختلف الدول، على الرغم من عدم تقديم أو تحديد مراحل هذا الالتقاء أو التقارب من قبل أصحاب المقترب، إلا أنه يتقاطع إلى حد بعيد مع نظرية مراحل النمو لـ " روستو".

ج. نظرية نهاية التاريخ: قدمت هذه النظرية المفكر الأمريكي **فرنس يس فوكو ياما** (Francise Fukuyama) سنة 1989 بعد ظهور القطبية الأحادية، وأسس **فوكوياما** نظريته على آراء **هيجل** التطورية والتي تنظر إلى التطور على أنه انطلاق نحو الكمال، العقل الكامل، الدولة الكاملة والقيم المطلقة، وهو تطور يتمه قانون الجدل ويسعى به إلى أفضل الصور وأكملها، واعتمد **فوكو ياما**على فكرة **هيجل** حول الرغبة في الاعتراف والتقدير والتي اعتبرها **هيجل** فكرة محركة للتاريخ، وينظر **فوكوياما** إلى الديمقراطية المعاصرة والتي تمثلها أمريكا على اعتبار أنها ألغت فكرة العلاقة بين السادة والعبيد، التي كانت موجودة أو تتواجد بشكل أو بآخر في النظم السياسية الأخرى، حيث أن جميع النظم كانت تشتغل بالبحث عن الاعتراف الذي يتمثل في صورته الواقعية في النازع بين شخصين متصارعين، إن الرغبة في الاعتراف هي من سيحدد بقاء وانتهاء كل واحد منهما ومن ثم النظم السياسية تتأسس على علاقات تسلطية، وهي التي تجعل دولا تسيطر على دول أخرى وتقيم إمبراطوريات، وظل

الأمر على حاله طوال تاريخ البشرية طالما أن الرغبة في انتزاع الاعتراف تتأسس على أسس لاعقلانية.

في حين يرى **فوكوياما** أن الليبرالية الديمقراطية التي ظهرت بعد الثورة الفرنسية والأمريكية، فقد غيرت الرغبة في العقلانية في الاعتراف بالدولة والفرد على أساس المساواة، ومعنى ذلك أن الليبرالية الديمقراطية قد حلت إشكالية الصراع التاريخي من خلال إحلالها قيم العدالة والمساواة وهي حسب زعم **فوكوياما** تكون قد أوقفت التاريخ عن الحركة فهي بالمعنى نهايته وسوف تتطور المجتمعات لتصل إلى النهاية الحدية، وليس هناك تجربة أو مجال آخر للتطور بعد الديمقراطية الليبرالية التي تحقق للفرد ذاته وكماله وتخلق إطارا من المساواة تختفي فيه السيطرة الامبريالية[1].

ما يمكن قوله بخصوص نظرية **فوكوياما** أنه من أحدث النظريات المفسرة للتطور في جانبيه السياسي والاقتصادي فإنه يمكن القول عنها أنها أوقفت حركة التطور أو ثبتتها عند نهاية حدية والسؤال الذي يطرح حول هذه النظرية هو: هل ستؤثر على نظريات التطور وتوقفها هي الأخرى وتضع لها نهاية ؟ كما وضعتها للتاريخ والتقدم الإنساني.

5. النظريات السيكولوجية الاجتماعية:

ركزت هذه المقاربات على الدور التغييري للفرد وعلى المنظومات الفكرية التي يحملها ويشتغل عليها في تغيير أنماط الحياة واتجاهاتها، ومنطلق هذه المقاربات أن التغير الاجتماعي مصدره الفرد فالأفراد هم من يغيرون ويتغيرون ومن ثمة فالعوامل النفسية والاجتماعية تؤثر بصورة كبيرة في إحداث التغير الاجتماعي وتجعل منه أكثر حيوية وديناميكية على اعتبار أن العوامل والظروف النفسية الاجتماعية هي التي تؤدي إلى ظهور الأفراد ذوي القدرات الخاصة وهي الدافعة للابتكار والتجديد، ويمثل هذه المقاربات كل من

---

[1] فرنسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتمة البشر**، تر: حسين أحمد أمين، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1993، ص61.

ماكس فيبر (Max Weber) في نظريته الثقافة والشخصية، وكذلك **ألفرد هاجن** (Alfred Hagen) في نظريته حول الشخصية المحددة و**دافيد ماكليلاند** (David Mackliland).

أ. **النظرية الفيبرية: أهمية الأفكار في التغير:** في دراسته عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية حاول **ماكس فيبر** إرجاع التطور الصناعي الذي ظهر في أوروبا الغربية في القرن 16 إلى انتشار النزعة البروتستانتية، وهذا لما تتميز به هذه النزعة من عقلانية ورشادة في التفكير، حيث أصبحت العقلانية أساس تقوم عليه الحياة الاجتماعية[1].

إن أغلب الدراسات حول النزعة العقلانية أكدت أنها مصدر دافعية نحو الانجاز والربح والتقشف، وفي معناها الحياتي تعني أن الحياة يجب أن تكرس للعمل والانجاز على أعلى مستوى من الكفاءة مع السعي المستمر لتحقيق القيم والمثل العليا المرتبطة بالأمانة والشرف، من هنا تمكنت البروتستانتية بمضمونها القيمي والفكري أن تضع مبادئ روح الرأسمالية، فروح الرأسمالية في أخلاقياتها العملية تتوافق إلى حد بعيد مع روح البروتستانتية، وإذا كان هذا المذهب الديني يهتم بتنشئة الفرد تنشئة عقلية وتمنح العمل قداسته إلى حد جعله نوع من طقوس العبادة فهي بذلك تمتلك نفس المنطلقات الفكرية للرأسمالية.

نجد **فيبر** خلال عرضه لمؤلفه السالف الذكر يؤكد على الدور الذي تمارسه نمط خاص من الأفكار في إحداث التغير الاجتماعي، لكن الرأسمالية وممارساتها وأوجهها ظهرت في أماكن مختلفة لكنها لم تكن بالصورة التي تميزت بها الرأسمالية الأوروبية التي اعتمدت بالأساس مبادئ علمية ومنظومات قانونية إدارية متميزة وكفاءة فنية، ونوع من الفضيلة والمنافسة الحرة وموازنة مستمرة بين التكلفة والفائدة، فالعمل الحر الرشيد يتحدد من خلال قيم وفضائل محددة متمثلة في الاقتصاد في الإنفاق، ضبط النفس، الابتكار والتجديد، وهذه في مجملها مميزات نموذجية للرأسمالية الغربية التي تختلف عن الرأسمالية التقليدية [2].

---

[1] http: //www. uqac. uquebec. ca/zone30/Classiques_des_sciences_sociales/index .

[2] كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص97.

ب. نظرية الشخصية المحددة (ألفرد هاجن): تميزت هذه النظرية بالتركيز الشديد على نموذج شخصية معينة وهي الشخصية المجددة (Personnalité Innovatrice) في إحداث وتفعيل التغير الاجتماعي، وكانت نظرة **هاجن** سلبية تجاه المجتمعات التقليدية، حيث وصفها بالجمود والسكون وتحكمها علاقات تسلطية تفتقر إلى الإبداع والدافعية للتجديد، الشيء الذي ينعكس على نماذج الشخصيات السائدة في تلك المجتمعات، حيث يتميزون بعدم القدرة على التجديد وفقدان القدرة على الضبط والتحكم في الواقع الذي يعيشون فيه.

وانطلاقا من فرضية **هاجن** أن هناك علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية، حيث يمكن القول أن البناء الاجتماعي لن يتغير إلا إذا تغيرت الشخصية [1].

من هذا المنطلق تؤكد نظرية **هاجن** أن التغير يرتبط بعوامل نفسية واجتماعية، كما أنه بالمقابل يظهر أنماط ونماذج شخصية قادرة على التجديد، حيث تتميز هذه النماذج بالابتكار والتعلم من تجارب الآخرين وخلق الحلول وعدم قبول ما هو متاح ومتوفر، كما تتميز نظرتها للعالم بالفهم العميق وبعد النظر والمرونة في التعامل مع الوقائع والأحداث، الشيء الذي يمنحها القدرة على حل المشكلات وتجاوزها، وفي فرضية أخرى يرى **هاجن** أن التغير على مستوى البناء التقليدي للمجتمعات يبدأ عند ظهور جماعات من الأفراد تحمل مجموعة من الخصائص تهدد بناء المكانة القائمة، ومثل هذه الجماعات تظهر تدريجيا من خلال عمليات مستمرة من الانسحاب ويتزامن ظهورها وانتشارها بظهور وشروط اجتماعية ترتبط أساسا بالأسرة وعمليات التنشئة الاجتماعية، ليحدث التغير تدريجيا وينتقل المجتمع من الوضعية التسلطية إلى الوضعية الابتكارين مرورا بعمليات ومراحل انتقالية متمثلة في تجاوز نظام المكانة القائمة إلى نظام مختلف.

---

[1] دلال استيتية، المرجع السابق، ص151.

ج. نظرية مجتمع الانجاز (دافيد ماكليلاند): لا يختلف **ماكليلاند** كثيرا عن سابقه **هاجن** في توجهه في تفسير التغير تفسيرا سيكوسوسيولوجيا، وكان منطلقه في ذلك التركيز عند الدافعية للإنجاز (Motivation D'achèvement) حيث أكد التنمية الاقتصادية سواء كانت في المجتمعات التقليدية أو الحديثة تكون نتاجا لظهور متغير سابق لها، وهو الحاجة للإنجاز، وعليه فالمجتمع الذي تظهر فيه هذه الحاجة يكون بإمكانه التغير على غرار غيره من المجتمعات، وذلك لتميز أفراده بالإبداع والدافعية القوية للإنجاز، والشعار المتبنى من قبل **ماكليلاند** " استثمر في صناعة رجل ولا تستثمر في صناعة طائرة "، ومعنى الدافعية للإنجاز هو القدرة على الانجاز المادي الاقتصادي الذي يحقق النمو الاقتصادي، وما يمكن تسجيله في هذه النقطة أن مواصفات الفرد المنجز تتشابه مع مواصفات الفرد المنجز تتشابه مع مواصفات الفرد كما حددها **فيبر** في القوى الدافعة لنشأة وظهور الرأسمالية، فالفعل المنجز هو الفعل المؤسس على القابلية الحسابية (Calculabilité)، والهدف نحو تحقيق الربحية، حيث أنه يتجاوز الكفاف إلى تحقيق الفائض كما يتجاوز الوجود التقليدي المتميز بالنشاطات الحرفية إلى استخدام التقنية، ومن ثمة فإنه اعتبر التراكم النقدي أحد مقاييس الحاجة أو الدافعية للإنجاز ومن المؤشرات الأخرى المعبرة عن الانجاز المخاطرة المحسوبة والنشاط المتجدد والدائم والدرجة العلية من الالتزام والمسؤولية الفردانية.

وفي افتراض آخر يرى **ماكليلاند** أن الحاجة إلى الانجاز تعتبر المحرك الرئيسي لعملية التغير الاجتماعي، وعليه إذا ما حاولنا معرفة حجم ودرجة التغير في مجتمع من المجتمعات فإنه يجب أولا التعرف على وجود حجم الدافعية للإنجاز على مستوى الأفراد.

وهناك افتراض آخر يعتقد **ماكليلاند** أن ثمة علاقة بين الحاجة للإنجاز وبين أساليب التنشئة الاجتماعية، فالدوافع تكتسب من خلال التعلم فما يتعلمه الفرد من دوافع في مراحله العمرية المبكرة يؤثر على منحى سلوكه المستقبلي والمهارات المتعلمة والمكتسبة التي من

شأنها تعزيز دافعيته للإنجاز أو تسلبه إياها، بالمقابل المجتمعات الفاقدة لدوافع الانجاز حسب **ماكليلاند** عليها مراجعة آليات التنشئة الاجتماعية من خلال تكوين وتنشئة أفراد يتميزون بالقدرة على تحمل المسؤولية والمبادأة أو المبادرة والمثابرة في الإنجاز.

من خلال الانتقادات التي وجهت لنظرية **ماكليلاند** خاصة النزعة النفسية التي تتميز بها، اتجه نحو تعديلها بتأكيده على أن الأفراد الذين يتعلمون في ظروف ثقافية تقليدية بإمكانهم تحقيق إنجازات مادية وغير مادية، من هنا أخذت نظريته منحى آخر بعدم اقتصارها على التنشئة الاجتماعية حصريا بل على عمليتي التدريب وتغيير اتجاهات الأفراد، وذلك راجع لما تتميز به عملية التدريب والتكوين المستمر الذي يخلق في الأفراد ذوي الاتجاهات التقليدية اتجاهات حديثة تكون دافعة نحو تحقيق نمو اقتصادي وإتاحة فرص جديدة للعمل وارتفاع مستوى المعيشة للأفراد ما من شأنه تعزيز الدافعية العالية للإنجاز.

6. اتجاهات التحديث:

سميت بهذا الاسم لأنها تحاول تجنب الانتقادات التي وجهت للنظريات التطورية الكلاسيكية السابقة، خاصة في مماثلتها بين تطور المجتمع وبين تطور الكائن العضوي، وغي نظرتها الخيالية للتغير الاجتماعي.

في حين أن اتجاهات التحديث حاولت النزول إلى الواقع الاجتماعي، وفحصه بتأمل، مسترشدة بنماذج من المجتمعات الغربية المتقدمة، مفسرة أسباب وعوارض التغير الاجتماعي فيها.

وتعتبر اتجاهات التحديث المتغير التكنولوجي عاملاً أساسيا في التحديث والتغير الاجتماعي عامة، وخاصة أهم مظاهره وهو **التصنيع** الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج على الاستهلاك، وما يتبعه من ظواهر اجتماعية كالدقة والمواظبة والانتقام وتغير القيم والعادات والدوافع الشخصية.

1. **مفهوم التحديث:** للتحديث معانٍ عديدة لدى المفكرين الاجتماعيين، وفقا لاختلاف تخصصاتهم، وقد اهتم به علماء الأنثروبولوجيا لدراسة التمايز بين مجتمعات تقليدية وأخرى حديثة ظهر فيها مهن جديدة.

واهتم به أيضا علماء الاجتماع لدراسة صور التفكك بسبب التحديث: كالتوترات، انحراف الأحداث، الصراع الطبقي... إلخ.

تعريف التحديث: " هو الأخذ بالأسباب المؤدية إلى تغير المجتمع إلى حالة أفضل مما كان عليه عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة. لذا فهو عملية تغيير مخطط، ترتقي بالإنتاج وتحسينه اعتمادًا على العلم الحديث المبني على الواقعية ". ويمكننا القول أيضا: " **هو العملية التي يتحول بها الأفراد من الشكل التقليدي للحياة، إلى نمط الحياة أكثر حداثة وتقدمًا، ويتسم بالتغير والتقدم التكنولوجي، ويعتبر الاتصال من أهم العوامل الرئيسية التي له** ".

ويرتبط التحديث **(بمفهوم التغريب)** أو بدول الغرب كونها مجتمعات تمتاز بسرعة التغير، وتقبل الأفكار الجديدة، واستخدام التقنية، والعلمانية الفكرية والديمقراطية ومبدأ الربحية. أي أنه يشير إلى محاولة القضاء على جوانب التخلف عن طريق إحداث تغييرات جوهرية هامة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع من خلال ما توصل إليه العلم الحديث.

2. **خصائص التحديث:** وتنحصر بمجموعة من الخصائص وهي كالآتي:

- **الحركية:** تعني سهولة تنقل الأشخاص والمعلومات والأحوال في المجتمع مع السرعة في ذلك دون حواجز تذكر، وهذه سمة المجتمعات الحديثة التي يتغير فيها البناء الاجتماعي والوظيفة الاجتماعية.

- **التمـايز:** ويعنـي التبـاين بـين أفـراد المجتمـع نتيجـة لتقسـيم العمـل، واخـتلاف مـؤهلاتهم وكفاءاتهم، حيث يرتبط العمل بالمؤهل. وهذا لا يعني أن البلدان النامية تخلو تمامًا من التمايز، بل إنه موجود ويقوم في كثير منه على الانتماءات العائلية والطائفية والعرقية.
- **العقلانيـة:** وتختلف معانيها باختلاف تخصصات العلماء في الاقتصاد والفلسفة وعلم الاجتماع، لكن يمكن القول بأنها تعني: التطبيق الأمثل للمعرفة العلمية عن طريق تحكيم العقل في التطبيق، والابتعاد عن الخرافات والأوهام، من أجل الوصول إلى الأهداف المقررة.
- **التصنيع:** وهو منهج وعملية سياسية تتبنى التصنيع كوسيلة للتنمية، ويتضمن التحول من النشاط الزراعي التقليدي إلى النشاط الصناعي وبناء مؤسسات صناعية تعتمد عليها التنمية، بحيث يزيد الإنتاج على الاستهلاك.

3. **الأسس العامة لاتجاهات التحديث:** ترتكز اتجاهات التحديث على بعض المفاهيم القديمة التي جاءت في النظرية التطورية الكلاسيكية، مثل مفهوم التطور عند سبنسر، وتقسيم العمل عند دوركايم، وتقوم على مفاهيم النظرية الوظيفية التي تهدف إلى التوازن وإيجاد المجتمع المثالي (**المجتمع الغربي الصناعي**).

وتهتم تلك الاتجاهات بغائية التغير الاجتماعي، متخذة المجتمعات المتقدمة في مظهرها (التكنو- اقتصادي) نموذجًا تسعة المجتمعات النامية الوصول إليه، بعد أن تستكمل تغيير أبنيتها الأخرى بالتزامن كالبناء الثقافي والاجتماعي... إلخ. (تغريب المؤسسات).

ونلخص إلى أن المهتمين بنظرية التحديث من علماء أو خبراء الأمم المتحدة، ينصحون المجتمعات النامية بالسير على النهج التنموي الغربي تجنبًا للمشكلات التي مروا بها أثناء عملية التحديث، ونقل النماذج الغربية للإسراع في عملية التحديث. وهذا فيه تجاهل للخصوصيات الثقافية للمجتمعات النامية.

4. من أبرز مفكري اتجاهات التحديث:

أ. **نيل سملسر (1930–2017):** يذهب عالم الاجتماع الأمريكي سملسر إلى أن العمليات التنموية تتمثل أساسا في التباين والتكامل، وأن التنمية تعني التحول في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا، السكان، الزراعة والأسرة والدين... إلخ وهكذا. وترتكز نظريته على التنمية الاقتصادية وعلى التمايز (تقسيم العمل) كركن أساسي لعملية التحديث.

ويرى سملسر أنه لابد في مسيرة تحديث المجتمع من بعض التحولات في المجتمع في مجالات عدة في نفس الوقت أو بعضها متوالي، ومنها:

- **في مجال التكنولوجيا:** يتم التحول إلى استخدام التقنية المبنية على المعرفة العلمية.
- **في مجال الزراعة:** يتم التحول من الاكتفاء الذاتي إلى الإنتاج الزراعي التجاري وتسويقه.
- **في مجال الصناعة:** يتم التحول من استخدام الطاقة البشرية والحيوانية إلى طاقة الآلات.
- **في المجال الديموغرافي:** يتحول السكان من القرية إلى الحضر والمدن الصناعية.

وقد تنبه سملسر إلى حقيقة اختلاف النتائج الاجتماعية للعمليات السابقة من مجتمع لآخر، ولكن في نهاية الأمر سيتغير البناء الاجتماعي ويبدو ذلك في المظاهر التالية:

- **التمايز البنائي:** حيث تقوم وحدات اجتماعية متخصصة ومستقلة في العائلة والاقتصاد والدين والتكوين الطبقي.
- **التكامل البنائي:** أي تكامل النشاطات المتمايزة نتيجة لتقسيم العمل والتخصص الدقيق، ثم يحدث تمايزًا بنائيًا جديدًا، يليه تكامل بنائي آخر.
- **الاضطرابات الاجتماعية:** بسبب تحوقل المجتمع واختلافه عن حالته السابقة، كالعنف والتعصب السياسي والحركات الدينية، ووقوف بعض أبنية المجتمع ضد بعض، وصراع القوى في المجتمع. ويؤكد سملسر أن هناك خمسة عوامل حاسمة في تشكل وتعديل الاضطرابات الاجتماعية، وهي:

تهدئة سرعة التغير للتحديث، أن تكون حركات الاحتجاج على التحديث علمانية تزداد بزيادة التحديث، تمكين المجموعات المتضاربة إلى أجهزة الحكم، تجاوز المصالح الضيقة وأسباب الانقسام، تحجيم التدخلات الأجنبية لصالح بعض المجموعات المتصارعة.

ب. **ولبرت مور (1911-1992):** يعتبر عالم الاجتماع ولبرت مور من الممثلين الأساسيين لاتجاهات التحديث، ويربط بين التحديث والتصنيع والتلازم بينهما. ويذهب مور إلى أن عملية التحديث عملية عريضة لها دلالات مختلفة باختلاف المكان والزمان. وهي تعني التحول الكلي من المجتمع التقليدي إلى أن أنماط التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي التي تميز المجتمعات الغربية.

بذلك يرى أن المجتمعات التقليدية لن تصل للتحديث إلا بأخذ نمط الثقافة الغربية في المجالات المادية والفكرية. ويؤكد على التمايز في هذا السياق، وقد أوضح مور كسابقه بعض الشروط اللازمة للتحول إلى التصنيع ومن أهمها: تغير القيم، تغير المؤسسات، تغير التنظيم، تغير الدافعية.

ويرى ولبرت مور أن من نتائج الأخذ بالتصنيع على أية مجتمع، مايلي:

- **التنظيم الاقتصادي:** يعتمد على التخصص، والطاقة الآلية وتوسيع التحضر مقابل الريف.
- **البناء الديموغرافي:** الانفجار السكاني والحراك الجغرافي الواسع للسكان.
- **البناء الاجتماعي:** يشهد اضطرابات وتحولان سياسية تتعلق بالديمقراطية، واجتماعية تتعلق بالتماسك وبشكل الأسرة، لذا يجب إعادة التوازن للمجتمع.

ج. **والت روستو (1916-2003):** يعتبر عالم الاقتصاد الأمريكي روستو واحدًا من العلماء البارزين الذين تناولوا المراحل التاريخية للنمو الاقتصادي وتتلخص رؤيته للتحديث في عملية النمو الاقتصادي، وهي مبنية على فكرة المراحل التاريخية المتعاقبة، وهي:

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** وتتميز بانخفاض إنتاجية الفرد بسبب استخدام وسائل إنتاج بدائية، وهيمنة القطاع الزراعي، وعدم توفر التكنولوجيا، وعدم تطبيق العلم الحديث، وشيوع قيم تقاوم النمو وصراع طبقي وسياسي.
- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وتختفي فيها أغلب مظاهر المرحلة السابقة، وتزيد الاستثمارات في النقل والتجارة، وظهور المؤسسات المالية، وظهور بعض الصناعات التحويلية مع وجود صراع بين قيم تدعو للانطلاق وقيم تدعو للتقليدية، مع استمرار زيادة السكان.
- **مرحلة الانطلاق:** وتظهر سمات المجتمع الحديث اجتماعيًا واقتصاديا وسياسيًا، وتغيب القوى المقاومة للتحديث، ويزداد الإنتاج والاستثمارات والصناعات التحويلية، ويظهر جهاز سياسي- اجتماعي يوسع من اتجاهات التحديث ويستغل إمكانية الانطلاق.
- **مرحلة الاتجاه نحو النضج:** حيث يرتفع الدخل القومي متجاوزًا معدل زيادة السكان، وتتناقض أهمية بعض القطاعات الاقتصادية، ويزيد الإنتاج وتتنوع الصناعات الحديثة.
- **مرحلة الاستهلاك الوفير:** أو الاستهلاك الجماهيري، حيث يزيد الإنتاج ويتنوع، وتزيد القدرة الشرائية للمواطنين بحيث يستهلكون الكماليات، ويتحقق لهم الرفاه الاجتماعي، وتنتشر الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والضمان الاجتماعي.

❖ **نقد نظرية روستو:**

- كان حتميًا في مراحلها وترتيبها واتجاهاتها.
- اعتمد على الاستقراء الناقص (للمجتمعات الأوروبية) لتعميم نظريته.
- تعظيم دور علية التحديث في تقدم المجتمعات، بالمقابل تجاهل دور الاستعمار في تخلف بعض المجتمعات التقليدية.
- تعتبر نظرية إيديولوجية لأنها تجعل من النمط الغربي (ثقافيًا واقتصاديا واجتماعيًا) النمط المنشود لباقي المجتمعات. لكن رغم ذلك النقد فنظرية روستو لقيت شهرة عالمية يتردد صداها حتى اليوم.

❖ **تقييم عام لاتجاهات التحديث:**

ترى بأن عملية التحديث تتلخص في نقل نموذج المجتمعات الغربية ثقافيًا واجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا إلى المجتمعات النامية من أجل تحديثها، أي ما يطلق عليه (التغريب). كما أنها لا تعتبر من النظريات الكبرى العامة في التغير الاجتماعي، بالمقابل نجد أنها رسمت طريقًا واحدًا أحادي الجانب للتحديث وهو الأخذ بالنمط الغربي، وهذا سيؤدي إلى التبعية الدائمة من البلدان النامية للبلدان المتقدمة. كما أنها تجاهلت الاختلاف الثقافي بين المجتمعات، والتفاوت في مواردها وتنوعها التي تحدد متى ؟ وكيف ؟ تتم عملية التغير الاجتماعي.

المحاضرة الخامسة: معوقات التغير الاجتماعي

1- النزعة المحافظة

2- العزلة الاجتماعية

3- ضعف الابتكار والتجديد

4- العوامل السياسية

المحاضرة الخامسة: معوقات التغير الاجتماعي

لا يمكن قبول التغير الاجتماعي ونتائجه بسهولة في أغلب المجتمعات الإنسانية، وظهوره بشكل متفاوت ومختلف من مجتمع لآخر، وهناك من المجتمعات الإنسانية من يضع أو يخلق عوائق في مسار التطور والتقدم والتغير والتنمية مما يؤدي إلى بطء أو جمود هذه العمليات منفردة أو مجتمعة، ومن معوقات التغير الاجتماعي ما يلي:

أولا: معوقات التغير الاجتماعي :

1. **النزعة المحافظة:** التي تميز بعض المجتمعات المحافظة والمتمسكة بالثقافة التقليدية والتي بدورها تمارس تأثيرا كبيرا في توجيه الجماعات وتحديد اتجاهها نحو التغير الاجتماعي كظاهرة وكعملية اجتماعية، وتتضح تأثيرات الجماعات المحافظة إلى رفض الجديد والمحافظة على القديم بالرغم من الانتقادات الموجهة إليه وفي ذلك إصرارهم على ضرورة المحافظة على التراث الذي يعتبر حسب رأيهم ميراث المجتمع الحالي من الأجيال السابقة[1].
2. **العزلة الاجتماعية (الانغلاق):** فمن مظاهر الانغلاق وعدم الانفتاح على ما يحدث إقليميا وعالميا اتساع الفجوة الحضارية بين المجتمع المنغلق على نفسه وعلى ما يحدث في العالم، الناجم عن ضعف الاحتكاك بالآخر وضعف عامل التثاقف أو التلاقح الثقافي، وفي ذلك أسباب موضوعية كالموقع الجغرافي أو الجوي أو الحصار الاقتصادي، وأخرى ذاتية تفرضها الإستراتيجية القومية المتبعة من قبل النظام السياسي كما حدث في عهد الميجي في اليابان أو الانعزال الذي عرفه الاتحاد السوفياتي سابقا بعد نجاح الثورة البلشفية، لكن الانعزال لم يعد بإمكانه الوقوف في وجه الانفتاح القسري

[1] سناء الخولي، **التغير الاجتماعي والتحديث**، ط1، دار المعارف الجامعية، الأزارطية، مصر، 2003، ص341.

في ظل الثورة المعلوماتية والطفرة الرقمية في العالم والتي حولته إلى قرية كونية حسب **مارشال ماكلوهن.**

3. **ضعف الابتكار والتجديد داخل المجتمع:** ويرجع ذلك إلى تراجع وانعكاس منظومة القيم، وذلك من خلال امتياز القيم المادية على القيم المعنوية وتراجع قيم التربية والتعليم أمام قيم التحصيل المادي أو النقدي، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العلمي والثقافي وفقدان المبدعين والباحثين مكانتهم المركزية، وكذلك عدم امتلاك القدرات والطاقات المادية لامتلاك المخترعات التكنولوجية وتوطينها، بالإضافة إلى ضعف الموارد الاقتصادية وانخفاض المستوى الاجتماعي مما يؤدي إلى غياب أو ضعف الرغبة والحاجة إلى الابتكار والتجديد والاختراع زيادة على غياب الوعي الجماهيري لمضامين ودلالات التغير والجهل بحقيقة التجديد والاختراع في الانتقال والتحول بالمجتمع من وضعية أسوء إلى وضعية أحسن[1].

4. **العوائق السياسية:** تعرف المجتمعات على اختلافها أوضاعا سياسية متباينة، حيث تؤثر هذه الأوضاع على عملية التغير الاجتماعى إيجابا وسلبا، وتنقسم هذه العوائق إلى فئتين أولاها عوائق سياسية داخلية ومنها ضعف أو غياب الإستراتيجية التنموية مما يؤثر سلبا على المنهج التنموي الذي ينعكس بدوره على معدلات التنمية في مختلف القطاعات، وهذا يؤثر سلبا على الفئات المكونة للمجتمع مما يخلق مشكلات اجتماعية كان سببها الرئيسي الإستراتيجية الوطنية في التنمية كما حدث في الجزائر، وشواهد كثيرة على تداعيات التجارب التنموية وانعكاساتها على التغير الاجتماعي المتوخى [2].

كما أن تعدد القوميات والإثنيات داخل المجتمع الواحد يمكن أن يكون حائلا أمام التغير الاجتماعي من جهة لتباين الوعي بالتغير الاجتماعي من قبل القوميات ومن جهة

---

[1] فهمي سليم الغزوي وآخرون، المرجع السابق، ص301.

[2] عنصر العياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية والخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص993.

ثانية حفاظا على التوازن العام داخل المجتمع، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي يشتت جهود السلطة السياسية بين إعادة استتباب الأمن وتنمية المجتمع والذي تكون نتيجته الحتمية تعثر أو بطء في عملية التغير.

أما الفئة الثانية المتعلقة بالعوامل الخارجية فهي التي تكون مفروضة من الخارج كما حدث خلال المدى الإمبريالي وسياسات الاستعمار الحديث من خلال فرض الهيمنة ومنع ومحاربة كل تغيير إيجابي قد يحدث أو ممكن الحدوث في المستعمرات، كما أن الحروب الخارجية من شأنها استنزاف الموارد المالية والطاقات البشرية قد يكون المجتمع في أمس الحاجة إليها في إحداث أو إنجاح التنمية الشاملة.

ثانيا: تكلفة التغير الاجتماعي:

لكل ظاهرة اجتماعية مسببات ودواعي أو مدخلات، وبطبيعة الحال لها نتائج هي مخرجات وتداعيات على مستوى الواقع الاجتماعي وأهم مخرجات التغير الاجتماعي في صورته المعاصرة ظهور:

1- النفاق الاجتماعي (L'hypocrisé Social):

والذي معناه السلوك المقصود الغرضي ذو طبيعة مصلحية يمتاز صاحبه بالزيف والاصطناع السلوكي كالادعاء التعرف بـ " الـ " وتجريح الأفضل لكي يكون جذابا اجتماعيا، بتعبير أدق هو تصرف يصدر عن أفراد لا يمتلكون الأهلية والكفاءة من العمل ولا يستطيعون التدرج اجتماعيا بصورة وأسلوب منطقيين فيلجئون إلى استخدام أحد أو جميع أدوات المكياج الاجتماعي للظهور بالمظهر المجانب لحقيقتهم وهذا لتحقيق مصالحهم المتمثلة في المزايا المادية والسلطوية بطرق لا أخلاقية[1].

بهذا المعنى النفاق الاجتماعي هو حالة باثولوجية تميز حالة اللامعيارية التي تظهر في المجتمعات الانتقالية (Les Sociétés en Transition) عكس حالة المجتمعات التقليدية

[1] معن خليل العمر، المرجع السابق، ص172.

والمحافظة والمتطورة والمبرر في ذلك كون الضوابط الاجتماعية في المجتمع الانتقالي غير ناضجة ولم تستقر بعد وتكون شديدة التغير، قابلة للتعديل خلال فترة الانتقال والتحول وحسب سرعة ووتيرة التغير، وخلال هذا التسارع يفلت من الضوابط والمعايير الأفراد الباحثون عن الارتقاء في مستوى المعيشة والمركز الاجتماعي الممتاز على حساب الشرعية الأخلاقية والقانونية ومن الآليات المعتمد عليها من قبل أصحاب هذا السلوك نسب الأفكار والأفعال لا يقدر صاحب السلوك على فعلها أو التفكير فيها أو التعرف بـ " الـ " أي استخدام الفرد لأسماء أصحاب النفوذ وصناع القرار وذوي النفوذ المالي والبيروقراطي أو ممن يتمتعون بأدوار حيوية في المجتمع، وهذا شكل من أشكال التماهي بالمتسلط، لأنه بالأساس ضعيفا ومفتقر للمؤهلات الفنية والمهنية والاجتماعية، والأداة التي يستخدمها المنافق اجتماعيا لكي يحصل على المزايا والمنافع هي تجريح الأفضل بمعنى أن الفرد ذو القدرات المحدودة يتعمد نقد وتجريح أصحاب المؤهلات والإمكانيات حتى يغطي ضعفه وسطحية تفكيره وطاقاته[1].

ومن بين نماذج الشخصيات الممارسة للنفاق الاجتماعي نجد:

- **المداهن:** وهو ذلك الشخص الذي يقوم بمدح وثناء صاحب النفوذ النافذ ويبالغ في مدحه للانتفاع من نفوذه وسلطته ماديا أو إداريا أو سياسيا واجتماعيا وهو ليس أهل للانتفاع.
- **المصلحي:** يوسم بهذه الصفة الفرد الباحث عن المنفعة الذاتية يضمرها خلف اهتمام كاذب وتقرب زائف أو ادعاء مبالغ أمام صاحب الامتياز أو مالك المصلحة أو صاحب النفوذ مع عدم الإفصاح عن المصلحة المضمرة.
- **المتملق:** وهو المتظاهر بالود الكثير الإطناب لصاحب النفوذ خافيا لمصلحته دون الإعلان عنها.

[1] مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي (مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور)**، ط4، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص581.

- **الانتهازي:** وهو الفرد المنتهز للفرص للاستفادة من الظرف أو الوضعية القائمة غير مبال بالمبادئ والقيم الأخلاقية هدفه اغتنام الفرص قبل زوالها وذلك بإبداء الايجابية في المواقف لأصحاب الامتياز والنفوذ على عكس حقيقة مشاعره ونواياه وتفكيره الحقيقي.

في السياق ذاته هناك نمط آخر من النفاق الاجتماعي بمنأى عن العلاقات الاجتماعية وهو المبالغة في درجة الالتزام القيمي والمحافظة الشديدة في فترة أو مرحلة التطور والاجتماعي والذي يقتضي تطور منظومة القيم لكي تواكب التطور الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي والتربوي في أغلب المجتمعات العربية على سبيل المثال لا الحصر " قيمة المهر" المغالى فيها بشكل كبير بدعوى الالتزام بالقيم الاجتماعية التقليدية وهذا مظهر من مظاهر النفاق الاجتماعي، لأن ارتفاع تكاليف الحياة ومستوى ثقافة الشباب لا يتناسب طردا مع القيم الاجتماعية خاصة مع مراسيم وتكاليف الحياة الزوجية، فالشاب المثقف حديث العهد بعالم الشغل لا يمكنه الدخول في مشروع زواجي يكبده ديونا لفترة زمنية طويلة، وهذا من مبررات ارتفاع سن الزواج للجنسين خاصة ذوي المؤهلات العلمية العالية.

2- الوهن الشخصي (La Désorganisation Personnel):

من نواتج التغير الاجتماعي غير المرغوبة الوهن الشخصي ويحدث هذا عند تعرض المجتمع لتغير ينجم بسبب الاحتكاك مع مجتمع آخر يختلف عنه ثقافيا وتكنولوجيا ويكون فيه التقليد من المجتمع الأضعف للمجتمع الأقوى في الزي واللباس والمأكل والعادات والممارسات اليومية، وهنا يترك المجتمع ما هو قديم وتراثي ويكتسب ما هو جديد وغريب، فتضعف نتيجة لذلك العلاقات القرابية الأسرية فيحصل حينها وهن وضعف في تماسك الشخصية وهبوط في الروح المعنوية للأفراد والإحساس بالدونية اتجاه الآخر وهذا ما نلمسه جليا لدى سكان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط اتجاه سكان الضفة الشمالية كنتيجة للاحتكاك المباشر.

كما يحدث الوهن الشخصي داخل المجتمعات نتيجة لهجوم إبداع جديد على مجتمع محافظ أو تقليدي، مثل المجتمع العربي عقب الثورة الإعلامية وبعدها الثورة المعلوماتية والتي جعلت من الأفراد مدمنين على استعمالها والتفاعل معها ومن ثمة تمزقت العلاقات الأسرية والصداقات وخفت أثر الاهتمامات الترابية والقومية والدينية ليتبلور الوهن الشخصي والاغتراب الفردي والجماعي.

يتضح أمامنا أن التغير الاجتماعي أحد أهم العوامل المؤدية إلى الوهن الشخصي والاجتماعي، فعند انهيار وتصدع المنظومة الثقافية للمجتمع تصبح ضعيفة، عندها يتراجع شعور الأفراد وإحساسهم بالطمأنينة والأمان والمحافظة على المنظومة الأخلاقية والقيمية التي يحملونها، عندها تفقد الشخصية الفردية في المجتمع اتزانها لدرجة أن السلوك الفردي يبدوا غير متماسك ومتردد ومتناقض يحس خلالها الفرد بعدم قيمة الحياة التي يحياها، وتغيب أهدافه ويصل إلى مستوى العبثية المطلقة، في هذه الحالة يصبح المجتمع مجبرا على إحياء وتجديد تراثه الاجتماعي الذي تم إهماله أو تجاوزه وتركه من قبل الجيل الجديد في المؤسسات التربوية والإعلامية، وهذا لإعادة تأسيس الجيل الجديد على تراثه وتاريخه وترسيخ قيم الانتماء والاعتزاز بالهوية الوطنية والتاريخية لكي يتم معالجة الوهن الشخصي الذي سببه التغير المفاجئ والسريع والتغير الصارخ.

3- ازدياد وانتشار المشكلات الاجتماعية:

خلال كل تغير اجتماعي يتعرض له أي مجتمع تظهر مشكلات تبرز وتنتج عنها مشكلات أخرى على سبيل المثال حركة التحديث (Mouvement du Modernisme) التي مست المجتمعات دون استثناء، وأفرزت مشاكل اجتماعية متعددة منها ما تعلق بالمشاكل الأسرية بسبب خروج المرأة للعمل وانشغالها عن تربية الأبناء، وارتفاع معدلات الطلاق نتيجة للاستقلالية المالية للزوج، زيادة استهلاك المخدرات وإدمان الكحول خاصة لدى فئة الشباب بسبب ارتفاع دخولهم ورفاهيتهم، زيادة معدلات الهجرة بنوعيها، انتشار النزعة الفردية أو

ظاهرة العيش المنفرد، تفكك شبكة العلاقات الاجتماعية، التفكك الاجتماعي وهو الكلفة الأهم في عملية التغير الاجتماعي، فعند حدوث التغير الاجتماعي يفقد المجتمع جزءا من أهدافه ووظائفه أو يكتسب أهداف جديدة أو وظائف مستحدثة، وفي المألوف المجتمع عندما يتغير تتعرض بعض تنظيماته إلى نوع من التفكك والانحلال وسوء التنظيم ويعد ذلك مسايرة للتغير الاجتماعي أو نتيجة له، لأن التغير الاجتماعي كما هو معروف عنه يعمل على هدم التنظيمات السائدة والتشكيك أو تجاوز القيم السائدة، ومن ثم تصبح المعايير القديمة غير صالحة للتطبيق أو لتوجيه سلوك الأفراد، كما تبرز عديد القيم التي تتصادم مع القيم السائدة، وتبدوا الممارسات التقليدية غريبة ولا معنى لها، كما يفقد السلوك التقليدي مكانته، وتتميز فترة التغير الاجتماعي بتناقض وصراع المعايير والقيم الثقافية بين الأجيال، بالإضافة إلى ضعف قواعد ومرجعيات معايير السلوك وعدم القدرة على التنبؤ بالفعل الاجتماعي، وتتصدع الروابط الجماعية، من هنا يتضح أن التفكك الاجتماعي شكل أو احتل مساحة كبيرة خلال مراحل التغير الاجتماعي وتعتبر هذه الحالة مرحلة بينية، بين الاستقرار الاجتماعي وإعادة التنظيم الاجتماعي (Réorganisation Social).

هناك من الباحثين من لديه نظرة تفاؤلية تجاه التفكك الاجتماعي، حيث انه لا يجب أن نكون مبالغين في اعتبار كل مظهر من سوء التنظيم الاجتماعي أمرا مأساويا أو دراماتيكيا في كل أو جزء من أجزاء المجتمع، فثمة درجة يكون التفكك الاجتماعي فيها ضروريا ومهما ليعطي صدمة أو استفاقة من الجمود تتمخض عنها تغيرات جديدة تحتاج إليها منظومات المجتمع المختلفة، لكن التفكك أو الانحراف نحو الاتجاهات غير المرغوبة اجتماعيا يعتبر عموما اتجاها غير أخلاقي أو غير مرغوب فيه[1].

[1] صلاح عبد المتعال، **التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية**، ط1، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1980، ص ص66-76.

4- ظهور مفردات لغوية أجنبية أو مفاهيم متداولة غريبة:

لا يمكن أن يحدث أي تحول اجتماعي على المستويين البنائي أو الوظيفي، دون أن تكون هناك له تجليات مستوى المنظومة الرمزية التي يتضمنها هذا المجتمع متمثلة في اللغة المتداولة والرموز التي تحملها هذه المنظومة اللغوية كتابة أو نطقا، فالإبداعات والاختراعات الجديدة التي قبلها المجتمع تجلب معها مفردات لغوية مصاحبة لها للتعبير عن أجزائها ومحتوياتها، فتستخدم كما هي كمفردات لغوية أجنبية مقبولة اجتماعيا ومتداولة بشكل واسع، والأمثلة متعددة في المجتمعات العربية بحكم إطلاع المجتمع العربي على الثقافة الأنجلوسكسونية والفرنكوفونية، من خلال الاحتكاك والدراسة والاستعمار واستهلاك الثقافتين سلعا ومعرفة وإعلاما، بات الفرد العربي يستخدم العديد من المفردات في حياته اليومية مثل: (Chick, Cool, Bien, Çava, Oui, Ok, Hi, Good, Bay, Weekend, System, Job, Touches, Smart)، وغيرها من المصطلحات المتعددة، بل يستخدمها الفرد المتغرب (Occidentalise) أو المتأمرك (Americanisée) وأنه يمتلك الثقافة الغربية، وهذا التداخل اللغوي (Interférence Linguistique) لن يزول لأن بدايته كانت قديمة قدم احتكاك الشعوب ببعضها.

من زاوية أخرى يجد المعربون أو المدافعون عن اللغة العربية أن الاستعمار اللغوي أو التطعيم اللغوي تجريحا وانتقاصا للغة العربية، إلا أن إجاباتهم موضوعية وهي أن التطعيم اللغوي حصل وسيحصل مستقبلا لأنه مع كل تماس أو احتكاك ثقافي يتبعه تغير اجتماعي وثقافي يأتيان بمفردات ومصطلحات لغوية خاصة بهما، قد تكون لها مرادفات في ثقافة المجتمع المستقبل للاختراع الجديد أو الإبداعي ستخدمها أفراد المجتمع للادعاء أو تسجيل السبق في تبني ما هو جديد أو إظهار التأثر بالجديد قبل بقية أفراد المجتمع، هذه حالة قائمة ومعبرة عن ديمومة التغير الاجتماعي بمسبباته: الحرب، الصراع، الاحتكاك الثقافي، الغزو الثقافي، الاختراعات الجديدة المتطورة والسريعة كعامل الأنترنت وما أحدثته في العالم عموما

والعالم العربي خصوصا مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وأهم المصطلحات المصاحبة له مثل: (Sit Web, Data, System, Chat Room, Twitter, Facebook, Skype, E-Mail) وغيرها من المفردات التي خلقت لغة أقل ما توصف به منظومة تقنولغوية (Téchno Linguistique).

المحاضرة السادسة: أنماط التغير الاجتماعي

1- التطور

2- الانتشار

3- التغير الاجتماعي

4- التحديث

5- التحضر

المحاضرة السادسة: أنماط التغير الاجتماعي

1. **التطور:** ويعني بها التحول الشامل في جميع قطاعات المجتمع أو أحدها، حيث يتحول القطاع الاجتماعي أو المجتمع نفسه من التجانس إلى اللاتجانس، أو يحصل تحول شامل في الأجزاء البسيطة والصغيرة إلى المعقدة والكبيرة، مثل تحول القرية إلى مدينة وتحول الصناعة اليدوية إلى صناعة تكنولوجيا حديثة[1]، على أن لا ننسى أن عملية التطور هذه لا تحصل في فترة زمنية وجيزة بل تأخذ فترة طويلة قد تأخذ سنين أو أجيالا أو قرونا بسبب المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والسياسية لتطورها، ويقوم هذا المفهوم على افتراض أن المجتمع الإنساني كبعض الظواهر الطبيعية الأخرى يسير في اتجاه تحكمه في الغالب نواميس وقوانين طبيعية[2]، بمعنى أن مثل هذه التغيرات خارجة عن إرادة الإنسان، بل قد يعتبر تدخل الإنسان أو تنظيماته عاملا معيقا للمسيرة الطبيعية للأشياء، والتي تتضمن في ذاتيا معنى الارتقاء والأخذ بمبادئ كالارتقاء والبقاء للأصلح، وقد تم استخدام هذا المعنى في دراسات **سبنسر – سمنر**، وكما توجه البعض إلى الدعوة لتقبل الواقع كأمر طبيعي، تتضمن تحرير الإنسان من مسؤوليته عما هو قائم اجتماعيا، واستخدم مفهوم التطور في الماركسة والمادية التاريخية، لوصف عمليات التحول الاجتماعي تاريخيا، ويختلف المفهوم هنا عن التقدم في أن الأخير لا ينفي دور الإنسان في عملية التغيير[3].

وقد حدد **جارلس دوران** العوامل التي تؤثر في عملية التطور الاجتماعي في النقاط التالية:

- **الوراثة:** انتقال الصفات من الأصل إلى الفرع كما هي دون تغير.
- **التحول:** أي كل أفراد المجتمع تتشابه ولكن لا تتماثل أي لا تكون نسخة مطابقة.

---

[1] معن خليل عمر، المرجع السابق، ص74.

[2] إبراهيم عثمان وقيس النوري، المرجع السابق، ص9.

[3] إبراهيم عيسى عثمان، المرجع السابق، ص340.

- **التوالد:** أي أن ما يولد من الناس أكثر مما يقدر له البقاء، فالطبيعة تسرف في الإنجاب والإنفناء.
- **التنازع على البقاء:** وهو عامل مطرد التأثير غير منقطع الفعل، فالإنسان يسعه إلى الرزق ويكافح في سبيله ويجاهد غيره لمحصول على ضرورات الحياة.
- **البقاء للأصلح:** فالأفراد الأقوياء أكثر احتمالا للبقاء في الحياة.

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن التطور الاجتماعي في الوقت الحالي يمكن تلخيصه في: [1]

- زيادة قدرة المجتمعات الإنسانية بالسيطرة على البيئة مشيرا بذلك إلى التطور التكنولوجي.
- ظهور تباينات واختلافات اجتماعية متمثلة في زيادة تفرعات وانقسامات الوحدات الاجتماعية المتخصصة على شكل جماعات وتنظيمات ومؤسسات اجتماعية.

2. الانتشار:

يشير تعريف الانتشار للعمليات التي تنتج تماثلاً ثقافياً بين مجتمعات متباينة، كما أن معظم التغيرات الثقافية التي تحدث في جميع المجتمعات الإنسانية المعروفة، تتطور من خلال الانتشار، وتتم عملية الانتشار بين مجتمع وآخر فقط، وإنما قد تحدث داخل المجتمع الواحد بانتشار الخصائص الثقافية من جماعة لأخرى. فعلى سبيل المثال نجد أن السود في الولايات المتحدة الامريكية هم اول من اشتهروا بموسيقى الجاز (Jazz)، وما لبتث أن انتقت لجموعات امريكية اخرى ثم انتشرت اخيرا في مجتمعات غير امريكية[2].

يعني الانتشار نقل المواد الثقافية على المستوى الافقي من كان الى اخر، وقد استخدم تايلور هذا المصطلح من كتابة (الثقافة البدائية)، وهو يشير الى توزيع الخرافات الروائية (الأساطير Myths) وفي موضع اخر يشير تايلور الى أن الانتشار قد نهض

---

[1] معن خليل عمر، المرجع السابق، ص ص74-75.

[2] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص87.

للاجابة عن سر تشابه كثير من السمات والعناصر الثقافية في مجتمعات متباعدة عن بعضها، وكانت اجابته تتلخص في أن التشابه مرجعه الى انتشار الثقافة وهجرتها وانتقالها من مصدر واحد أو من عدد من المصادر أو المراكز المشتركة، فالتشابه اذا راجع الى هجرة الثقافة أو بعض عناصرها نتيجة للاتصال الثقافي بين هذه الشعوب وتلك المجتمعات. وقد تكون هجرة العنصر الثقافي كاملة، وقد تكون جزئية قاصرة على بعض ملامحه فقط.

وهناك تعريفات حديث للانتشار تركز على ابراز نتائجه، في حين نجد تعريفات اخرى تؤكد على دوره كعملية مستمرة، ومن النوع الأول تعريف لينتون (R. Linton, 1957) الذي يرى أن الانتشار– انتقال العناصر الثقافية من مجتمع إلى آخر– هو عملية أصبحت الإنسانية قادرة بواسطتها على استقطاب قدرتها الإبداعية. أما هيرسكوفيتس فإنه يعرف الانتشار بأنه " دراسة النقل الثقافي الذي أنجز فعلاً ".

وقد تأسست المدرسة الانتشارية في دراسة التغير الثقافي، ونظرت إليه كرد فعل لانتشار سمات ثقافية من مجتمع أصلي إلى مجتمع آخر عن طريق النقل أو الاستعارة أو الغزو. " وقد تكشف رحلة يقوم بها فرد من أعضاء المجتمع عن الوسائل الفنية أو الأفكار الجديدة التي جلبها هذا الفرد معه من خلال اتصاليه بمجتمع آخر، وذلك بصرف النظر عن صحتها أو سوئها ". وهنا تتخذ الانتشارية من الجغرافيا مجالها، وتقسم العالم إلى مجموعة من الخرائط التي توضح الأصول التي ظهرت فيها السمات الثقافية، ومنها انتشرت إلى المناطق الثقافية (Areas- Culteral) الأخرى[1].

وقد يتم الانتشار عن طريق الهجرة أو عن طريق الاستعارة، أما الهجرة فهي تؤدي إلى انتشار وحدات ثقافية كبيرة، في حين تعد الاستعارة عملية نقل وحدات ثقافية بسيطة دون حدوث حركات شعبية وانتقال شعوب بأكملها. وفي هذا الصدد يقرر ألاند (Aland, 1970) أن التغير الثقافي يستند إلى التجديد وإلى الاستعارة أي الانتشار، بينما يرى شوميكر

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص105–106.

(Shoemaker) أن الانتشار هو نمط خاص من أنماط الاتصال (Communication) فالانتشار إذن من وجهة نظره هو العملية التي تنتقل عن طريقها الأفكار الجديدة، وصور التجديد إلى أعضاء النسق الاجتماعي، وتنصب دراسات الانتشار على الأفكار الجديدة، ولكن الطريق أن شوميكر (Shoemaker) (دم رسما مبسطًا وضح فيه طبيعة العلاقة بين بحقوق الانتشار وبحوث الاتصال فأولهما جزء من الآخر.

ومن ناحية أخرى؛ يقدم أيفريت روجيز (E. Rogers, 1971) تمييزًا آخرًا بينهما، حيث يتم التركيز في بحوث أنماط الاتصال على أحداث التغيرات في المعرفة أو الاتجاهات عن طريق إجراء التبديل والتحويل في المصدر، والمادة المرسلة (Massage) وقنوات الاتصال (Channels) أو المستقبلين (Receivers) في عملية الاتصال، وعلى ذلك يقوم صورتين للانتشار من خلال الاندماج، أولاهما تتمثل في الاندماج مع الانداد (Homophily)، والانتشار حيث يتم الاتصال والاندماج بين جماعتين متماثلتين إلى حد كبير. أما الصورة الثانية فهي الاندماج مع الفرقاء (Homophily) والانتشار حيث لا تتكافأ الجماعتان في ثقافتهما وإنما تتسمان بالتباين.

إن الفكر الانتشاري لا يؤمن بالانتقال الكلي للمجتمعات، وإنما يحدث هذا الانتقال لبعض السمات أو العناصر الثقافية، ويؤخذ على الانتشارية أنها لم تتناول البناء الثقافي للمجتمع ككيان عضوي، كما أنها عجزت عن متابعة التغيرات التي تقع نتيجة لهجرة سمة ثقافية إلى ثقافة أخرى، وبالتالي ردود الفعل التي تثيرها في البناء الجديد الذي هاجرت إليه، علاوة على أنها في النهاية تحيزت في اختيار المعطيات التي تثبت بها صدق فروضها[1].

غير أن الفكر الانتشاري لا يؤمن بالانتقال الكلي للمجتمعات، وإنما يحدث هذا الانتقال لبعض السمات أو العناصر الثقافية، وعلى ذلك يذهب بري (Perry) إلى أن أية حضارة معاصرة ما هي إلا تراكم من العرف المتخلف أو الباقي، وأن تصنيف الوعي لها قد

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص107.

يكشف عن شرائح لمجموعة من الثقافات. ولكن يؤخذ على الانتشارية عمومًا أنها لم تتناول البناء الثقافي للمجتمع ككيان عضوي، كما أنها عجزت عن متابعة التغيرات التي تقع نتيجة لهجرة سمة ثقافية (Cultural Trait) إلى ثقافة أخرى، وبالتالي ردود الفعل التي تثيرها في البناء الجديد الذي هاجرت إليه، علاوة على أنها في النهاية تحيزت في اختيار المعطيات التي تثبت بها صدق فروضه وعلى ذلك لم نجد فيها إلا مجموعة من خرائط توضيحية لأصل السمات، وانتشارها تأمليا ودون سند واقعي يشهد على ذلك.

ويعتبر الانتشار عملية انتقائية، إذ تقبل جماعة إنسانية بعض الخصائص الثقافية لجماعة أخرى مجاورة لها بينما ترفض البعض الآخر. تقبل مثلا بعض الاطعمة الهندية بينما ترفض عقائدهم، كذلك يشمل الانتشار على بعض عمليات التطور أو التعديلات للعناصر الثقافية التي تتم استعارته، علمًا بأن التعديلات قد تحدث خلال عملية الانتشار، إما في عنصر أو في العناصر الثلاثة وهي: الشكل، الوظيفة، والمعنى لكل سمة من السمات الثقافية.

ويميز معظم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بين ثلاث عمليات منفصلة للانتشار هي:

1. **الانتشار الأولي:** وهو يحدث من خلال الهجرة، وأوضح مثال على هذه العملية التغييرات التي حدثت في الثقافة الأمريكية جراء هجرة أعداد كبيرة من الأفراد. للولايات الامريكية مع بداية القرن العشرين.
2. **الانتشار الثانوي:** تشتمل هذه العملية على النقل المباشر لعنصر أو أكثر من عناصر الثقافة المادية كنقل التكنولوجيا من العالم المتقدم إلى العالم النامي.
3. **انتشار الأفكار:** قد تحدث هذه العملية دون هجرة مباشرة، أو نقل لعناصر تقنية، إلا أنها تحدث تغيرات ثقافية كبيرة، ومن أمثلة انتشار الأفكار، الدعوى للحرية والمساواة وحقوق

الإنسان، وما تنادي به الثورات الاجتماعية والسياسية من واراء وفلسفات تاقرت بها مجتمعات كثيرة.

ومما هو جدير بالذكر؛ إن عملية الانتشار كانت محل جدل ونقاش علمي من جانب علماء الاجتماع والانثروبولوجيا، فمنهم من أرجع التشابه بين السمات الثقافية إلى انتشارها، وعرف أصحاب هذا الاتجاه بعلماء المدرسة الانتشارية، ومن العلماء من أرجع التماثل إلى التشابه في البيئات الاجتماعية المتماثلة ثقافياً، وعرف أصحاب هذا الاتجاه الأخير بعلماء المدرسة التطورية[1].

ومن خلال تتبع اثار السمات الثقافية عير التاريخ، لاحظ الباحثون أن انتشار الثقافة لا يقتصر حدوثه على الجماعات الاقل تحضرًا، بل يحدث التابدل الثقافي بين المجتمعات بغض النظر عن درجة تحضرها. كما قد يكون الانتشار مباشرا أو غير مباشر، ويحدث الانتشر المباشر عندما يتم الاحتكاك المادي الحقيقي بين الاشخاص والجماعات احتكاكا ماديا فعليا، ويوضح هذا الشكل الانتشاري عمليات الهجرة أو الاستعمار والاحتكاك من خلال التجارة والبعثات التبشيرية. أما الانتشار غير المباشر فيحدث دون وجود اتصال فعلي مادي بين الاشخاص أو الجماعات، اذ يتم عن طريق وسائل الاعلام كالمذياع، التلفاز، السينما، الصحافة، المجلات والسلع المنقولة.

تعتبر الاستعارة الثقافية (Cultural Borrowing) نوعاً من أنواع التجديد الثقافي الذي يعتمد على الاتصال بين المجتمعات من خلال أساليب متعددة كالحرب والزواج، وطلب العلم، والمؤسسات التعليمية كالجامعات، ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، ونتيجة للاتصال يستعير المجتمع بعض العادات التي توجد في مجتمع آخر، وقد يستعير المجتمع نمطاً ثقافياً كاملاً أو جزءاً من كل ثقافي. وعندما تحدث الاستعارة الثقافية فإنها لا تشمل بالضرورة الشكل والمضمون معا للعنصر الثقافي المستعار، كما أن

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص88.

السمة المستعارة تخضع لمفاهيم المجتمع المستعير الذي قد يغير في الشكل أو المضمون، أو في الاثنين كليهما.

وعلى صعيد اخر، قد تفضي الاستعارة الثقافية إلى احداث افعال مضادة تؤدي بدورها إلى احداث تغيرات اجتماعية جديدة، لذلك اذا قلنا أن التغير الناجم عن الاتصال الثقافي غير قابلة للارتداد، فذلك لا يعني أن الثقافة التي استعارها مجتمع ما سوف تدفع به نحو مزيد من التشابه الثقافي مع المجتمع مصدر السمة الثقافية المستعارة[1].

وسائل الاتصال الإعلامي:

عندما تتيح التقنية الحديثة لوسائل الاتصال الإعلامي- في ظل ثورة المعلومات- مختلف صنوف الأدب والموسيقى والدراما والعلوم المتنوعة الأخرى لإعداد متزايد من أفراد المجتمعات الإنسانية، فإن القياسات الفكرية والذهنية السائدة تأخذ في التحول بشكل ملحوظ، فقد أصبح توجيه الثقافة الجماهيرية حديثا نحو تسلية وإمتاع أعداد متنامية من الأفراد، صناعة كبرى هاته تستثمر خاصة من قبل المجتمعات ذات السبق والتقدم التقني في هذا المجال، والتي تصدر صناعاتها لمجتمعات أخرى، مما يزيد من سرعة الانتشار الثقافي.

وإذا كانت وسائل الاتصال الإعلامي تؤثر في زيادة التثقيف وتنوع المعرفة لدى الجمهوري فإن مضامين المادة الإعلامية بما تحمله في طياتها من سمات ثقافية قد تهدد نسق الثقافة التقليدية كما تحدث تغيرات ملموسة في سلوكيات الجمهور.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تطور وسائل الاتصال الجماهيري ووسائل النقل، قد أثر بشكل واضح في تطور الثقافة وانتشارها وفي اتجاهات علماء الاجتماع في دراسة التغير الثقافي، إذ قامت المحاولات العلمية المبكرة في رؤيتها للانتشار الثقافي على فكرة المراكز الثقافية وانتشار الثقافة منها إلى مناطق أخرى، وأن يأخذ الانتشار شكل دوائر، أي أن الثقافة تنتشر في دوائر منتظمة بمعدل ثابت السرعة وفي وسط متجانس. واستشهد العلماء على

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص89.

صحة زعمهم من خلال تتبعهم الثار انتشار السمات الثقافية عبر التاريخ من الحضارة الفرعونية- أول مركز ثقافي عرفته البشرية- إلى الفينيقيين شرقا وقرطاجنة غربا، ثم انتشارها عبر البحر إلى مالطة، وكريت، فاليونان التي استعارت الكثير من السمات الثقافية الفرعونية. كذلك استعارت الدول الرومانية- عقب قيامها- الكثير من السمات الثقافية الإغريقية، حيث يعتبر الفكر الروماني امتدادا للفكر اليوناني، كما تتبع العلماء انتقال الكثير من السمات الثقافية العربية إلى اروونا التي عرفت أفكار الفارابي، والكندي، وابن سينا، وابن رشد، كما انتشرت سمات عربية عن طريق التجارة، والحروب بين الأندلسيين الفرنجة[1].

بيد أن التطور التقني المذهل في مجالات الانتقال والاتصالات الإعلامية باستخدام الأقمار الصناعية يجعل العالم أشبه بقرية اليكترونية، ويضعف من مصداقية الزعم بالانتشار الثقافي القائم على المراكز الثقافية، إذ تدخل وسائل الاتصال الحديثة كعامل قوي التأثير في عملية الانتشار الثقافي.

3. التغير الثقافي:

التغير الثقافي هو عبارة عن التحول الذي يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة، بما في ذلك الفنون والعلوم والفلسفة والتكنيك، كما يشمل صور وقوانين التغير الاجتماعي نفسه، كما يشمل فوق كل ذلك كل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي.

ويتميز التغير الثقافي بأنه عملية تحويل شامل قد تتناول طبيعة الثقافة نفسها فهو تغير نوعي أساسا، وإذا كان النمو الثقافي عمليه ادخار مستمر ومحدود فأن التغير الثقافي ثروة مفاجئه ثروة تحملها ثوره.

- فالتغير الثقافي عملية تحليل وتفكك يتولد عنها كثير من العلل والانتكاسات وهي الثمن الاجتماعي.

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص90.

- التغير الثقافي يقوم على الحركة المفاجئة السريعة.
- التغير الثقافي يعتمد على رأس المال الأجنبي، إن جاز لنا التعبير، أي أنه ينجم عن الاتصال الخارجي مع الثقافات الأخرى[1].
- التغير الثقافي ينتج بصورة أساسية عن الاختراع أو التجديد سواء أكان اختراعا مادياً أم اجتماعياً كظهور الديانات والفلسفات والقوانين الاجتماعية.
- التغير الثقافي هو الذي يقتصر على التغيرات التي تحدث في ثقافة المجتمع.

يعبر التغير الثقافي عن التغير الذي يحدث في أجزاء الثقافة أي في بنائها أو في عناصرها أو في مضمونها وذلك حسب تعريف (هولتكرانس، 1980)، أي معنى آخر المقصود بالتغير الثقافي كل المتغيرات التي تحدق في كل عنصر من عناصر الثقافة مادية كانت أو غير مادية، بما في ذلك الفن والتكنولوجيا والفلسفة والأدب والعلم واللغة والأذواق الخاص بالأكل والشرب أو وسائل المواصلات والنقل والصناعة. كما يشمل فوق ذلك كل التغيرات التي تحدث في أشغال وقواعد النظام الاجتماعي.

يرتبط مفهوم التغير الثقافي بمفهوم آخر هو (التعجيل الثقافي) (Cultural Acceleration) وهو يعني زيادة معدل التغير الثقافي، فأوجبرن (Ogbum, 1975) يفترض أن التراكم يرجع إلى صفتين في العملية الثقافية: أحدهما ثبات الأشكال الثقافية والأخرى إضافة أشكال جديدة. وبذلك ظهرت بعض المشكلات نتيجة تباين نسبة التغير في الثقافة المادية واللامادية وتتوصل إلى ما أطلق عليه اسم الهوة الثقافية[2].

يشتمل التغير الثقافي على التغيرات التي تحدث في ثقافة المجتمع وأن هذا التغير ليس ظاهرة منعزلة وإنما ظاهرة عامة وشاملة في كل مجتمع وكل ثقافة مهما اتسمت بالثبات

---

[1] دلال محلس استيتية، **التغير الاجتماعي والثقافي**، ط3، منتدى اقرأ الثقافي، الجامعة الأردنية، 2010، ص75.

[2] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص76.

أو الجمود وعلى ذلك ينبغي أن يقترن التغير بالثبات، بأن نضع التغير على طرف والمحافظة الثقافية على الطرف المناقض له ونبدأ بالدراسة.

يعرف درسلير (Dressler) التغير الثقافي بأنه: " تحول أو انقطاع عن الإجراءات المجربة والمختبرة والمنقولة عن ثقافة الماضي مع إدخال إجراءات جديدة، ويمس الاعتقاد والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب والملبس والتقاليد والفن والأخلاق والتكنولوجيا هذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في بنيان المجتمع ووظائفه ".

إن سرعة وحجم ومجال التغير الثقافي نختلف من مجتمع لآخر، فقد يحدث التغير من خلال عملية طبيعية لنقل عناصر ثقافية من ثقافة متطورة تحو أخرى، وقد تتم العملية بفرض نمط ثقافي بالقوة مثل الاستعمار.

وما يلاحظ الباحثون أن التغير الثقافي يتسارع كلما تعرض المجتمع لأزمة ما. إن التغير الثقافي يعد عملية انتقائية، حيث أنه عندما يواجه أعضاء المجتمع تقاليد أو عناصر ثقافية أو إجراءات فإنما يتقبلون تلك التي يتصورون أنها مفيدة وتتلاءم مع قيمهم وهي مرغوبة اجتماعياً. ولذا نشاهد ترحيب وتوظيف الأدوات التقنية الآلات التكنولوجية لأنها مفيدة ولا تهدد قيمهم الاجتماعية بينما تحدث مقاومة لسلوكيات وتقاليد أجنبية تخالف القيم السائدة (لباس، تقاليد، أخلاق... الخ).

إن أي مجتمع يخضع للتغير الثقافي يستقبل من مجتمع خارجي بعض القيم والتقاليد والأنماط السلوكية، بينما يرفض أخرى والنتيجة هي (حوصلة ثقافة) أي صيغة ثقافية جديدة تدمج بين عناصر ثقافية تقليدية داخلية وعناصر حديث خارجية[1].

كما يشير هذا التغير الثقافي إلى أي تغير يمكن أن يؤثر في مضمون أو بناء ثقافة معينة، ويعتمد التغير الثقافي على الانتشار (Diffusion) أو الاختراع (Invention) أي النقل عير ثقافات مختلفة أو القدرة على الإبداع الثقافي، إلا أن هناك ترابطا أو تفاعلا عادى

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص77.

بين هذين العاملين، وتعرف الطريقة التي يتم بها التغير الثقافي باسم العملية الثقافية (Cultural Process).

ويحمل الوظيفيون لواء المطالبة بين هذين العملية الثقافية وبين الثقافة، وعلى ذلك يعرف مالينوقسكي (Malinoviski)- على سبيل المقال- الثقافة، بأنها " العملية التي يتحول بمقتضاها- بدرجة متفاوتة من السرعة- النظام القائم في المجتمع، وتنظيمه، ومعتقداته، ومعارفه، وأدوات العمل فيه وأهداف المستهلكين ".

غير أن الخط الفاصل بين مفهومي العملية الثقافية، والثقافة، لا يظهر بشكل واضح المعالم.

وعلى ذلك نجد التغير الثقافي يتضمن مجموعة من المفاهيم التي تحل عليه، ومنها التثاقف (Acculturation)، والتفكك والانحراف، والتطور والتغير التدريجي، والإبداع، التكامل، والنقل، وإعادة الأحياء، وإعادة التفسير... الخ. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن التغير " في حقيقته ظاهرة ثقافية عامة تشكل عملياته- عبر الزمن- ديناميات الثقافة[1].

فإذا نظرنا إلى التثاقف مثلا وجدنا يعني عملية التغير من خلال الاتصال الثقافي الكامل، أي اتصال بين ثقافتين يؤدي إلى زيادة أوجه التشابه بينهما في معظم الميادين الثقافية، ويتضمن هذا المصطلح أيضاً عملية " الاستعارة الثقافية " (Cultural Boroowing)، وكذلك يشير مصطلح " تجديد " (Innovatuins) التي تردي إلى قبول عنصر ثقافي جديد وهي صورة التغير الثقافي أيضا، والواضع إذن هو تنوع وتعدد المصطلحات الدالة على هذه الظاهرة، وعلى عواملها واتجاهاتها... الخ.

غير أن الغالب من هذه المصطلحات هو الاتصال (contact)، والاختراع (Invention) والاكتشاف (Discovery)، والانتشار (Diffusion).

---

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص78.

وتجدر الإشارة إلى أن التغير الثقافي أعم وأشمل من التغير الاجتماعي الذي يشير إلى التحولات على النظم الاجتماعية والوظائف التي تضطلع بها.

وازدادت الصورة وضوحا في عملية التغير الثقافي عندما عرفنا مكونات الثقافة، فهي على حد ما يذهب تايلور (Tylor, 1871) في تعريفه التقليدي لها- تعني ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع"، وعلى ذلك يعد التغير الاجتماعي جزءاً من التغير الثقافي أو جانباً منه فحسب.

وهنا ينطوي التغير الثقافي على أهمية، تطرد باطراد مساهمة في أحداث التغير الاجتماعي، أي عندما تكون الثقافة منبثقة من انساق اجتماعية فإن التغير الثقافي هنا يعد نتيجة للعمليات الداخلية في النسق، أو راجعا إلى تأثير بعض الأنساق الأخرى وهي حقيقة لابد من مراعاتها.

غاية القول أن التغير الثقافي ظاهرة عامة في كل مجتمعات البشر على اختلاف حظوظهم من التخلف أو التقدم، من العزل أو الانفتاح، ومن القرب أو البعد، ومن الشرق ومن الغرب على حد سواء[1].

أنماط التغير الثقافي:

يمكن أن نقسم التغير الثقافي إلى انماط على غرار التغير الاجتماعي؛ وبالتالي نكون بصدد تغير داخلي عن عوامل داخلية (Internal) وتغير ثقافي خارجي ناتج عن مؤثرات خارجية (External) عن المجتمع المدروس.

ومن شاكلة العوامل التي تحدث التغير الداخلي عمليات التجديد بصفة عامة كالاختراع والاكتشاف والابتكار، أما عمليات التغير الثقافي التي ترد إلى عوامل خارجية فهي الاتصال والاستعارة والتثاقف.

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص79.

والحديث عن التغير– سواء كان اجتماعيا أو ثقافيا– يستلزم تحديد نقطة البداية، إذ تحديد نقطة الصفر (Zero Point) في النسق الثقافي أو الاجتماعي، ثم تحدد اتجاه هذا النسق اتجاه بعد انطلاقه هما من الأبعاد الهامة في النسق الوصفي المتغير، وفي هذا السياق يقرر الوظيفيون الانثروبولوجيون أن التغير ينبع أساسا من الخارج، إلا أن هذا لا يمنع من إمكانية قيام تغير داخلي بفضل عوامل داخلية في الثقافة ذاتها[1].

ويرجع الفضل إلى مالينوفسكي في صياغة هذا التكنيك عند دراسة التغير الثقافي، ولكن من المنطقي إلا توجد نقطة تعتبر الثقافة عندها استاتيكية كلية، بيد أنها نقطة افتراضية صكها مالينوفسكي في دراسات الاتصال الثقافي كعامل خارجي يؤدي إلى التغير، خاصة وأنه أعطى الأولوية في هذا التغير للعوامل الخارجية على الداخلية، وعلى ذلك تؤخذ فترة زمنية معينة من تاريخ الثقافة موضع الدراسة كخط رئيسي (Base Line)، يبدأ عنده التغير وعادة ما تكون هذه الفترة سابقة للاتصال الثقافي، ومن ثم يمكن أن نحلل العمليات الدينامية الناتجة عنه.

ولئن بدأ على هذا التكتيك المنهجي تعارضه مع الوظيفة التي ظهرت لتدحض التطورية وتقوم الانتشارية، فإن من الصعب إيجاد بديل آخر في إجراء مثل هذه الدراسة.

وهناك مأخذ آخر على مالينوفسكي في إجراء مثل تلك الدراسات عن التغير الثقافي، أفقد أهمل ظاهرة التغير المتبادل (Interchange)، ثناء الاتصال بين الثقافة الأوروبية والثقافة الأفريقية، علما بأن ذلك الاتصال أدى في تلك الأثناء إلى تغير في حياة الأوروبيين أنفسهم الذين يعيشون في أفريقيا إلى الحد الذي جعلهم مختلفين عما كانوا عليه في أوروبا من قبل، وقد يكون انشغال مالينوفسكي بالمشكلات الإدارية الاستعمارية سببا في تركيزه على انحسار الثقافة الأفريقية أمام المد الثقافي الأوروبي الكاسح وقت الاتصال.

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص91.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى التغير الثقافي في عنصري الثقافة المادي- واللامادي، أهو تغير متساو فيهما أم هو في شق أسرع منه في الشق الآخر[1].

قد يتبادر إلى الذهن منذ الوهلة الأولى- أن معدل التغير في العناصر المادية يفوق نظيره في العناصر الروحية، ولكن النظرة المتفحصة تكسف عن حالات يحدث فيها العكس تماما، فعند سكان استراليا الأصليين تزداد درجة المحافظة على الثقافة في العناصر المادية، وتقل في التنظيمين الاجتماعي والديني، وبالتالي يطرأ التغير فيهما بمعدل أسرع من تغير العناصر المادية، بينما نجد في المجتمع الأوروبي والأمريكي مثلا سرعة التغير في الشق المادي أكثر ما هي في عن الشق اللامادي. وفي مجتمعنا العربي صار من اليسير أن يتغير الفأس والمحراث البلدي إلى جرار زراعي وتستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة بكل سهولة، في حين أن العادات والمعتقدات لا تتغير إلا بنسبة ضئيلة للغاية، ولا نبالغ إذا قلنا أن أجهزة التكنولوجيا ذاتها تستخدم في تدعيم العادة وترسيخ المعتقد.

التغير الثقافي الداخلي:

يحدث التغير الثقافي الداخلي نتيجة لمجموعة من العوامل والعمليات الداخلية وهي الميكانيزمات الثقافية التي تنبع من المجتمع الأصلي، ومن هذه العمليات والميكانيزمات الثقافية: التجديد (Innovation) والاختراع (Invention) والاكتشاف (Discovery)؛ وسوف تعرض لها هذا بقدر من التفصيل.

أ – التجديد (Innovation):

يذهب هولتكرانس إلى أن التجديد يعني أي عنصر ثقافي جديد تقبله الثقافة، وهو كذلك العملية التي تؤدي إلى هذا القبول والتي يمكن وصفها بأنها صورة من صور التغير الثقافي.

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص92.

أما بازلت (Barnett, 1939) فيعرف التجديد بأنه " أي فكرة أو سلوك أو شيء يكون جديدًا، لأنه يختلف نوعيا من الأشكال القائمة ".

أما هيرسكوفيتس فإنه يقول بإمكانية وصف عمليات التجديد بأنها اختراع، واكتشاف وانتشار ويسوق مثالا على ذلك بأن الاستفادة من الخشب في بناء قارب أو صنع مجداف جديد، تعد تجديدًا (Innovation)[1].

ويرى الاند (A. Alland, 1970) " أن تغير الأنساق الثقافية يرتكز أساسا على التجديد والاستعارة أي الانتشار " ويحتوي هذان النمطان من أغاط التغير على العناصر العشوائية في بعض الأحيان، ولكن ما يهمنا هنا هو التجديد الذي قد يحدث نتيجة لاكتساب مفاجئ وقع بالصدفة.

وقد تناول شوميكر وروجرز (Shoe- Maker & Rogers, 1967) هذه العملية (التجديد)، وكيف ينتشر في المجتمعات المختلفة ومعوقاته، ومنشطاته... الخ. ويقصد المؤلفان بمصطلح التجديد هنا الأفكار الجديدة التي تنبع من داخل النسق نفسه ومن خارجه.

وقد تناول علماء الأنثروبولوجيا الأوروبيون أيضا مفهوم التجديد فنجد فارنياك (Vamiack) يقول بأنه على مدى التاريخ " كان يحدث انهيار في بعض أجزاء التراث، ولكن ذلك لم يكن- حتى القرن التاسع عشر- إلا نوعا من التجديد، إذ يعاد على الفور تكوين مجموعات أخرى من التقليد. وكان مظهر التجديد الأكبر في هذا الصدد هو اختفاء ذلك النوع التقليدي من التجديد، مما نتج عنه ظاهرة فناء التقاليد ".

ويشير جورج فوستر (George Foster, 1972) إلى أن الإنسان المحدد (innovator) هو إنسان هامشي- على حد قول بارنيت (Bamett)- يجنح عما تألفه الجماعة، ولا يرضى بما يشيع لديها من طرق تقليدية، ويرفض الامتثال لها في نفس الوقت. وهذا الصنف من الأشخاص يعد حامل مشعل التغير الثقافي الداخلي، وفي هذا الصدد، يقدم

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص93.

لنا عالم الأنثروبولوجيا ماندلباوم (Mandelbaum) دليلا على ذلك بقبائل الكوتا غير العادية[1].

ب- الاختراع (Invention):

الاختراع هو إضافة ثقافية تحدث نتيجة عمليات مستمرة داخل ثقافة معينة. ويرى أوجبرن (Ogbum) " أن الاختراعات هي توليفات بين عناصر ثقافية قائمة فعلا في شكل جديد "، أما لينتون (R. Linton) فإنه يرى أن الاختراع هو تطبيق جديد للمعرفة.

ويرى هيرسكوفيتنس (Herskovits, 1969) أن الاختراع والاكتشاف ميكانيزمان للتجديد الداخلي في أية ثقافة، وهما اللذان يضطلعان بمهمة التغير الثقافي، غير أننا نجد مشكلات كبيرة عند التمييز ما بين الاختراع والاكتشاف. ولكن النظرية الوظيفية اجتازت هذه المشكلات بأن نظرت إلى هذا التمييز على أنه قليل الجدوى، لأن الأمرين كليهما يمثلان معا وسائل لتغيير الثقافة من الداخل في مقابل الابتداعات التي كانت تؤدي وظيفتها بالفعل في مكان ما قبل أن تستعار منه إلى الموطن المستعير.

وقد تصدى ديكسون (Dixon) للصعوبة الاشتقاقية اللفظية في التمييز بين الاختراع والاكتشاف، ورأى في النهاية أن التمييز بينهما يكون على أساس وجود الغرض أو غيابه، وعلى ذلك فالاختراع يكون اكتشافا هادفة، ثم يقرر ديكسون في النهاية أن الميكانيزمين يتراوحان ما بين: " الاعتماد والبحث على الصدفة المتعثرة الشيء سابق غير معروف خلال بحث قد يطول أو يقصر مداه، وبين التجريب الغرضي للمواد الموجودة القائمة التي تؤدي إلى خلق شيء جديد، لم يكن موجودة من قبل، لولا ما تحمله الجهد الإنساني من عناء البحث الواعي "[2].

---

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص94.

[2] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص95.

وفي هذا الشأن يضرب هيرسكوفيتس مثالا- عن ديكسون (Dixon)- لتوضيح الفرق بين عمليات ثلاث في التغير الثقافي الداخلي فيقول بأن الاكتشاف الفجائي (Accidental)لنبات جديد صالح للأكل بعد اكتشافا. أما البحث عن النوع الجديد والأنوى كفشر الخضار مثلا أو الأخشاب فانه يوضح لنا الاختراع، في حين أن استخدام هذا الفشر أو الخشب في بناء قارب مثلا بعد مثالا على التجديد.

وفي ضوء ذلك يصل ديكسون إلى أن الاختراع هو " خلق عرضي لشيء ما جديد كلية من جذوره " ويرى ديكسون أيضا بأننا لو سلمنا بوجود شيء ما في البيئة، فأنه يمكن استغلاله في تحقيق هدف هام الفرصة (Opportunity) وإذا تعرف أحد الأشخاص على جدوى هذا الشيء وأدركه الملاحظة (Observation) عن طريق ما يتمتع به من خيال خصب فأن الدافع الذي حمل الإنسان هنا على المعرفة الجديدة هو دافع الضرورة وهكذا.

ومن المأثور أن الحاجة الملحة الضرورة هي أم الاختراع، وعلى ذلك فإن هذه الضرورة تدفع المرء إلى البحث السببي عن إشباعها، أي لا بد من الاختراع، بأن يقدم مثلا شيئا غذائية جديدة كالجبن، والأغذية المحفوظة، وتهجين البذور، للوصول إلى بذور منتقاة ومحصول أوفر.

إذن الضرورة تضاف إلى حب الاستطلاع فيبدأ البحث العرضي وهكذا وإزاء توكيدنا على عامل الحاجة، فأننا نقترب هنا رويدا رويدا من لب الاختراع نتقابل الحاجة هناك، لا لكي يستأثر الناس بحق استخدام الشيء غير المستوى الاكتشاف، وأن الخلق شيء ما جديد وأفضل من غيره بصفة جوهرية.

غير أن هذه الاحتياجات الملحة تعد بمثابة القوى الأساسية الكامنة وراء الظواهر الثقافية في رأي مالينوفسكى (Maloniviski, 1950)، الذي يشرحها بقوله: " أن الاحتياج

الثقافي (Cultural Need) هو مجموعة كبيرة من الظروف التي يجب إشباعها إذا ما أريد للمجتمع أن يبقى ولثقافته أن تستمر"[1].

ويقسم مالينوفسكي هذه الاحتياجات إلى أساسية، وهي بيولوجية كالتكاثر، والقرابة هي استجابته الثقافية، وثانوية مستمدة من الثقافة ذاتها (مثل حاجة السلوك البشري إلى التنظيم والجزاء واستجابته هي الضبط الاجتماعي).

ومن ثم لا تقتصر الاحتياجات على الجوانب المادية من الثقافة فحسب، وإنما تمتد لتشمل الجوانب اللامادية منها، وهما معا يتمثلان في ميكانيزم الاختراع، وما يحققه لهما من إشباع. غير أن صفة المخترع (Inventor) تطلق على من يخترع آلة جديدة أو عملية ميكانيكية جديدة.

أما الإنسان الذي يطور في الآراء والمقترحات الخاصة بالنسق الاقتصادي الجديد مثلا، أو يحبذ التغاضي عن مشروع سياسي جديد أو يعمل جاهدة على تخليص نفسه من سطوة مفهوم شائع بأسره بقيوده، هذا الشخص لا يعد مخترعة بالنسبة لها على الإطلاق. وإنما يمكن أن نصفه بالمنظر (Theorist) أو الفيلسوف، أو ثاقب النظر (Visionary) أو مع قليل من التحفظ نسميه " شخصا ثوريًا " (Revolutionist) أو ثائرا.

ومع ذلك لا تعد الأفكار وسائر الجوانب اللامادية من الثقافة أقل قيمة من الأشياء المادية في تشكيل حياة الإنسان، وبالتالي فلا يمكن أن نقلل من شأن المخترعين– بالمعنى الأنثروبولوجي هنا– الذين يخترعون تصنيفه جديدة لمصطلحات القرابة أو مظاهر الإبداع الفني، أو الديني أو الاجتماعي. ويقول كروبر (Kroeber) بوجود اختراعات في المؤسسات مثل نظام القرابة الأمومي (Matriarchal) والملكية(kingship) . وكذلك يقول هوبل

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص96.

(Hoebel)" بوجود اختراعات تبقى في أنماط السلوك فقط " والأمثلة كثيرة والاستشهادات أكثر[1].

هذا علاوة على أن الاحتياج (Need) لا تقتصر أهميته فقط على الجانب المادي من الثقافة، وإنما تبدو أهميته في الجانب اللامادي أيضا، ويبقي الاحتياج مفهومة نسبيا حتى وان كانت أهمية الجانب الأول تفوق الثاني فالسلعة المادية تخضع للتفسير الثقافي (Cultural Interpretation)وقد تقبلها الثقافة وقد ترفضها، وخاصة في حالات الانتشار "، ولا تخفى على الباحث الميداني ملاحظات الواقع الأمبريقي التي تفند أرجحية الماديات على اللاماديات.

ومن ناحية أخرى نجد أن إلحاح الاحتياج لا يتحدد مداه إلا في ضوء البناء الثقافي السائد على العموم، وعلى ذلك قد تكون الاختراعات المادية لدى بعض الشعوب، أسمى قدرا من الاختراعات اللامادية، على حين أن الاختراع يكشف، في مجتمعات أخرى، في الفن، أو الدين، أو النظم الاجتماعية الثقافية التي تتيح للاختراع فرصة النجاح والظهور من جهة، أو تعمل على وأده من جهة أخرى.

وغاية القول أذن أن الاختراع جانب أساسي وميكانيزم جوهري في ديناميات الثقافة، وهو في الوقت نفسه نتيجة وانعكاس لعمليات التغير الثقافي. وتظهر معالم ذلك في حالة اختراع آلة بسيطة لحلج القطن في الريف، وبالتالي توفر مجهود النسوة والصغار في عملية الحلج اليدوي (التفصيص). وبالمثل بعد اختراع تقديم الحلوى في بدلا من عملية هامة أحدثت تغيرًا ثقافيًا في المجتمع القروي على سبيل المثال وسرعان ما انتشرت في قرى مجاورة بفعل الاتصال والاحتكاك بالقرية، كما شمل هذا التغير أيضا الطقوس المتبعة في حالات الوفاة وغير ذلك من المناسبات.

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص97.

ج- الاكتشاف (Discovery):

الاكتشاف هو الإضافة الثقافية التي تتحقق من خلال ملاحظة الظواهر الموجودة ولكن لم بين الالتفات إليها من قبل، والتنمية على حالتها هذه. كما يذهب هولنكران في الثقافة التي أعيد تشكيلها من اجل الاستعمال الثقافي[1].

4. التحديث (Modernisation):

" ويشير هذا المصطلح إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل التحديث إلى أنماط تكنولوجية وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة نسبيا "[2].

وعادة ما يكون هذا التغير بطريقة سلسة وهادئة وسيمة، فهذا التغير يمس البناء الاجتماعي ويصبح ملموسا في طرق الحياة، والتحديث " مصطلح شامل يصف تغيرات عديدة في وقت واحد وعلى مستويات متعددة، فالتصنيع والحضرية والبيروقراطية ترتبط بشدة التحديث "[3]، ويمكن النظر إلى التحديث باعتباره نوعا من التقليد أو المنافسة ويمكن نقل أنماط ومنتجات وتكنولوجيا من بلاد غربية إلى بلاد أقل تقدما ويكون هذا التحديث عن طريق وسائل الاتصال والاحتكاك بين الثقافات والمجتمعات المختلة، ويمكن أن يحدث التحديث عن طريق الخطط والسياسات وهذا ما يحدث في حكومات الدول النامية.

كما يعرف التحديث على أنه هو " استبدال الأسلوب التقني التقليدي وما يرتبط به من أنماط تتصل بحياة الأشخاص أو الجماعات أو المجتمعات، وذلك بأسلوب أكثر حداثة ومعاصرة "، بينما التغيّر أعن من ذلك، ويشمل الأخذ بالأسلوب التقني الحديث، أو العدول عن الأسلوب التقني القديم، أو النكوص إلى الأسلوب التقني القديم، فهو مفهوم عام يشمل التحديث والتقليد والتبعية وغير ذلك.

---

[1] دلال محلس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، المرجع السابق، ص98.

[2] سناء الخولي، المرجع نفسه، ص85.

[3] سناء الخولي، المرجع نفسه، ص85.

كذلك يعرف التحديث بأنه: " هو الأخذ بالأسباب المؤدية إلى تغير المجتمع إلى حالة أفضل مما كان عليه عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة. لذا فهو عملية تغيير مخطط، ترتقي بالإنتاج وتحسينه اعتمادًا على العلم الحديث المبني على الواقعية ". ويمكننا القول أيضا: " هو العملية التي يتحول بها الأفراد من الشكل التقليدي للحياة، إلى نمط الحياة أكثر حداثة وتقدمًا، ويتسم بالتغير والتقدم التكنولوجي، ويعتبر الاتصال من أهم العوامل الرئيسية التي له ".

ويرتبط التحديث **(بمفهوم التغريب)** أو بدول الغرب كونها مجتمعات تمتاز بسرعة التغير، وتقبل الأفكار الجديدة، واستخدام التقنية، والعلمانية الفكرية والديمقراطية ومبدأ الربحية. أي أنه يشير إلى محاولة القضاء على جوانب التخلف عن طريق إحداث تغييرات جوهرية هامة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع من خلال ما توصل إليه العلم الحديث.

5- التصنيع:

" يشير التصنيع إلى المجال الفعلي للتحول من المجتمع الزراعي أو التجاري إلى الصناعي نتيجة لنمو أنساق المجتمع تحت وطأة القوة الآلية "[1]، وأكثر مؤشرات التصنيع استخداما هو النسبة الخاصة بالزراعة بقوة الدولة التي تعمل في الزراعة، وكلما انخفضت هذه النسبة في المجتمع كلما كان هذا دليلا على أنها أصبحت صناعية أكثر، ومع ذلك فيجب أن يلاحظ أن هذا مؤشر وليس قياسا للتصنيع، ويمكن تفسير تناقص القوة الزراعية يكون بسبب تأثير التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية مما تؤدي إلى تغير صورة البناء الاجتماعي وتغير الموازين الاجتماعية، ولعل من أهم نتائج التصنيع زيادة حجم التنظيمات الاقتصادية بعدما كان عبارة عن نسج زراعي وهذه، " التنظيمات تشجع التخصص الوظيفي كما تؤدي إلى تقسيم فرعي للمهارات... وتقديم المنتجات الحديثة والخدمات التي

[1] سناء الخولي، المرجع السابق، ص91.

نتجت عنها وظائف لم تكن موجودة من قبل... "[1]. ولا تنحصر أنماط التغير الاجتماعي على ما ذكر فقط بل لها أنماط أخرى عديدة ومتعددة مثل الحضرية والتحول إلى البيروقراطية وغيرها... ففي عصرنا الحالي تجاوزنا مرحلة التصنيع إلى مرحلة ما بعده والتي تمثل المجتمع المعلوماتي في إنتاج المعرفة بواسطة استخدام الانترنت والحاسوب وآلياته وبرامجه...

وأما على المستوى الثقافة فقد حصلت حرية في الأعمال الإبداعية والابتكارية وأعمالهم مما بلور الأحداث التالية: [2]

أ. الاتجاه نحو المهن الخدماتية التي تزامنت مع انهيار الاستخدام والعمل في مقاطع إنتاجية أخرى.

ب. انتشار استعمال برامج الاتصالات الالكترونية زاد من اعتماد الإنتاج الصناعي عميها أكثر من أي وقت.

ج. إنتاج السلع المادية المعتمدة جزئيا على الإنتاج المصنعي.

[1] سناء الخولي، المرجع نفسه، ص92.

[2] معن خليل عمر، المرجع السابق، ص26.

المحاضرة السابعة: مجالات التغير الاجتماعي

1. الأسرة
2. السكان
3. التعليم
4. الاقتصاد

المحاضرة السابعة :مجالات التغير الاجتماعي:

تتعدد مجالات وميادين التغير الاجتماعي في كل المجتمعات ولعل من أهم المجالات التي يسميها التغير الاجتماعي بصورة واضحة نجد الأسرة والتربية والسكان والاقتصاد.

1. **الأسرة:** إن اتجاه التغير في العالم المعاصر الذي يعزى إلى الأسرة مثل معدلات الطلاق، وسن الزواج يختلف من مجتمع إلى آخر، كما يبدو أيضا أن جميع المجتمعات تتحرك نحو نمط (الأسرة النواة) وقد أدى ظهور هذا الشكل للأسرة إلى انهيار نمط الأسرة الممتدة، ولعل من أهم التغيرات التي تحدث في أنماط الأسرة نجد منها: [1]

- الحرية في اختيار شريك؛ بعدما كانت هذه المهمة تنحصر على الأكبر سنا في العائلة الممتدة.
- الاستقلالية من الناحية الاقتصادية.
- ارتفاع سن الزواج بالنسبة للنساء، تناقص فارق السن بين الزوجين وتناقص معدل الزواج بين الأقارب، وخاصة أبناء العمومة أي الأقارب المباشرين... وتزايد نسبة النساء العاملات ومعدلات الطلاق...

2. **السكان:** تعتبر التركيبات السكانية من أكبر مجالات التغير في العصر الحديث، وتعتبر كذلك مثالا على التغيرات الكبرى والهامة التي لها تأثير واضح على حياة الناس، حيث أن التغير السكاني ليس بأي من الصور نتيجة لقرارات اتخذها القادة السياسيين، إنما هو نتيجة لملايين القرارات العامة التي اتخذها الأفراد لصالح أهدافهم الخاصة... وهي غالبا ضد رغبات هؤلاء القادة[2].

ويترتب على النمو السكاني المتسارع وتغير المناخ السكني تغيرا كبيرا في المجتمع.

---

[1] سناء الخولي، المرجع السابق، ص ص209-210.

[2] سناء الخولي، المرجع السابق، ص222.

3. **التعليم** : كان الأفراد في المجتمعات التقليدية يكتسبون المعرفة والمهارات التي تؤهلهم للقيام بنجاح بأدوار القادة دون أية حاجة إلى التعميم النظامي[1]؛ لكن مع التطور الذي شيدته المجتمعات عبر مر العصور وظهور مجتمع المدينة والثورة الصناعية اتسعت دائرة المعرفة وزادت الرغبة والقدرة على التعميم وتطورت مهاراته بتطور العصر، فالتعميم يحتاج إلى الانتظام في تنظيمات رسمية متخصصة مثل المدارس الأولية والعليا وأصبح التعليم في كل المجتمعات تنظيم اجتماعي مركزي[2].

4. **الاقتصاد:** يقوم بناء أي نظام اقتصادي على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ويعتبر النظام الاقتصادي مجالا خصبا للتأثير بالتغير الاجتماعي، ويشمل الاقتصاد بوجه عام الإنتاج الذي هو تجميع واستخدام المصادر ويتطلب الأرض ورأس المال والعمل، ونعني بالأرض الموارد الطبيعية والثروات ورأس المال والمعدات والأدوات أما العمل فيه يشير إلى الناس الذين ينتجون البضائع والخدمات...[3]، وبالطبع يؤدي التطور في المجال الاقتصادي إلى تغير وتطور واضح في التوزيع السكاني فأفراد المجتمع يتجهون نحو مناطق الجلب الصناعي وهذا يؤثر في طبيعة الأسرة وكذا طريقة التعميم حسب المتطلبات التي تعرضها الأوضاع الاقتصادية والصناعية من أجل التماشي معها، من حيث التوزيع والإنتاج ويسبقها الاستهلاك " كما يظهر الاحتكار كخير مثال على ذلك التغير فيه لم يكن مجرد تغيرا في إرساء حقوق معينة "[4].

---

[1] سناء الخولي، المرجع نفسه، ص240.

[2] سناء الخولي، المرجع نفسه، ص240.

[3] سناء الخولي، المرجع نفسه، ص250.

[4] إس. س. دوب، أستاذ الأنتروبولوجيا بجامعة سايجار الهندية، تر: عبد الهادي الجوهري وآخرون، **التغير الاجتماعي**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص42.

خاتمة :

من المواضيع الهامة والممتعة والتي ليس لها نهاية هي التغير الاجتماعي لانها تعكس حركية الأفراد وحيوية تجمعاتهم وتثامر جهودهم وتصارع مصالحهم ليس فيما بينهم فحسب ، بل حتى مع الطبيعة التي يعيشون فيها .

وهذا ما تعرضنا من خلال محاضرات التي تم تقديمها من خلال التعريج لمفهوم التغير الاجتماعي ،هذا المفهوم الواسع والمتعدد الجوانب وكذا المفاهيم القريبة للتغير الاجتماعي مثل مفهوم التقدم الاجتماعي و التطور الاجتماعي والنمو والتنمية وما لهم من علاقة بهذا المفهوم.

لنركز فيما بعد على بعض العوامل التي ساعدت على التغير الاجتماعي منها العوامل الفيزيقية والبيئية والعوامل الثقافية والتكنولوجية ، ودون أن ننسى العوامل السكانية وما لها دور وبعدها الى النظريات الكلاسيكية والحديثة التي ركزت على موضوع التغير الاجتماعي .

ومن خلال كل ذلك تعرضنا لمعوقات التغير الاجتماعي وبعض من أنماط التغير الاجتماعي التي تظهر في التطور ، الانتشار والتغير الثقافي والتحديث .

لنختم ببعض مجالات التغير الاجتماعي والتي منها الأسرة التي تعتبر اللبنة الأساسية للمجتمع وما تعرضت له من تغيرات سواء على مستوى البناء أو الوظائف والى مجال اخر وهو التعليم والاقتصاد وما تعرض لهما من تغيرات اجتماعية.

بهذا نستطيع القول أن موضوعات التغير الاجتماعي هامة ومفيدة ويحتاجها الطالب في هذه المرحلة من التكوين التوجيهي لعلم الاجتماع

قائمة المصادر و المراجع :

قائمة المراجع:

1. إبراهيم عثمان وقيس النوري، **التغير الاجتماعي**، ط1، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2009.
2. إبراهيم عيسى عثمان، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
3. ابن منظور، **لسان العرب**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لينان، 1988، ج2.
4. أحمد بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1978.
5. أحمد زايد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، ط1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1984.
6. أرلوند شبنجلر، **تدهور الحضارة الغربية**، تر: أحمد الشباني، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 2005
7. إس. س. دوب، أستاذ الأنتروبولوجيا بجامعة سايجار الهندية، تر: عبد الهادي الجوهري وآخرون، **التغير الاجتماعي**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998.
8. أندريه جندر فرانك، **البرجوازية الرثة والتطور الرث**، دار العودة، بيروت، لبنان، 1973
9. توم بوتومور، **تمهيد في علم الاجتماع**، تر: محمد الجوهري، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1980.
10. حمود العودي، **التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلدان النامية**، دراسة تطبيقية في المجتمع اليمني، عالم الكتب، ب ب، ط 2، 1981.
11. خليل المعايظة وآخرون، **مدخل إلى الخدمة الاجتماعية**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ب ب.
12. دلال استيتية، **التغير الاجتماعي والثقافي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
13. دلال محلس استيتية، **التغير الاجتماعي والثقافي**، ط3، منتدى اقرأ الثقافي، الجامعة الأردنية، 2010.
14. سناء الخولي، **التغير الاجتماعي والتحديث**، ط1، دار المعارف الجامعية، الأزارطية، مصر، 2003.
15. السيد الحسيني، **التنمية والتخلف (دراسة تاريخية بنائية)**، ط1، دار قطري بن الفجاء، الدوحة، قطر، 1986.

16. صلاح العيد، **التغير الاجتماعي، علم الاجتماع دراسات نظرية وتطبيقية في تنمية وتحديد المجتمعات النامية**، دار المعرفة الجامعية، الازرايطة.

17. صلاح عبد المتعال، **التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية**، ط1، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1980.

18. عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث العلمي**، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985.

19. عبد الرحيم تمام أبو كريشة، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2003.

20. عبد العزيز عبد الله مختار، **التخطيط لتنمية المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.

21. عبد الله الرشدان، **علم اجتماع التربية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

22. عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، مكتبة الطليعة، أسيوط، مصر، 1979.

23. عبد الهادي الجوهري، **مقدمة في علم اجتماع التنمية**، ط1، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1979.

24. علي عبد الرزاق جلبي، **علم اجتماع الثقافة**، ط1، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1995.

25. علي غربي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، الدار الجزائرية للنشر والطبع والتوزيع، الجزائر، 2003.

26. عنصر العياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية والخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

27. فرنسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتمة البشر**، تر: حسين أحمد أمين، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1993.

28. كمال التابعي، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية**، دار المعارف، الطبعة 01، القاهرة، 1985.

29. كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1993.

30. مجد الدين عمر خيري خمش، **علم الاجتماع الموضوع والمنهج**، دار مجدلاوي، الطبعة 01، الأردن، 1999.

31. محمد الأمين الزغبي، **التغير الاجتماعي**، ط1، دار الطليعة للطباع والنشر، بيروت، لبنان، 1987.

32. محمد الجوهري، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**، دار المعارف، الطبعة 1، القاهرة، 1978.

33. محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1987.

34. محمد الهادي عفيفي، **التربية والتغير الاجتماعي**، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1975.

35. محمد نبيل جامع، **التنمية في خدمة الأمن القومي**، منشأة المعارف، الإسكندرية.

36. محمود الكردي، **التخطيط للتنمية الاجتماعية**، دراسة لتجربة التخطيط الاقليمي في الأسوان، دار المعارف، القاهرة

37. مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي (مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور)**، ط4، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005.

38. معن خليل العمر، **التغير الاجتماعي**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص501 .

39.Guy Rocher, **Introduction à la sociologie générale: Le changement social,** Tome3, Editions H. M. H, Paris, 1981.

40.http: //www.uqac.uquebec.ca/zone30/Classiques_des_sciences_sociales/index